بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدّراسات العليا
كلية اللّغة العربية
قسم الدراسات النّحوية واللّغوية

التعليل النحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابه "أسرار العربية"

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية
تخصص النحو والصّرف

إعداد الطالبة/ ناهد محمد أحمد دياب

إشراف الدكتور/علي جمعة عثمان

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

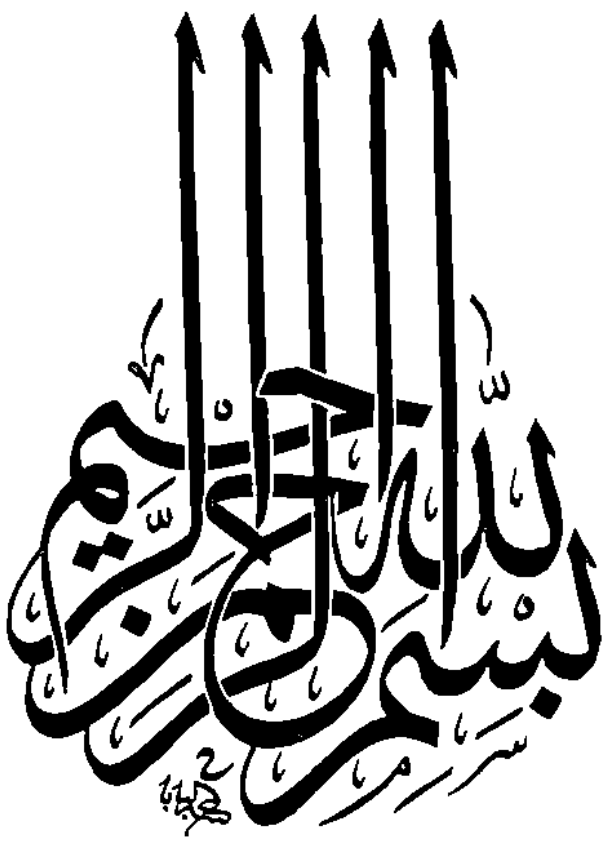
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾.

صدق الله العظيم.

سورة البقرة، الآية ٢٨٦.

إهداء

إلى ذلك الينبوع الذي لا ينضب...

أبـــي وأمـــي

حناناً وبرّا

أشقائـــي الأعزاء

وفاءً وعرفاناً

عمي الوفي ... الطيّب

احتراماً وتقديراً.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

الباحثة،،

شكر وعرفان

بسم الله الذي أنزل قرآناً عربياً غير ذي عوج، والحمد لله الذي وفق رسوله لتبليغ الرسالة على أكمل وجه، وبأحسن بيان، وأصلي وأسلم علي خير الأنبياء والمرسلين أفصح الخلق طُرّاً، سيدنا محمد وعلى آله وصحابته الكرام المبجلين.

وبعد: فأحمد الله حمداً كثيراً أن وفقني لإنجاز هذا البحث الذي كان فكرة في رحم الغيب، وحلماً أهيم به في الخيال، فصار واقعاً أتلمسه، ومنطقاً أتحسسه.

والشكر من بعده تعالى موصول لأستاذي المشرف على هذه الرسالة **الدكتور/ علي جمعة عثمان** الذي تابع هذا العمل بالنصح والإرشاد والتوجيه، والشكر موصول للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة والحكم لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

والشكر لجامعة أم درمان الإسلامية، والشكر أجزله لأسرة جامعة دنقلا، وأخص بالشكر أسرة كلية التربية ـ مروي.

وأزجي كذلك الشكر للقائمين على مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية، ومكتبة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

والشكر كل الشكر لأفراد الأسرة الكريمة الذين ضحوا بوقتهم وجهدهم من أجل أن يرى هذا البحث النور، وأخص بالشكر أخي العزيز/ **أحمد**.

والشكر لأسرة مركز قرانتي للحاسوب الذين قاموا بطباعة هذا البحث وإخراجه.

وأخيراً عظيم الشكر والامتنان لكل من أعانني على هذا البحث، ووجه خطاي إلى سبيل الرشاد فيه. وأسأل الله أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه تعالى، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الباحثة،،

المقدمة

أحمدك اللهم كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد، عبدك ورسولك، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

* البحث: عنوانه. دوافعه. أهدافه. منهجه. صعوباته.

أ/ عنوان البحث:

التعليل النحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابه "أسرار العربية".

ب/ دوافعه:

١- علاقته بقضايا اللغة قديماً وحديثاً.

٢- كثرة الخلاف وطول الجدل حوله بين القدماء والمحدثين.

٣- جدة الموضوع، حيث لم تسبق - حسب علمي - دراسته في كتاب مخصص.

٤- إحياء الجانب التطبيقي لما له من أهمية في المباحث اللغوية.

٥- المكتبة العربية تفتقر إلى مثل هذه البحوث.

٦- شغفي بالدراسات النحوية.

٧- أهمية العلم الذي يدور الموضوع في فلكه، وضرورته، وفوائده، ألا وهو علم النحو.

٨- خدمة هذه اللغة التي شرفها الله وجعلها لغة القرآن الكريم.

ج/ أهدافه:

من أهداف هذا الموضوع ما يلي:

أولاً: معرفة خصائص ومميزات اللغة العربية.

ثانياً: معرفة وفهم أصول النحو العربي.

ثالثاً: معرفة وفهم العلل النحوية والأسباب التي يطرد حكمها في الكلام.

رابعاً: التعرف على ذلك العالم الجليل الذي نظرت إلى جهد العلماء العرب في التعليل النحوي من خلال كتابه.

خامساً:دراسة كتاب "أسرار العربية" نسبة لأهميته في تاريخ النحو العربي عامة، والعلل النحوية خاصة، حيث أنه أقيم وأفضل كتب العلل التي وصلت إلينا.

د/ منهج البحث:

المنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي التطبيقي.

ويشتمل على خطة البحث وطريقة السير فيه وصعوباته.

١/ خطة البحث وطريقة السير فيه:

انتهجت في بناء الدراسة تقسيماً حوى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وفهارس، شملت المقدمة عنوان البحث، دوافعه، أهدافه، منهجه، وصعوباته. ثم جاءت فصول البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: التعريف بابن الأنباري.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عصره ونشأته وثقافته ووفاته.

المبحث الثاني: تراثه الأدبي والعلمي.

المبحث الثالث: وصف كتاب "أسرار العربية" لابن الأنباري.

الفصل الثاني: العلة النحوية.

ويشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف العلة لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: حقيقة العلة النحوية وأهميتها وأسباب نشأتها.

المبحث الثالث:جهود العلماء في العلة النحوية وأهم مؤلفاتهم.

المبحث الرابع: أنواع العلل النحوية.

المبحث الخامس: شروط العلة النحوية.

المبحث السادس: مسالك العلة النحوية.

المبحث السابع: قوادح العلة النحوية.

الفصل الثالث: التعليل في كتاب "أسرار العربية" لابن الأنباري.

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: طريقة ابن الأنباري في عرض العلة النحوية في كتابه "أسرار العربية".

المبحث الثاني: سرده لعلل النحويين دون ترجيح علة منها.

المبحث الثالث: موافقاته الضمنية مشفوعة بالتعليل.

المبحث الرابع: التعليل بين البصريين والكوفيين من وجهة نظر ابن الأنباري.

المبحث الخامس: آراؤه التي انفرد بها.

الخاتمة.

الفهارس، وتشتمل على:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأعلام المترجم لهم في البحث.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

٢/ الصعوبات التي واجهت الباحث:

١- مشقة العثور على بعض المراجع فيما يتصل بالموضوع.

٢- الدراسة الإحصائية التي تتطلب الوقوف على كل المواضع التي وردت فيها العلة النحوية في الكتاب.

٣- عدم توافر دراسات سابقة في هذا المجال، وإن وجدت فهي في أغلب الأحيان دراسة عامة.

٤- المشاق الحياتية المعروفة من صعوبة التنقل، والبحث الشاق في المكتبات العامة، والقعود الطويل بين الكتب، والاجتهاد في انتقاء الألفاظ المناسبة للكتابة وصياغتها في عبارات تامة.

الفصل الأول
التعريف بابن الأنباري

المبحث الأول: عصره ونشأته وثقافته ووفاته.

المبحث الثاني: تراثه الأدبي والعلمي.

المبحث الثالث: وصف كتاب«أسرار العربية»لابن الأنباري.

المبحث الأول
عصره ونشأته وثقافته ووفاته

أولاً عصره:

تتبوأ بغداد مركزاً متميزاً في تاريخ حضارة العرب، عبّرت عنه أقوال تصف أيام عزها ومجدها وازدهارها، وتشييدها وإتقان هندستها وكثافة سكانها، وامتداد اقتصادها، وازدهار الفكر فيها، وكثرة من أمّها واستوطنها من العلماء والمفكرين، وغزارة ما أنتجوه وأبدعوه في شتى ميادين الآداب والفنون والمعارف والعلوم.

قال فيها الخطيب البغدادي: "لم يكن لبغداد في الدنيا نظير في جلالة قدرها، وفخامة أمرها، وكثرة علمائها وأعلامها..."[1]. وقال فيها أبو الفرج الببغاء: "هي مدينة السلام بل مدينة الإسلام، فإن الدولة النبوية والخلافة الإسلامية بها عششتا وفرختا وضربتا بعروقهما وبسقتا بفروعهما، وإن هواءها أغذى من كل هواء، وماءها أعذب من كل ماء "[2].

وقد تتابعت على بغداد عبر تاريخها الطويل أحداث كثيرة، أدت إلى تطورات واسعة في أحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، لعل أبرزها ما مر بها إبان القرن السادس الهجري، مما أظهر لها صورة تختلف عما كانت عليه في القرون الأولى من تأسيسها.

عاش أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن الأنباري خلال القرن السادس الهجري (٥١٣ - ٥٧٧هـ)، أي في أواخر العصر

---

(١) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ١١٩/١، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢) معجم البلدان، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، ٤٦١/١، د.ط، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

العباسي الثاني، وفي القرن الذي قبل الأخير من الدولة العباسية. وقد عـليش خمسة من الخلفاء العباسيين وهم: المسترشد بالله (٥١٢ ـ ٥٢٩هـ)، والراشد بالله (٥٢٩ ـ ٥٣٢هـ)، والمقتفي لأمر الله (٥٣٢ ـ ٥٥٥هـ)، والمسـتنجد بالله (٥٥٥ ـ ٥٦٦هـ)، والمستضيئ بأمر الله (٥٦٦ ـ ٥٧٥هـ)[١].

وقد حدثت في عصره اضطرابات سياسية واسعة في ظـل السـيطرة السلجوقية، وفي عهد التحرر العربي من نظامهم، كذلك كانت تتقاذفه تيـارات اجتماعية وفكرية متناحرة، إضافة إلى افتقاره إلى الاستقرار السياسي، فقـد كانت الأمة العربية والإسلامية تعاني من تضارب هذه التيارات وصراعاتـها الداخلية دون إدراك واعٍ لأخطارها على حاضر المجتمـع ومسـتقبله. وقـد شهدت بغداد حاضرة الخلافة العباسية، ومنتدى العلم والفكـر والأدب تلـك التيارات. وسوف أتناول بإيجاز قسماً من تلك الظواهر بما يلقي بعض الضوء على واقع هذا القرن المعقد المزدحم بالحوادث، على النحو الآتي:

الحالة السياسية:

شهد النصف الثاني من القرن السادس الهجري أفول نجم السـلاجقة، وسقوط الدولة الفاطمية، وقيام الدولة الأيـوبية، وتحركات الصليبيين علـى بلاد الشام. وكان الخلفاء العباسيون قبيل ذلك ألعوبة بأيدي السلاجقة، وكـان دورهم في الحوادث لا يتجاوز دور المراقب، وذلك خوفاً على حياتـهم مـن التدخل في دائرة الصراعات القائمة بين صفوف السلاجقة أنفسـهم[٢]، علـى عكس الأمراء المحليين الذين كانوا يشاركون فيها وينحازون إلى جانب معين

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، حسن إبراهيم حسـن ٤/١٥، ط١٣، دار الجيل، بيروت ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

(٢) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن أبي الحسن بن علي أبو الفـرج "ابـن الجوزي"، ٩/٢١٦، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الركن، ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م.

دون خوف أو تردد، لأن لديهم من النفوذ والقوة ما لم يكونا للخليفة ذاته، على الرغم من النظر إليه بوصفه أعلى سلطة في الدولة[1].

ويبدو أن السلطة السلجوقية قد وصلت إلى ذروة قوتها في عهد السلطان مسعود[2]، فهو عند وفاته عام ٥٤٧هـ "ماتت معه سعادة البيت السلجوقي فلم تقم له بعده رايه يعتد بها ولا يلتفت إليها"[3]، حتى أن الخليفة المقتفي لأمر الله[4] قال عند موته: "لا صبر على الضيم بعد الموت"[5]، ومنذ ذلك الحين أخذ يعد العدة للاستقلال بمؤازرة وزيره عون الدين يحيى بن هبيرة[6]، الذي كان له في قمع الدولة السلجوقية يد قوية، وقد باءت محاولات السلاجقة بالفشل في سبيل إعادة نفوذهم على الخلافة عام ٥٥٥هـ، وذلك بمساندة العامة من الناس لنظام الخلافة في كفاحها من أجل الاستقلال[7]، وعند ذلك تفرغ الخليفة المستنجد بالله[8] لتأديب المزيديين[9] الذين ناصروا

---

(١) انظر: المرجع السابق، ٢٤٢/٩.

(٢) هو أبو الفتح مسعود بن محمد بن ملكشاة، أصبح سلطاناً عام ٥٢٨هـ، وتوفي عام ٥٤٧هـ. انظر: المنتظم لابن الجوزي، ١٥١/١٠.

(٣) الكامل في التاريخ، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد المعروف بابن الأثير ١٦٠/١١، د.ط، دار صادر، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن المستظهر بالله، تولى الخلافة عام ٥٣٠هـ، وتوفي عام ٥٥٥هـ. انظر: الكامل ٦٨/٩، وانظر: تاريخ الخلفاء، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ص٤٠٣، د.ط، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

(٥) تاريخ دولة آل سلجوق، لعماد الدين محمد بن محمد بن حامد البنداري الأصفهاني، ص ٢١٤، د.ط، مطبعة الموسوعات، ١٢١٨هـ - ١٩٠٠م.

(٦) هو أبو المظفر عون الدين يحيى بن هبيرة، كان عالماً باللغة والأدب والحديث، ولد سنة ٥٢١هـ، وتوفي سنة ٥٧٠هـ. انظر: المنتظم، ٢١٤/١٠.

(٧) انظر: المنتظم، ١٦٨/١٠ - ١٧٥.

(٨) بويع بالخلافة بعد وفاة والده المقتفي سنة ٥٥٥هـ، وتوفي سنة ٥٦٦هـ، وكان من أحسن الخلفاء سيرة مع الرعية، عادلاً فيهم، وكان شديداً على أهل العبث والفساد. انظر: الكامل، ٢٩٦/١١.

(٩) هم بنو أسد، أهل الحلة المزيدية، وهي مدينة كبيرة بين بغداد والكوفة. انظر معجم البلدان، ٢٩٤/٢.

السلاجقة أثناء حصارهم بغداد، حيث كان النصر حليفه في عام ٥٥٨هـ، ويقول ابن الأثير: "ولم يبق منهم بالعراق من يُعرف"[١].

وكانت الخلافة العباسية قد أعادت هيبتها ومجدها العربي في عهد الخليفة الناصر لدين الله[٢]، وقد توسعت الدولة في عهده، وحرص على تصفية سلطان السلاجقة بعد وفاة آخر سلاطينهم عام ٥٩٠هـ[٣]، وقد وصفته بعض المصادر بأنه كان محباً للعلم والعلماء، وكان طموحاً إلى تجديد شباب الأمة العربية والإسلامية وتوحيدها في الداخل والخارج[٤].

الحالة الاقتصادية:

اجتاحت البلاد في هذا العصر الكثير من الأزمات الاقتصادية والكوارث والفيضانات المدمرة التي أدت إلى أزمات خانقة ومجاعات شديدة، نتج عنها تفشي الأوبئة والأمراض التي أدت إلى موت الآلاف من الناس، وبالتالي أثرت سلباً على الحالة الاقتصادية في العراق، وانعكس أثر هذا كله على الحياة العلمية والنشاط الفكري بصورة عامة.

ولكن على الرغم من الحوادث والكوارث الطبيعية التي كانت في تلك الفترة، فقد ظلت الزراعة جيدة ومنتعشة، وقد امتدت الرياض والحقول وبساتين النخل بطول امتداد العراق التي يذكر أن استدارتها بلغت عام تسعة

---

(١) الكامل، ٢٩٦/١١.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن المستضئ بالله الحسن، ولد عام ٥٥٤هـ، وبويع بالخلافة عام ٥٧٥هـ، وشهدت الخلافة في أيامه قوة ومنعة. انظر تاريخ الخلفاء، ص ٤١٣.

(٣) انظر: العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه وضبطه على مخطوطتين: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ١٠١/٣، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. وانظر: البداية والنهاية، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الحافظ بن كثير، ٣٠٥/١١، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٤) انظر: الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، مريزن سعيد مريزن عسيري، ص٨٥ - ٩٦، ط١، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

وستين وخمسمائة من الهجرة عشرين ألف مما أتاح لسكانها حياة رغدة بعض الشيء، فأنشأوا المدارس ودعموها لتعليم أبنائهم، وحفزوا العلماء والمعلمين بالمنح والعطايا، فازدهرت الحياة الاجتماعية وتطورت[1].

الحالة الاجتماعية:

ترتبط حياة الناس في كل العصور بالظروف البيئية وبما يحصل من تطور في الحياة السياسية والأوضاع الاقتصادية، وإبان القرن السادس في العراق أدت غلبة العنصر السلجوقي إضافة إلى مجريات الأوضاع السياسية والاقتصادية والدينية إلى إيجاد ظواهر معينة، كان لها أثرها الواضح في حياة الناس الاجتماعية في هذا العصر[2].

عايش ابن الأنباري ظواهر اجتماعية خطيرة توارثها جيله ممن سبقه من الأجيال، ولم يقف تدفقها في عصره وبعده، منها الفتن الاجتماعية، والأوبئة والمجاعات والتفاوت الطبقي في المجتمع، فقد كانت هناك الخاصة التي قوامها الخلفاء والأمراء والقادة، والعامة التي تضم الصناع والكسبة والتجار، إضافة إلى ذلك كان هذا المجتمع ينقسم حضارياً إلى أهل المدن، ومنهم أهل العلم والمعرفة والمال، وأهل الريف وهم سكان القرى والأرياف والبطائح[3].

وكان من أهم طبقات المجتمع في العصر السلجوقي طبقة رجال الصوفية التي أثرت في حياة الناس الاجتماعية، فقد كان لانتشار تعاليمها أثر كبير في ميل الناس إلى حب الوحدة، والاعتكاف والانزواء، وساد حياتهم القلق والشك، وعدم الإخلاص، والنفاق في التعامل، وانعدمت بينهم المثل الأخلاقية[4]، على أنه لا يعقل أن يسري ذلك على كافة أهل بغداد، فكان هنالك بعض العلماء الأتقياء والزهاد المخلصين لله، وهم من ظلت سيرتهم العطرة باقية إلى يومنا هذا، وآثارهم

---

(١) انظر: الحياة العلمية في العصر السلجوقي، ص ٩٩ - ١٠٨.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١١٠ - ١١١.

(٣) انظر: المنتظم، ١٠/١٠٦.

(٤) انظر: الحياة العلمية في العراق، ص ١١٠ - ١١١.

المخلصين لله، وهم من ظلت سيرتهم العطرة باقية إلى يومنا هذا، وآثارهم متوارثة من جيل إلى جيل[1].

ولقد ظهر الرقيق في هذا العصر كطبقة اجتماعية لها أهميتها، وقد وصل الكثير منهم إلى درجة الإمارة، ولعبوا دوراً مهماً في الإدارة في عصر السلاجقة[2].

وكان أهل الذمة من اليهود والنصارى يشكلون طبقة مهمة في العراق في هذا العصر، هذا بالإضافة إلى المجوس الذين أصبحوا يشكلون طبقة لها وزنها الاجتماعي والاقتصادي في العراق، منذ العصر السابق[3].

الحالة الفكرية:

يقول ابن خلدون: "إن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش"[4]. فهذه الملاحظة الأساسية تعد تحليلاً دقيقاً يكشف أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الناحية العلمية. والراجح أن الأوضاع السابقة الذكر تكون - مجتمعة - عاملاً كبيراً له أثره البارز على الحياة الفكرية والعلمية في العصر السلجوقي في العراق[5].

ولم يكن اهتمام أغلب حكام وعلماء ذلك العصر بالعلم بسبب أهميته في الحياة العامة، بقدر ما أنه يحقق هدفاً أساسياً يتمثل في خدمة العقيدة. والعلوم

---

(١) انظر: رحلة ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد، تحقيق: حسين نصار، ص ١٩٤، د.ط، دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. وانظر: سلاجقة إيران والعراق، عبد المنعم حسنين، ص ١٨١، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٨٠هـ، ١٩٧٠م.

(٢) انظر: سلاجقة إيران والعراق، ص ١٨٢.

(٣) انظر: احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، محمد بن أبي بكر المقدسي، ص ١٢٦، ط٣، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩١م.

(٤) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، ١/١٢٠، ط٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

(٥) انظر: الحياة العلمية في العراق، ص ١٤٩.

الدينية كالحديث والفقه، والعلوم الشرعية كانت أكثر رواجاً وشيوعاً، وكانت مورداً لحاجات العامة، في حين أن بقية العلوم ولا سيما الفلسفة، كانت تعتبر من العلوم المستظرفة[١].

والسبب المباشر في نهضة العلوم الدينية في هذا العصر، هو كونها من أكبر العوامل لتهيئة المعاش للأفراد، فقد كان بمقدور الشخص أن يصل بمعرفة العلوم القرآنية والفقه والحديث إلى منصب القضاء، والوعظ، والإمامة، ورواية الحديث، والتذكير، والتدريس في المدارس، وأن يكون قريباً من الأمراء والملوك، ومحترماً بين الناس[٢].

فمنذ سيطرة السلاجقة على مناطق العالم الإسلامي في المشرق كان هذا إيذاناً بنهضة علمية واسعة، ربطت المدن الإسلامية من أقصى المشرق الإسلامي حتى سواحل بلاد الشام، وامتد ذلك إلى مصر وأفريقيا وبلاد الأندلس، وذلك عن طريق المدارس النظامية التي انتشرت في هذا العصر، والتي أنفقت عليها أموال طائلة من حاصلات الأملاك والأوقاف، وأسست المكتبات لهذه المدارس، وانتظم فيها الآلاف من الطلاب، وعُين للتدريس فيها مشاهير العلماء، وذلك لتخريج دفعات من الشباب المتسلح بسلاح العلم والمعرفة الحقة للدفاع عن الإسلام والعقيدة السلفية الصالحة. والذي لا شك فيه أن العلم في هذا العصر قد تأثر بالتطورات والتغيرات السياسية والدينية تأثراً كبيراً[٣].

كانت بغداد في هذا العصر تموج بالفرق المختلفة مما أدى إلى شمول حالة صراع فكري عنيف استتبع إيجاد نهضة علمية، ذلك أن هذه الفرق اتخذت العلم وسيلة لتحقيق أهدافها، فكان للجدل الذي قام بين هذه الفرق أثر

---

(١) انظر: تاريخ التصوف في الإسلام، قاسم غني، ترجمة: صادق نشأت، راجعه: أحمد ناجي القيسي، ومحمد مصطفى حلمي، ص٦٧٨، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٦٧٩.

(٣) انظر: الحياة العلمية في العراق، ص١٥١.

بعيد في إحداث تلك النهضة العلمية التي تمثلت في الآثار التي خلفها علماء العصر على اختلاف مشاربهم وآرائهم[1]. كما أن الكبراء المنتمين إلى المذاهب الأربعة لأهل السلف كان لهم دور عظيم في تنشيط الحركة العلمية في هذا العصر، تمثلت في إنشاء المدارس الشافعية والحنفية والحنبلية والزوايا والأربطة، فكان لكل مذهب مدارسه المعروفة، فكان رجال الأمة الحريصون على مصالح الإسلام جادين في العمل على دعم النشاط العلمي والثقافي، وإشاعة العلوم الشرعية. وقد أدى هذا إلى انتعاش علمي هائل تمثل في ما ظهر من المؤلفات المختلفة للدفاع عن العقيدة وشرح أصولها، وإبراز وجهات النظر الفقهية المذهبية، وإخراج تراجم لرجاله[2].

---

(١) انظر: دولة السلاجقة، عبد المنعم حسنين، ص١٧٠، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥م.

(٢) انظر: الحياة العلمية في العرق، ص ١٥٣.

ثانياً: اسمه ولقبه وكنيته ومولده وأسرته

اسمه:

اتفقت معظم المصادر على أن اسمه عبد الرحمن بن محمد، ثم اختلفت بعد ذلك، فذكر ابن الدبيثي[١]، والقفطي[٢]، وابن مكتوم[٣] أن جده الأول اسمه عبد الله، واتفق ابن خلكان[٤] والذهبي[٥] وابن شاكر الكتبي[٦] والصفدي[٧] والسيوطي[٨] والزركلي[٩] وابن كثير[١٠] ونص كذلك ابن قاضي شهبة على أنه مصغر[١١]، فقالوا جميعاً: عبيد الله، وكنية أبيه محمد هي: أبو الوفاء[١٢]، وكنية جده عبيد الله

---

(١) انظر: ذيل تاريخ بغداد، أبو عبد الله محمد بن سعيد، "ابن الدبيثي"، اختصره: الإمام الذهبي، ٢٣٩/١٥، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٦٩/٢، ط١، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٣) إنظر: تخليص أخبار النحويين، أحمد بن عبد القادر "ابن مكتوم"، ١٠٦/١، د.ط، دار الكتب المصرية، مصر، تاريخ تيمور.

(٤) انظر: وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، محمد بن محمد "ابن خلكان"، تحقيق: إحسان عباس، ١٣٩/٣، د.ط، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ت.

(٥) انظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ٢٣٨/١٤، وفيات ٥٧٧هـ، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. وانظر: العبر في خبر من غبر ٧٣/٣.

(٦) انظر: فوات الوفيات، محمد بن شاكر أحمد بن عبد الرحمن "بن شاكر الكتبي"، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ٢٩٢/٢، د.ط، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٢٨٣هـ.

(٧) انظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين بن أيبك الصفدي، ٧٠/٦، د.ط، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، ١٩٢٩م.

(٨) انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ٨٦/٢، ط٢، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٩) انظر: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، ٣٢٧/٣، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.

(١٠) انظر: البداية والنهاية، ٣١٠/١٢.

(١١) طبقات النحاة واللغويين، أبو بكر بن أحمد بن محمد "ابن قاضي شهبة"، ص٢٦٣، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٨٨م.

(١٢) انظر: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، الحافظ نور الدين العيني، ٤٦١/١٩، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت. وانظر: وفيات الأعيان، ١٣٩/٣.

فقالوا جميعاً: عبيد الله، وكنية أبيه محمد هي: أبو الوفاء[1]، وكنية جده عبيد الله هي: أبو السعادات[2] وخالف ذلك ابن الأثير، فقال: أبو سعيد[3]، وهي الكنية التي يذكرها المؤرخون الأوائل لجده الثاني على أنهم يسقطون من نسبه اسم عبيد الله[4]، وبعضهم يضيف أسماء أخرى قبل أبي سعيد، فالسبكي[5] يقول: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد، وتابعه في ذلك إسماعيل البغدادي[6]، أما ابن كثير فيذكر أنه عبد الرحمن بن محمد بن أبي السعادات عبيد الله بن محمد بن عبيد الله[7]، وتابعه العيني[8] مضيفاً اسمين آخرين اتفق معه فيهما ابن خلكان[9] فقال: عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد ابن عبيد الله بن سعيد بن الحسن بن سليمان، وزاد خير الدين الزركلي[10] (الأنصاري) فقال: عبد الرحمن بن محمد عبيد الله الأنصاري.

---

(١) انظر: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، الحافظ نور الدين العيني، ٤٦١/١٩، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت. وانظر: وفيات الأعيان، ١٣٩/٣.

(٢) انظر: الروضتين في أخبار الدولتين، أبو شامة المقدسي، ٢٧/٢، د.ط، مطبعة وادي النيل، ١٢٨٨هـ، وانظر: البداية والنهاية، ٣١٠/١٢، وطبقات النحاة واللغويين، ص٢٦٣.

(٣) انظر: الكامل في التاريخ، ٤٧٧/١١.

(٤) انظر: مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي التركي سبط ابن الجوزي، ٣٦٨/٨، د.ط، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الركن، الهند، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ١٥٥/٧، ط١، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

(٦) انظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي، ٥١٩/١، د.ط، مطبعة وكالة المعارف الجديدة، استانبول، ١٩٥١م.

(٧) انظر: البداية والنهاية، ٢١٠/١٢.

(٨) انظر: عقد الجمان، ٤٦١/١٩.

(٩) انظر: وفيات الأعيان، ١٣٩/٣.

(١٠) انظر: الأعلام، ٣٢٧/٣.

ونخلص من كل هذه المصادر إلى أنه أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن أبي السعادات عبيد الله بن محمد أو(مصعب) بن عبيد الله بن أبي سعيد بن الحسن بن سليمان الأنباري كمال الدين.

وكان هو نفسه يكتب اسمه هكذا: عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، كما ورد في إجازته لكتابه "البيان في غريب إعراب القرآن"[1].

لقبه:

يذكر في كل المصادر: كمال الدين، ما عدا الذهبي فقد قال: الكمال[2]. وينسب إلى الأنبار التي ولد فيها، وقضى بها مرحلة صباه، فيقال: كمال الدين الأنباري، ولم يذكر مترجموه سبب إطلاق هذا اللقب عليه، ولا من أطلقه، وربما أطلقه عليه طلابه لشدة زهده وتمسكه وورعه.

كنيته:

لابن الأنباري ولد من صلبه لكن مصادر ترجمته لم تورد اسم هذا الولد، ومع ذلك حمل ابن الأنباري كنية اُشْتُهِر بها، لأنها كانت إحدى مميزات هذا الشيخ المبارك. قال: ابن خلكان: "وكان نفسه مباركاً ما قرأ عليه أحد إلا وتميز"[3]. ولإيمان تلاميذه ومعاصريه ببركته كنّوه بأبي البركات.

مولده:

ولد أبو البركات كمال الدين الأنباري كما ذكر أكثر مترجميه في شهر ربيع الثاني، سنة ثلاث عشرة وخمسمائة من الهجرة[4]. ويكاد يجمع المؤرخون

---

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ٢٤/١ من المقدمة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٩م.

(٢) انظر: العبر في خبر من غبر، ٧٣/٣.

(٣) وفيات الأعيان، ١٣٩/٣.

(٤) انظر: ذيل تاريخ بغداد ٢٣٩/١٥، إنباه الرواة، ١٧١/٢، وفيات الأعيان ١٣٩/١، سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب أرناؤوط، ١١٥/٢١، ط٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، طبقات النحاة واللغويين، ص ٢٦٣.

على أنه ولد في الأنبار[1]، إلا أن اليافعي[2] ذكر أن مولده كان ببغداد، وهو سهو على ما يبدو، فقد تتلمذ أبو البركات لأبيه وخاله بالأنبار.

أسرته:

ينتمي أبو البركات إلى أسرة لها شأن في علوم الدين، فأبوه أبو الوفاء محمد بن عبيد الله كان مُحدِّثاً، أخذ عنه أبو البركات الحديث وروى[3]، أما أمه، وإن لم يرد اسمها في مصادر ترجمته إلا أنها أيضاً تنتمي إلى أسرة علمية، فأبوها - كما يبدو - كان خطيباً، فابن الأنباري يذكر خاله بأنه أبو الفتح بن الخطيب الأنباري، وقد أخذ عن خاله هذا، وروى عنه الحديث[4].

ولم يرد شيء عن زوجه وأولاده سوى أنه كان متزوجاً وله ولد، فقد قيل له عندما رد هدية الخليفة المستضئ: "اجعلها لولدك، فقال: إن كنتُ خلقتُه فأنا أرزقه"[5].

---

(١) الأنبار: بفتح أوله، مدينة على الفرات في غربي بغداد، بينهما عشرة فراسخ، وكانت الفرس تسميها فيروزسابور. انظر: معجم البلدان، ٢٥٧/١.

(٢) انظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، اليافعي، ٤٠٨/٣، ط٣، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

(٣) انظر: ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥، سير أعلام النبلاء، ١١٣/٢١.

(٤) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ص ٢٨١، ط٣، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٥) تاريخ الإسلام، للذهبي، ٢٣٩/١٤، طبقات الشافعية الكبرى، ١٥٦/٧.

ثالثاً: نشأته وطلبه للعلم:

ولد ابن الأنباري - كما رأينا - في الأنبار، وقضى جانباً كبيراً من صباه بها، وبها بدأ حياته العلمية، فأخذ الحديث عن والده وخاله، ثم انتقل وأسرته إلى بغداد، وأقاموا برباط بشرقي بغداد في الخاتونية الخارجة، وهي نفس الدار التي ورثها عن أبيه وعاش فيها بقية حياته[1].

وقد صرف ابن الأنباري حياته للعلم وقضى جل وقته في الدرس، فدرس الفقه على مذهب الإمام الشافعي بالمدرسة النظامية، وهي مدرسة مشهورة أنشأها الملك الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي وزير ملك شاه السلجوقي، المتوفي سنة ٤٨٥هـ، وهي المدرسة التي نبغ فيها ابن الأنباري، فقرأ اللغة، وتبحر في الأدب، وبرع في النحو حتى صار إماماً فيه، وتصدر لإقرائه بالمدرسة النظامية، وصار معيداً فيها. وكان في هذه الفترة يعقد مجالس الوعظ، وظل مواظباً على طلب العلم من شيوخه بالمدرسة النظامية، ومن خارجها وحضور مجالس العلماء[2].

وبذلك تبدأ حياة ابن الأنباري العلمية الخصبة المنتجة، فلم ينقطع عن العلم والتدريس والتأليف حتى مات، فابن الدبيثي يذكر أنه سمع منه أبياتاً من الشعر سنة ست وسبعين وخمسمائة[3]، وقرأ عليه أحد تلامذته ضياء الدين أبو الفتح عبد الوهاب بن عبد الله كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن"، سنة سبع وسبعين وخمسمائة، وهي السنة التي توفي فيها أبو البركات، وقد كتب ذلك بخطه[4].

---

(١) انظر: إنباه الرواة، ١٦٩/٢، وفيات الأعيان، ١٣٩/٣.

(٢) انظر: ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥، إنباه الرواة، ١٦٩/٢، بغية الوعاة، ٨٦/٢.

(٣) انظر: ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥.

(٤) انظر: تاريخ الإسلام، ٢٣٩/١٤ وفيات ٥٧٧هـ، طبقات النحاة واللغويين، ٢٦٣، طبقات الشافعية الكبرى، ١٥٦/٧.

رابعاً: أخلاقه وثقافته:

أجمع المؤرخون جميعاً على زهده وتواضعه، وغزارة علمه، وجده في طلب المزيد منه، وعدم بخله على تلاميذه بهذا العلم، فأثنوا عليه كثيراً وحمدوه. وقد تميز ابن الأنباري بجانب قوة العزيمة والإصرار والجد في الحياة بالذكاء وسعة الاطلاع. وكان ليناً في تعامله مع تلاميذه، رفيقاً بهم، وقد اشتغل عليه خلق كثير، وصاروا علماء. وكان رحمه الله مباركاً تتجلى فيه أخلاق العالم الوقور، والزاهد المتعفف. وزهده وعفته يتجليان فيما حُكي عنه من أن أحد تلاميذه شق عليه أن يرى شيخه يحتمل حر بغداد الشديد، فلا يستعين عليه بمروحة، فاحتال أن يترك مروحته، فلم يرض أبو البركات أن تبقى عنده ولو إلى الغد[1]. ويروى أن المستضيء بالله أرسل إليه خمسمائة دينار، فردها، فقالوا له: اجعلها لولدك، فقال: إن كنت خلقته فأنا أرزقه[2].

وكان لا يهتم بمجلس ولا مأكل، فكان لا يوقد عليه ضوء، وتحته حصير من قصب، وعليه ثوب وعمامة من قطن يلبسهما يوم الجمعة، وكان لا يخرج إلا للجمعة، ويرتدي في بيته ثوباً خلقاً[3]، وكان دائم الصوم، ويفطر على أي شيء كان كالخبز الخشكار[4]. وكان بعد انقطاعه في داره يعيش بنصف دينار في الشهر هو مقدار أجرة دار وحانوت ورثهما عن أبيه، فكان يقنع به، ويشتري منه ورقاً ويعيش بالباقي[5].

وقد وصفه تلاميذه وأسهبوا في وصفه، ولكن أكثر من أجاد وصفه هو تلميذه موفق الدين عبد اللطيف البغدادي حيث قال: "أما شيخنا كمال الدين الأنباري فلم أر في العُباد والمنقطعين أقوى منه في طريقه ولا أصدق منه في أسلوبه، جدّ

---

(١) انظر: الروضتين في أخبار الدولتين، ٢٧/٢.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام، ٢٣٩/١٤، طبقات الشافعية الكبرى، ١٥٦/٧، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي (ابن العماد الحنبلي)، ٢٥٩/٤، مكتبة القدس، مصر، ١٣٥٠هـ.

(٣) انظر: تاريخ الإسلام ٢٣٩/١٤ وفيات ٥٧٧هـ، طبقات الشافعية الكبرى، ١٥٦/٧.

(٤) الخشكار: الدقيق غير المنخول. انظر لسان العرب، مادة (خشر).

(٥) انظر: تاريخ الإسلام، ٢٣٩/١٤ وفيات ٥٧٧هـ.

محض لا يعتريه تصنع، ولا يعرف السرور، ولا أحوال العالم"[1]. وبرغم اعتزاله الدنيا ومجالسة أهلها، وانقطاعه للعبادة، فقد ظل بابه مفتوحاً لطلاب العلم، لا يرد أحداً، يعلمهم لوجه الله[2]. وكان يقسم وقته أثلاثاً: ثلث للعبادة، وثلث للتدريس والإقراء، وثلث للتأليف[3].

وقد كان أبو البركات أحد الصوفية الذين كثروا في تلك الحقبة، ويبدو أنه قد تأثر في ذلك بشيخه أبي النجيب السهروردي شيخ الصوفية ببغداد. وآثار تصوفه واضحة، فقد قعد في خلوته وانقطع للعبادة، وكان مداوماً على حضور نوبة الصوفية بدار الخلافة[4]. لكنه لم يكن من المتشددين في تصوفه، بل كان يتخذ مذهباً وسطاً، فليس التصوف عنده بلبس الخرق والصوف، بل هو اتباع السنة، وبعد النفس عن الدنيا ومجاهدتها. يقول أبو البركات:

دَعِ الفؤادَ بما فيه من الحُرَقِ *** لَيْسَ التَّصوُّفُ بالتَلْبيسِ والخِرَقِ

بَلِ التصوُّفُ صَفْوُ القلْبِ من كَدَرٍ *** ورؤيةُ الصَّفْوِ فيه أعْظَمُ الخُرُقِ[5]

وقد صنف أبو البركات كتباً في التصوف ككتاب "أصول الفصول في التصوف" وغيره[6].

وعلى الرغم من تصوفه وفقره وتواضعه وزهده إلا أنه قد كانت له شخصية متميزة، تجلت منذ أن كان تلميذاً في المدرسة النظامية، ونضجت بعد أن صار معيداً بها، وصار شيخ العراق بلا منازع. فلم يكن يأخذ كلام أساتذته بلا تفكير وفهم له، بل كان يمعن النظر فيما يقولون ويقارن ويطابق ويقيس ثم يناقشهم ويناظرهم في كياسة وأدب واحترام. ويدل على ذلك قبولهم لمناقشاته دونما تبرم

---

(١) تاريخ الإسلام، ٢٣٩/١٤ وفيات ٥٧٧هـ.

(٢) انظر: البداية والنهاية، ٣١٠/١٢، الروضتين في أخبار الدولتين، ٢٧/٢، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، ٣٦٨/٨، عقد الجمان، ٤٦٢/١٩.

(٣) انظر: مقدمة الإغراب في جدل الإعراب، لسعيد الأفغاني، تأليف: أبي البركات عبد الرحمن ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص٨، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

(٤) انظر: الروضتين، ٢٧/٢، البداية والنهاية، ٣١٠/١٢.

(٥) ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥.

(٦) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ١٧١/٢.

بذلك. وقد حضر مرة مجلس شيخه أبي منصور الجواليقي وكان يقرأ عليه كتاب "الجمهرة" لابن دريد، فحكى الجواليقي رأياً لبعض النحويين في (ليس)، وهو أن أصلها (لا أيس)، فقال ابن الأنباري: "هذا الكلام كأنه من كلام الصوفية"، فكأن الشيخ أنكر عليه ذلك، ولم يقل في تلك الحال شيئاً، فلما كان بعد ذلك بأيام وقد حضروا كالعادة قال الجواليقي: "أين ذلك الذي أنكر أن يكون أصل (ليس) (لا أيس)، أليس (لا) تكون بمعنى (ليس)؟". فقال ابن الأنباري: "ولم إذا كان (لا) بمعنى (ليس) تكون أصل (ليس) (لا أيس)؟". فلم يذكر الشيخ شيئاً[1]. وحكى ابن الشجري قول أبي العباس المبرد في بناء (حَذَامِ) و(قَطَامِ)، أنه اجتمع فيه ثلاث علل: التعريف، والتأنيث، والعدل، فبعلتين يجب منع الصرف، وبالثالثة يجب البناء، إذ ليس بعد منع الصرف إلا البناء، فقال ابن الأنباري: "هذا تعليل ينتقض بقولهم: (أذربيجان)، فإن فيه أكثر من ثلاث علل، ومع هذا فليس بمبني، بل هو معرب غير متصرف". فقال الشريف: "هكذا قيل، وهكذا قيل عليه"[2].

ومن الواضح أن ابن الأنباري كان من أسرة شافعية، والدليل على ذلك أنه تفقه على المذهب الشافعي منذ بداية حياته العلمية في بغداد على يدي الشيخ أبي منصور بن الرزاز، وظل شافعياً لم يحد عن مذهبه هذا حتى مات، لكنه لم يكن مفرطاً في مذهبه هذا، بعكس ما كان سائداً في ذلك الوقت من عصبية دينية وتنافر بين المذاهب الأخرى، والدليل على عدم تعصبه تلمذته لنائب نقيب الطالبيين بالكرخ وإمام الشيعة أبي السعادات ابن الشجري، وتلمذته لبعض الحنابلة كالجواليقي، ومحمد بن ناصر، وعبد الوهاب الأنماطي، وتتلمذ له بعضهم، كابن راجح المقدسي[3]. وقد صنف أبو البركات كتباً في المذهب الشافعي، ككتاب "هداية الذاهب في معرفة المذاهب" و"بداية الهداية"[4].

---

(١) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٢٣٤.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(٣) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٢٣٩.

(٤) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها، بغية الوعاة، ٢/٧٧.

ومن كل ما سبق يتضح أن ثقافة ابن الأنباري تنحصر في العلوم الدينية والعربية، وهذا يتجلى في ثبت كتبه، كما سيأتي لاحقاً. فهي إما في الفقه الشافعي، واختلاف الفقهاء، وأصول الفقه والعقائد، والتصوف، وإما في علوم العربية جميعها كاللغة، والنحو، والصرف، والعروض، والقوافي والأدب، وإما في التاريخ والأنساب. إلا أنه كان مبرّزاً في علوم العربية، وخاصةً في النحو، فقد صار شيخ زمانه فيه[1] حتى أنه كانت تُشد إليه الرحال من سائر الأقطار[2]، فقد رحل إليه من مصر خزعل بن عسكر بن خليل المصري[3]. ويروى أن ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) رحل للقائه والأخذ منه، فلم يستطع، وبلغه نعيه وهو بالموصل[4].

(١) انظر: إنباه الرواة، ١٧٠/٢، تلخيص أخبار النحويين، ص ١٠٦.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى، ١٥٥/٧، طبقات النحاة واللغويين، ص٢٦٣.

(٣) انظر: إنباه الرواة، ٣٥٣/١.

(٤) انظر: بغية الوعاة، ٣٥١/٢.

خامساً: شيوخه وتلاميذه:

شيوخه:

تلقى أبو البركات علمه على يد نخبة متميزة من الشيوخ والعلماء، ومعظمهم كانوا من كبار علماء عصره، وهم:

١/ أبوه أبو الوفاء محمد بن عبيد الله[١]، أخذ منه الحديث، وكان من أوائل من تتلمذ لهم في صباه بالأنبار، وببغداد أيضاً[٢].

٢/ خاله أبو الفتح ابن الخطيب الأنباري[٣]، أخذ منه في الأنبار، كما ذكر هو نفسه في نزهة الألباء[٤].

٣/ محمد بن عبد الله بن أحمد بن حبيب أبو بكر العامري[٥] (ت ٥٣٠هـ): سمع منه الحديث[٦].

٤/ محمد بن محمد بن محمد بن عطاف أبو الفضل[٧] (ت ٥٣٤هـ): وقد سمع منه الحديث أيضاً[٨].

٥/ عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطي أبو البركات[٩] (ت ٥٣٨هـ): سمع منه الحديث ببغداد[١٠].

---

(١) لم أستطع العثور على ترجمته أو تاريخ وفاته.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء، ١١٣/٢١، طبقات النحاة واللغويين، ص ٢٦٤.

(٣) لم أعثر على ترجمته أو تاريخ وفاته.

(٤) انظر: نزهة الألباء، ص ٢٨١.

(٥) يعرف بابن الخبازة، سمع ببغداد ونيسابور وبلخ وهراة، وكانت له معرفة بالحديث والفقه. انظر: المنتظم، ٦٥/١٠.

(٦) انظر: ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥، الوافي بالوفيات، ٧٠/٦.

(٧) الهمداني الجزري ثم الموصلي، قدم إلى بغداد وسمع فيها، وارتحل إلى الكوفة وآمد وهمدان، توفي وله سبعون عاماً، انظر: سير أعلام النبلاء، ٥٤/٢٠.

(٨) انظر: ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥، طبقات النحاة واللغويين، ص٢٦٤.

(٩) الحافظ الحنبلي مفيد بغداد، حافظ متقن كثير السماع، كتب بخطه الكثير، ولد سنة ٤٦٢هـ، وتوفي ببغداد. انظر شذرات الذهب، ١١٦/٤ - ١١٧.

(١٠) انظر: سير أعلام النبلاء، ١١٣/٢١، الوافي بالوفيات، ٧٠/٢، طبقات النحاة، ص ٢٦٤.

٦/ محمد بن القاسم بن المظفر بن علي الشهرزوري الموصلي أبو بكر قاضي الخافقين[١] (ت ٥٣٨هـ)/ سمع منه الحديث أيضاً[٢].

٧/ سعيد بن محمد بن عمر البغدادي أبو منصور بن الرزاز[٣] (ت ٨٣٩هـ): تفقه عليه على المذهب الشافعي، ولازمه حتى برع وحصل طرفاً صالحاً من الخلاف[٤].

٨/ محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم أبو منصور البغدادي الدباس[٥] (ت ٥٣٩هـ): سمع منه الحديث ببغداد[٦].

٩/ موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر أبو منصور الجواليقي[٧] (ت ٥٣٩هـ):أخذ منه اللغة[٨]. قال أبو البركات في النزهة: "قرأت عليه وكان منتفعاً به لديانته وحسن سيرته وكان يختار في بعض مسائل النحو مذاهب غريبة"[٩].

١٠/ أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المقرئ النحوي، ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط المقرئ[١٠] (ت ٥٤١هـ): سمع عليه كتاب سيبويه وشرحه لأبي سعيد السيرافي[١١].

---

(١) لُقب بقاضي الخافقين لكثرة البلاد التي ولي قضاءها، ولد سنة ٤٥٣هـ، وتفقه ببغداد على يد الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وسمع منه ومن خلق كثير ببغداد. انظر: طبقات الشافعية، ١٧٤/٦ – ١٧٥.

(٢) انظر: ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥، سير أعلام النبلاء ١١٣/٢١.

(٣) شيخ الشافعية، ومدرس بالمدرسة النظامية، تفقه على الغزالي وغيره، وصارت إليه رياسة المذهب الشافعي، ولد سنة ٤٦٢هـ، انظر: شذرات الذهب، ١٢٢/٤.

(٤) انظر: ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥، بغية الوعاة، ٨٦/٢.

(٥) الأستاذ البارع، مؤلف كتاب "المفتاح في العشر"، كان صالحاً خيراً إماماً في القراءات، ولد سنة ٤٥٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، ٩٤/٢ – ٩٥.

(٦) انظر: ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥، الوافي بالوفيات، ٧٠/٦.

(٧) صاحب كتاب المعرّب، أخذ عن أبي زكريا التبريزي وإليه انتهى علم اللغة من بعده، درس بالنظامية، له كتب كثيرة. انظر نزهة الألباء، ص ٢٩٣ – ٢٩٥.

(٨) انظر: ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥، وفيات الأعيان، ١٣٩/٣.

(٩) نزهة الألباء، ص ٢٣٤.

(١٠) كان مشهوراً بعلم القرآن والقراءات، وكانت له معرفة وافرة بعلم العربية، وكان قد تفرد برواية شرح كتاب سيبويه، وبأسانيد عالية لم تكن لغيره، ولد سنة ٤٦٤هـ. انظر نزهة الألباء، ص ٢٩٨ – ٢٩٩.

(١١) انظر: نزهة الألباء، ٢٣٧ – ٢٣٨.

١١/ الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني النحوي، المعروف بابن الشجري[١] (ت ٥٤٢هـ): درس عليه علم النحو وعلم العربية[٢]. قال عنه في النزهة: "كان الشريف بن الشجري أنحى من رأينا من علماء العربية، وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم"[٣].

١٢/ أحمد بن الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي أبو نصر بن نظام الملك[٤] (ت ٥٤٤هـ): روى عنه الحديث[٥].

١٣/ أبو الفضل أحمد طاهر الميهني[٦] (ت ٥٤٩هـ): روى عنه الحديث[٧].

١٤/ محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر أبو الفضل البغدادي[٨] (ت٥٥٠هـ): سمع منه الحديث[٩].

١٥/ أبو النجيب عبد القاهر بن عبد الله بن محمد بن عمويه الملقب بـ ضياء الدين السهروردي[١٠] (ت ٥٦٣هـ): هو شيخه في التصوف، وكان ممن قعد في خلوته[١١].

---

(١) كان فريد عصره، ووحيد دهره في علم النحو، وكان تام المعرفة باللغة، وكان فصيحاً حلو الكلام، حسن البيان والأفهام. انظر: نزهة الألباء، ص ٢٩٩ - ٣٠٢.

(٢) انظر: نزهة الألباء، ص ٢٩٩.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) وزر للمسترشد، والسلطان محمد، وسمع الحديث ثم لزم منزله. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣٦/٢٠.

(٥) انظر: ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥، طبقات النحاة واللغويين، ص ٢٦٣.

(٦) الشيخ الصالح الخراساني الصوفي؛ سمع بقرية ميهنة وبنيسابور، له إجازة من المفسر أبي الحسن الواحدي روى بها تفاسيره، ولد سنة ٤٦٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٩٦/٢٠.

(٧) انظر: ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥.

(٨) كان حافظاً راوية للحديث، سمع من شيوخ كبار، كان فصيحاً بارعاً في اللغة، ولد سنة ٤٦٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٦٥ - ٢٧١.

(٩) انظر: طبقات النحاة واللغويين، ص ٢٣٦.

(١٠) ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق، ولد سنة ٤٩٠هـ، قدم بغداد، وتفقه بالنظامية، ثم سلك طريق الصوفية، وانقطع عن الناس مدة مديدة، وكان شيخ العراق في وقته، ولي التدريس بالنظامية. انظر: سير أعلام النبلاء، ٤٧٥/٢٠ - ٤٧٨.

(١١) انظر: طبقات النحاة واللغويين، ص ٢٦٣.

١٦/ أبو الفوارس خليفة بن محفوظ الأنباري[١]: سمع منه الحديث بالأنبار، وقيل ببغداد[٢].

١٧/ أبو بكر محمد بن عبد الله بن الدبيثي[٣]: سمع منه الحديث ببغداد[٤].

تلاميذه:

ظل باب أبي البركات مفتوحاً لطلاب العلم، حتى بعد أن انقطع في داره للعبادة، وقد تتلمذ على يديه خلق كثير، وما قرأ عليه أحد إلا وتميز[٥]، فكان من تلامذته القاضي المشهور، والفقيه الكبير، والعالم النحوي المعروف، والمقرئ المجود، والراوية الحافظ، وليس بالإمكان حصر كل الذين تتلمذوا على يديه، لكن القلة الذين عرفناهم البحث هم:

١- أبو بكر محمد بن أبي عثمان موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان ابن حازم الحازمي، الهمذاني الملقب زين الدين[٦] (ت ٥٨٤هـ).

٢- أسعد بن نصر بن أسعد أبو منصور الأديب، المعروف بابن العبرتي[٧] (ت٥٨٩هـ).

٣- مكي بن ريان بن شبّة بن صالح الماكسيني المولد، الموصلي الدار[٨] (ت٦٠٣هـ).

---

(١) ولد سنة ٤٦٥هـ بالظن بالأنبار، شيخ صالح، حسن السيرة، ومطبوع الأخلاق، وكان يعلم الصبيان القرآن واللغة والخط. انظر: إنباه الرواة ٣٩٣/١.

(٢) انظر: طبقات النحاة واللغويين، ص ٢٦٣، إنباه الرواة، ٣٩٣/١.

(٣ لم أعثر على ترجمته أو تاريخ وفاته.

(٤) انظر: طبقات النحاة واللغويين، ص ٢٦٣.

(٥) انظر: وفيات الأعيان، ١٣٩/٣.

(٦) أحد الحفاظ المتقنين، وعباد الله الصالحين، سمع الحديث بهمذان وببغداد وتفقه بها، وقد كتب عنه ببغداد. انظر: شذرات الذهب، ٢٨٢/٤.

(٧) منسوباً إلى عبرتا، ناحية بالنهروان، قرأ النحو على ابن الخشاب، وأبي البركات الأنباري. انظر: إنباه الرواة، ٢٧٠/١.

(٨) المقرئ النحوي الضرير، إمام عالم بالقراءات والنحو، أقرأ مدة طويلة، تأدب على يحيى بن سعدون القرطبي وغيره، أخذ عن أبي البركات الأنباري. انظر سير أعلام النبلاء، ٤٢٥/٢١ - ٤٢٦.

٤- مصدق بن شبيب بن الحسين، أبو الخير الصلحي النحوي[١] (تـ٦٠٥هـ).

٥- سالم بن أبي الصقر أحمد بن سالم، العروضي الملقب بالمنتجب[٢] (تـ٦١١هـ).

٦- المبارك بن المبارك بن سعيد بن الدهان أبو بكر الضرير النحوي المعروف بالوجيه[٣] (تـ ٦١٢هـ).

٧- أبو شجاع الواسطي بن دواس القنا محمد بن أحمد بن علي بن محمد ابن علي العنبري[٤] (تـ ٦١٦هـ).

٨- الشيخ الشهاب محمد بن خلف بن راجح المقدسي الحنبلي[٥] (تـ ٦١٨هـ).

٩- خزعل بن عسكر بن خليل المصري[٦] (تـ ٦٢٠هـ).

١٠- محمد بن أبي الفرج بن معالي أبو المعالي المنعوت بالفخر الموصلي الشافعي[٧] (تـ ٦٢١هـ).

---

(١) قدم بغداد، وقرأ بها الأدب، وسمع الحديث، وكان رجلاً صالحاً، قرأ على جماعة منهم أبو البركات الأنباري. انظر: إنباه الرواة، ٢٧٤/٣ - ٢٧٥، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، ١٦٠/٧، د.ط، مطبعة هندية بالموسكي، مصر، ١٩٢٨م.

(٢) كانت له معرفة جيدة بالأدب، والعروض، وصناعة الشعر، وسافر إلى بلاد العجم وعاد إلى بغداد، قرأ على أبي البركات. انظر إنباه الرواة، ٨٦/٢.

(٣) من أهل واسط، ولد بها سنة ٥٣٢هـ، قدم بغداد في صباه مع أبيه، فأقام بها إلى أن مات، لازم أبا البركات، وقرأ عليه، وتلمذ له وسمع تصانيفه، فهو أشهر شيوخه. انظر: إنباه الرواة، ٢٥٤/٣ - ٢٥٦، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ١٦٠/٧.

(٤) شاعر من واسط، قدم بغداد وقرأ بها الأدب واللغة، قرأ على ابن الأنباري الأدب. انظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين بن أيبك الصفدي، ١١٩/٢، د.ط، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، ١٩٢٢م، طبقات النحاة واللغويين، ص ٣٦٢.

(٥) كان شيخاً صالحاً، يسكن دمشق، سافر إلى بغداد، وسمع الكثير من شويخها ومن مشايخ الشام، قرأ على ابن الأنباري كتاب "أسرار العربية". انظر: ذيل الروضتين، أبو شامة المقدسي، ص ١٣٠، د.ط، نشره: عزة العطار الحسيني، القاهرة، ١٣٣٦هـ.

(٦) من سوادية مصر، من أهل قرية شمالية تعرف بدار البقر، رحل إلى العراق، وقرأ على ابن الأنباري، وروى بعض تصانيفه. انظر إنباه الرواة، ٣٨٨/١ - ٣٨٩.

(٧) إمام فقيه القراءات العربية، ولد بالموصل، وقدم بغداد وتفقه بها وأعاد بالنظامية، قرأ العربية على أبي البركات. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، ٢٢٨/٢، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.

١١- عبد الله بن أحمد الخباز[٢] (تـ ٦٢٣هـ).

١٢- موفق الدين عبد اللطيف البغدادي[٣] (تـ ٦٢٩هـ).

١٣- أبو عبد الله محمد بن سعيد بن الدبيثي[٤] (تـ ٥٣٧هـ).

١٤- علي بن منصور بن عبيد الله الخطيبي المعروف بالأجلّ اللغوي[٥].

١٥- عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد أبو سعد الأعلمي[٦].

١٦- أبو المحاسن عمر بن علي بن الخضر بن عبد الله بن علي القرشي الزبيري الدمشقي[٧] (تـ ٥٧٥هـ).

١٧- أبو المحاسن محمد بن عبد الملك الهمداني[٨].

---

(١) إمام فقيه القراءات العربية، ولد بالموصل، وقدم بغداد وتفقه بها وأعاد بالنظامية، قرأ العربية على أبي البركات. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، ٢٢٨/٢، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.

(٢) ولد سنة ٥٥١هـ، سمع من خلق كثير، روى عن أبي البركات. انظر: لسان الميزان، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ٢٥٠/٣ - ٢٥١، ط١، دائرة المعارف الإسلامية، الهند، ١٣٣٠هـ.

(٣) هو عبد الطيف بن يوسف بن محمد بن علي بن سعد العلامة موفق الدين البغدادي الشافعي، النحوي، اللغوي، المتكلم، المعروف بابن اللبادة. انظر: فوات الوفيات، ٣٨٥/٣ - ٣٨٨ .

(٤) الفقيه الشافعي المؤرخ، سمع الحديث كثيراً، وكان في التاريخ من الحفاظ المشهورين، ألف ذيل تاريخ بغداد، وهو أحد تلاميذ أبو البركات الذين رووا عنه. انظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، للحافظ ابن النجار البغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ١٢/٢١ - ١٣، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، سير أعلام النبلاء، ٢٦/١٣.

(٥) يُكنى أبا علي، عالم فاضل، لغوي فقيه، كاتب مقيم بالنظامية، وتفقه بها على المذهب الشافعي، قرأ على ابن الأنباري. انظر إنباه الرواة، ٣٢١/٢ - ٣٢٢، إرشاد الأريب، ٢٤٣/٥.

(٦) قدم بغداد وأقام بها للتفقه مدة، قرأ الأدب على أبي البركات الأنباري. انظر: معجم البلدان، ٤١٤/٤.

(٧) كان قاضياً حافظاً، سمع بدمشق وببغداد، صحب أبا النجيب السهروردي، ولي قضاء الحريم، كتب عن أبي البركات الأنباري. انظر: شذرات الذهب، ٢٥٢/٤، ذيل تاريخ بغداد، ٢٣٩/١٥.

(٨) لم أعثر على ترجمته أو تاريخ وفاته، سمع من أبي البركات الحديث. انظر الوافي بالوفيات، ٣٧/٤ - ٣٨.

وأبو المحاسن عمر بن علي بن الخضر وأبو المحاسن محمد بن عبد الملك الهمداني من أقران أبي البركات الذين درسوا عليه وأخذوا منه، مما يدل على عظمته وعلو مكانته العلمية وكبير شأنه وقدره.

سادساً: وفاته:

بعد حياة مليئة بالنشاط العلمي، غزيرة بالإنتاج، بعيدة كل البعد عن حياة الترف، والمتعة، توفي أبو البركات في الجانب الشرقي من بغداد. وكانت وفاته بإجماع المؤرخين في شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة من الهجرة، واختلفوا في يوم وفاته، والذي عليه الأكثرون أنه توفي ليلة الجمعة التاسع من شعبان[1]، ودفن في تربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي بباب أبرز[2]، وعلى هذا يكون أبو البركات الأنباري قد عاش أربعة وستين عاماً، وبضعة أشهر.

---

(١) انظر: إنباه الرواة، ١٧١/٢، بغية الوعاة، ٨٨/٢، وفيات الأعيان، ١٣٩/٣، طبقات الشافعية الكبرى، ١٥٦/٧.

(٢) انظر: بغية الوعاة، ٨٨/٢، إنباه الرواة، ١٧١/٢، وفيات الأعيان، ١٣٩/٣، منثور الفوائد، كمال الدين أبو البركات الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ص٩، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

المبحث الثاني
تراثه الأدبي والعلمي

أولاً: شعره:

لابن الأنباري شعرٌ ليس بالقليل، وهو شعر موزون ومقفى، ألفاظه واضحة المعاني ومألوفة الاستعمال، لكنه شعر يغلب عليه في مجمله الطابع العلمي، فهو عبارة عن حكم منظومة أغلبها في النصح والإرشاد، والحث على الزهد، وإذا قسنا هذا الشعر بمقاييس عصرنا النقدية، فيمكننا القول بأنه شعر متكلف مصطنع، يخلو من العاطفة والخيال، فلم يكن لابن الأنباري مخيلة شاعر، ولا حس فنان مرهف، وإنما كان عالماً يعظ وينصح. أما من وجهة نظر معاصريه، ومن تلوهم، فهو كما قال عنه السبكي: "إنه شعرٌ حسن"[1].

قال في الحث على القناعة والزهد، في أبيات أنشدها على تلميذه ابن الدبيثي سنة ست وسبعين وخمسمائة وهو معتكف في رباطه في الخاتونية الخارجة[2]:

تدرع بجلباب القناعة والياس *** وصنه عن الأطماع في أكرم النلس
وكن راضياً بالله تحيا منعماً *** وتنجو من الضراء والبؤس والبلس
فلا تنس ما أوصيته من وصية *** أخيّ وأيّ الناس من ليس بالناسي

وقال في الحث على طلب العلم وفضله[3]:

العلم أوفى حلية ولباس *** والعقل أوفى جنة الأكياس
كن طالباً للعلم تحيا وإنما *** جهل الفتى كالموت في الأرماس

ومن جميل شعره قوله[4]:

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى، ١٥٥/٧.

(٢) ذيل تاريخ بغداد، ٢٤٠/١٥، إنباه الرواة، ١٧٠/٢ - ١٧١.

(٣) فوات الوفيات، ٥٤٧/١، الوافي بالوفيات، ٧٤/٦.

(٤) بغية الوعاة، ٨٨/٢.

إذا ذكرتُكَ كـــاد الشّـــوقُ يَقتلُنـــي *** وأَرّقَتْنـــيَ أَحـــــزانٌ وأَوجـــاعُ
وصار كلّي قلوبـــاً فيـــك داميـــةً *** للسُّـــقم فيـــها ولـــلآلام إسْـــراعُ
فإن نَطَقْـــتُ فكلّـــي فيـــك ألسِـــنةٌ *** وإن سمعتُ فكُلّـــي فيـــك أَســـماعُ

ثانياً: مصنفاته:

ذكر ابن العماد الحنبلي صاحب "شذرات الذهب" أن له مائة وثلاثين مصنفاً[1]، ألم البحث منها بأسماء سبعةٍ وثمانين مصنفاً، وتم إحصاؤها من كتب التراجم التي ترجمت له، ومن كتب ابن الأنباري نفسه، ويتضح من أسماء هذه الكتب أنها تنحصر في ثلاثة موضوعات رئيسة وهي:

١- موضوعات دينية: وتشمل كتب الفقه، والأصول، والكلام، والتصوف، وكتباً أخرى لها مساس بالدين، ككتابه في تعبير الرؤيا.

٢- موضوعات لغوية: وتشمل كتب الأدب، واللغة، والنحو، والصرف، والعروض، والقوافي، والبلاغة.

٣- موضوعات تاريخية: وتشمل كتب التاريخ، والتراجم، والسير.

وعلى الرغم من أن ابن الأنباري كان يحرص على ذكر كل كتاب عند تعرضه لموضوعه في كتاب آخر إلا أنه يتعذر ترتيب هذه الكتب ترتيباً زمنياً دقيقاً، وذلك نسبة لفقدان جزء كبير من هذه الكتب. ويورد البحث هنا أسماء مصنفاته التي كانت مرتبة حسب حروف المعجم، وحسب موضوعاتها:

أولاً: الكتب الدينية:

١- أصول الفصول في التصوف. مفقود.

٢- بداية الهداية. مفقود.

٣- التفريد في كلمة التوحيد. مفقود.

٤- التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة. مفقود.

٥- الداعي إلى الإسلام في أصول الكلام. مفقود.

٦- اللباب. مفقود.

٦٤٣٦

٧- لباب المختصر. مفقود.

٨- منثور العقود في تجريد الحدود. مفقود.

٩- نسمة العبير في علم التعبير. مفقود.

---

(١) انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٤/٢٥٨.

١٠- نغبة الوارد الفريد في علم التوحيد. مفقود.

١١- نقد الوقت. مفقود.

١٢- نكت المجالس في الوعظ. مفقود.

١٣- النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح. مفقود.

١٤- هداية الذاهب في معرفة المذاهب. مخطوط.

ثانياً كتب الأدب واللغة والنحو والصرف والعروض والقوافي والبلاغة:

١٥- الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار. مفقود.

١٦- الأسئلة في علم العربية. مفقود.

١٧- أسرار العربية. مطبوع.

١٨- الأسما في شرح الأسما. مفقود.

١٩- الإشارة في شرح المقصورة. مفقود.

٢٠- اشتقاق الفعل من المصدر. مفقود.

٢١- الأضداد. مفقود.

٢٢- الإغراب في جدل الإعراب. مطبوع.

٢٣- ألفاظ الأشباه والنظائر. مفقود.

٢٤- الألفاظ الجارية على لسان الجارية. مفقود.

٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. مطبوع.

٢٦- الأنوار في العربية. مفقود.

٢٧- البلغة في أساليب اللغة. مفقود.

٢٨- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. مطبوع.

٢٩- البلغة في نقد الشعر. مفقود.

٣٠- البيان في جمع أفعل أخف الأوزان. مفقود.

٣١- البيان في غريب إعراب القرآن. مطبوع.

٣٢- تفسير غريب المقامات الحريرية. مفقود.

٣٣- جَلاء الأوهام وجِلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ). مفقود.

٣٤- الجمل في علم الجدل. مفقود.

٣٥- الحض على تعليم العربية. مفقود.

٣٦- حلية الطراز في حل الألغاز. مفقود.

٣٧- حلية العربية. مفقود.

٣٨- حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود. مطبوع.

٣٩- حواشي الإيضاح. مفقود.

٤٠- حيص بيص. مفقود.

٤١- ديوان اللغة. مفقود.

٤٢- رتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية. مفقود.

٤٣- الزهرة في اللغة. مفقود.

٤٤- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء. مطبوع.

٤٥- سمط الأدلة في النحو. مفقود.

٤٦- شرح الحماسة. مفقود.

٤٧- شرح دواوين الشعراء. مفقود.

٤٨- شرح المقبوض في العروض. مفقود.

٤٩- شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل. مفقود.

٥٠- عدة السؤال في عمدة السؤال. مفقود.

٥١- عقود الإعراب. مفقود.

٥٢- عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والباء. وهو مخطوط.

٥٣- الفائق في أسماء المائق. مفقود.

٥٤- فرائد الفوائد. مخطوط.

٥٥- الفصول في معرفة الأصول. مفقود.

٥٦- فعلت وأفعلت. مفقود.

٥٧- قبسة الأديب في أسماء الذيب. مفقود.

٥٨- قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب. مفقود.

٥٩- كتاب الألف واللام. مفقود.

٦٠- كتاب في يعفون. مفقود.

٦١- كتاب كيف. مفقود.

٦٢- كتاب لو. مفقود.

٦٣- كتاب ما. مفقود.

٦٤- كلا وكلتا. مفقود.

٦٥- الكلام على عصى ومغزو. مخطوط.

٦٦- لباب الأدب. مفقود.

٦٧- لمع الأدلة في أصول النحو. مطبوع.

٦٨- اللمعة في صنعة الشعر. مطبوع.

٦٩- المرتجل في إبطال تعريف الجمل. مفقود.

٧٠- المرتجل في شرح السبع الطوال. مفقود.

٧١- المسائل البخارية. مفقود.

٧٢- مسائل سأل عنها بعض أولاد المسترشد بالله تعالى. مفقود.

٧٣- المسائل السنجارية. مفقود.

٧٤- مسألة دخول الشرط على الشرط. مفقود.

٧٥- المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر. مفقود.

٧٦- مغاني المعاني. مفقود.

٧٧- مفتاح المذاكرة. مفقود.

٧٨- المقبوض في العروض. مفقود.

٧٩- مقترح السائل في ويل أمه. مفقود.

٨٠- منثور الفوائد. وهو مخطوط.

٨١- الموجز في علم القوافي. مطبوع.

٨٢- الميزان في النحو. مفقود.

٨٣- الوجيز في التصريف. وهو مخطوط.

ثالثاً: كتب التاريخ والسير:

٨٤- أخبار النحاة. مفقود.

٨٥- تاريخ الأنبار. مفقود.

٨٦- الجوهرة في نسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه العشرة. مخطوط.

٨٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء[1]. مطبوع.

---

(١) للمزيد من التفصيل عن هذه المصنفات انظر:
الوافي بالوفيات، ٦/٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٩، بغية الوعاة، ٢/٨٧، سير أعلام النبلاء، ٢١/١١٤، ١١٥، طبقات النحاة واللغويين، ص ٣٦٣، ٣٦٤، مرآة الجنان، ١/٤٠٨، ٤١٠، البيان في غريب أعراب القرآن، ١/٥٧، ٦٨، ٩٠، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٦، ٢٤٥، ٣٩٩، ٢/٨٩، ١١٧، ٢٩٣، تاريخ الإسلام، ١٤/٢٣٩ وفيات ٥٧٧هـ، طبقات الشافعية الكبرى، ٧/١٥٦، فوات الوفيات، ٢/٢٩٤، هدية العارفين، ١/٥١٩، ٥٢٠، وفيات الأعيان، ٣/١٣٩، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة، ١/١٨٢، د.ط، مطبعة وكالة المعارف الجليلة، إستانول، ١٩٤٣م، أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ص٤٥، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٨٠هـ - ١٩٩٧م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد أبو البركات الأنباري، ١/٨، ١٥٢، ٢/٢٦٥، ط٤، مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م، إيضاح المكنون عن أسرار الكتب والفنون، إسماعيل باشا بن محمد البغدادي، ١/٥٢٧، د.ط، وكالة المعارف الجليلة، استانبول، ١٩٤٧م، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، كمال الدين الأنباري، تحقيق: رمضان عبد التواب، ص٢٣، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م، منثور الفوائد، ص١١، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص١٢٠.

المبحث الثالث
وصف كتاب "أسرار العربية"
لابن الأنباري

أولاً عرض الكتاب:

يتألف الكتاب من مقدمة مقتضبة، ذكر فيها سبب تأليفه، وأربعة وستين باباً، بدأها بباب (علم ما الكلم)، وانتهى بباب (الإدغام).

خصص الأبواب السبعة الأولى للمقدمات التي اعتاد أن يقدمها النحويون، وهي أبواب: علم ما الكلم، الإعراب والبناء، المعرب والمبني، إعراب الاسم المفرد، التثنية والجمع، جمع التأنيث، وجمع التكسير.

وأخر باب النكرة والمعرفة إلى ما بعد باب الشرط والجزاء، وهو الباب الثاني والخمسون، وقد اعتاد النحويون أن يضعوه ضمن المقدمات. ويلي هذه الأبواب أبواب المرفوعات، وهي: المبتدأ والخبر، والفاعل، ثم المنصوبات، إلا أنه أقحم بينها أبواب نعم وبئس، وحبذا، ونواسخ الابتداء. ويلي ذلك أبواب متفرقة، وهي أبواب: كم، والعدد، والنداء، والترخيم، والندبة، ولا، وهي أبواب اعتاد النحويون أن يضعوها آخر كتبهم. ويلي هذه الأبواب بابان في المجرورات، وهما: باب حروف الجر، وباب الإضافة، وبينهما ثلاثة أبواب في حتى، ومذ ومنذ، والقسم. ثم يلي ذلك خمسة أبواب في التوابع، وهي: التوكيد، والوصف، وعطف البيان، والبدل، وعطف النسق. ثم باب ما لا ينصرف، تليه أربعة أبواب في: إعراب الفعل وبنائه، ونواصب الفعل المضارع وجوازمه، والشرط والجزاء. وبعد ذلك ثلاثة أبواب في الصرف، وهي: أبواب جمع التكسير، والتصغير، والنسب. ثم أبواب في أسماء الصلات (أي الأسماء الموصولة)، وحروف الاستفهام، والحكاية، والألفات، والإمالة، والوقف، والإدغام[1].

---

(١) انظر: أسرار العربية، ص٢٣ - ٢١٢.

والكتاب على ما يبدو مؤلف بصورة خاصة لتلامذته، والمشتغلين عليه، كما هو الشأن في أغلب كتبه، وهذا يعلل سهولته واختصاره، وقد وضّح ذلك في المقدمة، حيث قال: "وبعد، فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بـ "أسرار العربية"، كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين، من البصريين والكوفيين، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذاك كله إلى الدليل، وأعفيته من الإسهاب والتطويل، وسهلته على المتعلم غاية التسهيل"[1].

وقد عني أيضاً (كما ذكر في المقدمة) بمسائل الخلاف بين النحويين، وخاصة البصريين والكوفيين، وهو يذكرها في الغالب مختصرة، ثم يحيل القارئ على كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"، وكل المسائل الخلافية التي ذكرها في هذا الكتاب مذكورة في كتابه "الإنصاف"، إلا مسألتين، وهما: أن الكوفيين لا يترجمون لبابي المفعول له، وعطف البيان[2].

على أن جل اهتمامه بهذا الكتاب يقع على توضيحه العلل والعوامل، فهو يبدأ كل باب تقريباً بسؤال أو أسئلة يفترضها، ثم يجيب عنها، ولا يكتفي ببيان العلل الأوائل، بل يذهب إلى استقصاء العلل جميعاً، ويسهب في ذلك كثيراً. ومن هذا يتضح سبب تسمية الكتاب «أسرار العربية».

ففي باب التثنية والجمع مثلاً بعد أن يعرفهما، يذكر علة إعرابهما بالحروف دون الحركات، وذلك عنده لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب فرع على الحركات، فأعرب الأصل، وهو المفرد بالحركات وهي الأصل في علامات الإعراب، وأعرب الفرع أي التثنية والجمع بالحروف وهي الفرع في علامات الإعراب، وبعد أن ينتهي من هذه العلة الأولى، يأتي إلى العلة الثانية، وهي لم اختص المثنى بالألف في حالة الرفع واختص الجمع بالواو، واشتركا بالياء في حالتي النصب والجر؟ والجواب عنده أن التثنية اختصت بالألف في حالة الرفع لأنها أكثر من الجمع، لأنها تدخل على العاقل وغير العاقل، أما جمع المذكر

---

(١) مقدمة أسرار العربية، ص٢١.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص١١١، ١٥٧.

السالم، فهو أقل منها، لأنه يدخل على العاقل فقط، ولما كانت الألف أخف من الواو، لذلك أعطي الأكثر الأخف، وأعطي الأقل الأكثر ليعادلوا بينهما. وعلة اشتراكهما في حالتي النصب والجر هو أن لهما ستة أحوال، لكل منها ثلاثة: الرفع، والنصب، والجر، وحروف الإعراب ثلاثة اثنان منها للرفع، وهما الألف والواو، فبقي الياء مشتركاً بين النصب والجر. ولكن ما المحمول على الآخر؟ النصب على الجر؟ أم الجر على النصب؟ والجواب أن النصب محمول على الجر، لأن دلالة الياء على الجر أشبه من دلالتها على النصب، لأن الياء من جنس الكسرة، والكسرة في الأصل تدل على الجر فكذلك ما أشبهها[1]. ولا يكتفي بكل هذه العلل، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، ويذكر علة حمل النصب على الجر، ويعدد له أوجهاً نجتزيك عن ذكرها خشية الإطالة. ويكاد يسير على هذا المنوال في جميع أبواب الكتاب ولا يحيد عنه إلا نادراً.

ومن هنا يتضح أن كتاب "أسرار العربية" كتاب تطبيقي في موضوع العلة النحوية متمم لجهود ابن الأنباري النظرية في الموضوع ذاته، من خلال كتابه القيم "لمع الأدلة"، ولعل قيمة الكتاب الأساسية ترجع إلى هذا الأمر[2].

على أن هذا الكتاب على صغره، واختصاره نال إعجاب العلماء من بعده، وتأثر به كثير ممن عنوا بذكر العلل، كالأشموني في شرحه لألفية ابن مالك وغيره من أئمة النحو، ولعل اهتمامه بالتعليل والأسباب، هي التي جعلت لهذا الكتاب شهرة حتى اقترن اسم المؤلف به، فقال بعض مترجمي ابن الأنباري عنه إنه صاحب "أسرار العربية"[3]. والكتاب بعد يسير، سهل المأخذ، واضح الأسلوب، سلس اللغة، مما جعله متداولاً بين الطلاب والدارسين في ذلك العصر[4].

---

(١) انظر: أسرار: العربية، باب التثنية والجمع، ص٤٦ - ٤٨.

(٢) انظر: مقدمة أسرار العربية، لمحمد حسين شمس الدين، ص ١١.

(٣) انظر: مرآة الزمان، ٣٦٨/٨، إيضاح المكنون عن أسامي الكتب والفنون، ٩٢/١، ١١٨، ٥٠/٢، ١١٢، ١٤٦، وغيرها.

(٤) انظر: مقدمة أسرار العربية، ص ١٠.

ثانياً زمن تأليفه:

لم يشر ابن الأنباري في هذا الكتاب إلى الزمن الذي أتم فيه تأليفه، ولكن البحث يشير إلى ذلك على وجه التقريب. فمن الواضح أنه ألفه بعد تأليفه لكتاب "الإنصاف"، الذي ألّفه لتلامذته في المدرسة النظامية، حين كان يدرس النحو فيها، أي بعد سنة ٥٤٠هـ تقريباً، فقد ذكره فيه عدة مرات، وخاصة عند تعرضه للمسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون[١]، وتأليفه لهذا الكتاب سابق لتأليفه كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن"، فقد ذكره فيه أيضاً[٢].

---

(١) انظر: أسرار العربية، ص ٤٤، ٨٠، ١٠٥ وغيرها.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ١/٢٦.

الفصل الثاني
العلّة النحوية

المبحث الأول: تعريف العلّة لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: حقيقة العلة النحوية وأهميتها وأسباب نشأتها.

المبحث الثالث: جهود العلماء في العلة النحوية وأهم مؤلفاتهم.

المبحث الرابع: أنواع العلل النحوية.

المبحث الخامس: شروط العلّة النحوية.

المبحث السادس: مسالك العلّة النحوية.

المبحث السابع: قوادح العلة النحوية.

المبحث الأول
تعريف العلة لغةً واصطلاحاً

أولاً: تعريف العلة في اللغة:

العلة في اللغة تعني المعاني الآتية:

أ/ السبب: جاء في اللسان: "وهذا عِلَّة لهذا، أي سبب"(١)، فالعلة في اللغة هي السبب الذي جعل الشيء على هذه الشاكلة والكيف، ودليل ذلك حديث عائشة رضي الله عنها: "فكانَ عبدُ الرحمن يَضْرِبُ رِجْلي بعِلَّة الرَّاحِلة"(٢)، أي بسببها، يظهر أنه يضرب جنب البعير برجله، وإنما يضرب رجلي. والنار علة الاشتعال، أي سببه.

ب/ المرض: وصاحبها مُعْتَلٌّ.

ج/ الحدث يشغل صاحبه عن حاجته: ويفهم من هذا أن العلة بمعنى الشغل الشاغل.

د/ العذر: يتضح هذا المعنى من حديث عاصم بن ثابت: "ما علّتي وأنا جَلْدٌ نَابِلٌ؟"(٣)، أي ما عذري من ترك الجهاد ومعي أهبة القتال؟ فوضع العلة موضع العذر(٤).

---

(١) لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، مادة (علل)، ط١، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٢) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٨٨٠/٢، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢١هـ - ١٩٩١م، ١٥ كتاب الحج، ١٧ باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، حديث رقم ١٢١١.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، ٢٩١/٣، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

(٤) انظر: كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ٨٨/١ - ٨٩، د.ط، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م، =

ثانياً: تعريف العلة في الاصطلاح:

وردت تعريفات كثيرة لاصطلاح العلة، ذكرتها المعاجم والقواميس والمصادر والمراجع المختلفة، والتي ورد منها الآتي:

أ/ العلة في اصطلاح النحويين: أخذ مفهوم العلة عند النحويين مفاهيم مختلفة قبل أن يستقر في معناه الشائع المعروف، فللعلة في كلامهم صور شتى يجمع ما بينها معنى السببية، فقد كانوا يطلقون اسم العلة على: "مختلف القواعد النحوية التي يستنبطونها من استقراء الكلام"(١)، ويقصد بها أيضاً: "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه"(٢).

ب/ العلة في اصطلاح الأصوليين: عرف جمهور الأصوليين العلة بأنها: "الوصف الظاهر المنضبط المناسب للحكم، كالإسكار بالنسبة للخمر،

- = جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، حققه وقدم له: رمزي منير بعلبكي، ١٥٦/١ -١٥٧، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ١٧٧٣/٥ - ١٧٧٤، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ١٢/٤ - ١٥، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- أساس البلاغة، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ص ١٣٨ - ١٣٩، دار صادر، ودار بيروت، بيروت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد يعقوب الفيروزآبادي، ٢١/٤ - ٢٢، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

(١) القياس في النحو، منى الياس، ص٤٧، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ص١٠٨، د.ط، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٨٣م.

وكالقتل العمد بالسيف"[1]، وعرفها بعض علماء الأصول بأنها: "الوصف المتميز الذي يشهد له أصل شرعي بأنه نيط به الحكم"[2].

ج/ العلة في اصطلاح العروضيين: "تغيير بالزيادة أو بالنقصان، يدخل على الأسباب والأوتاد في العروض والضرب، وتلتزم في جميع أبيات القصيدة"[3].

د/ العلة في اصطلاح المناطقة والفلاسفة: أما العلل عند المناطقة والفلاسفة فهي دائماً علل موجبة، وذلك أنها علل تبحث في الوجود والموجودات، وهي عند أرسطو أربع علل: "إحداها: ما معنى الوجود للشيء في نفسه؟ والأخرى عندها يكون: أي الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء؟ والثالثة: العلة التي يقال فيها: ما الأول الذي حرك؟ والرابعة: هي التي يقال فيها: نحو ماذا؟"[4]. إن العلة الأولى مادية، والثانية شكلية أو صورية، والثالثة فاعلية، والرابعة غائية، أي تبحث في الغرض من الشيء.

---

(١) أصول الفقه، محمد أبو زهرة، ص٢٢١، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها، وانظر: المحصول في علم أصول الفقه، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، ١٢٧/٥، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٣) الشافي في العروض والقوافي، هاشم صالح مناع، ص٢٤١، ط٣، دار الفكر العربي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٥م.

(٤) منطق أرسطو، حققه وقدم له: عبد الرحمن بدوي، ٤٣٠/٢ - ٤٣١، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

المبحث الثاني
حقيقة العلّة النّحويّة وأهميتها
وأسباب نشأتها

أولاً: حقيقة العلة النحوية:

من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلة، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات يجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً، ليصل إلى القاعدة العلمية. ولذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديماً، وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد، وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظواهر لقواعد العلم وأحكامه، والرّاجح أنّ فكرة التعليل النحوي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفكرة الدينية التي تميز بين عالم الأزل وعالم الواقع مع ربطٍ بين العالمين، فكل مخلوق لابدّ له من خالق، وكل علّة لابد لها من معلول، وكل عامل لابد له من معمول[1].

والعلة من أبرز الموضوعات التي تكشف عن تأثر النحو بغيره من العلوم، وتاريخ العلة النحوية ملازم لتاريخ النحو والتأليف فيه، كما أن تطور النحو مرتبط بتطورها.

ولقد وقر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون، وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون، ومن ثم جعل النحاة نص العربي على العلة، أو إيماءه إليها مسلكاً من مسالك العلّة، ويتضح موقف النحاة هذا من قول سيبويه[2] (تـ ١٨٠هـ): "وليس شيءٌ مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون

---

(١) انظر: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، جمال الدين الأسنوي، تحقيق: محمد حسن عواد، ص٥٣، ط١، دار عمار الأردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه. إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. نشأ بالبصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاته، توفي شاباً نحو سنة ١٨٠هـ، "وسيبويه" بالفارسية معناه رائحة التفاح. انظر: بغية الوعاة، ٢/٢٢٩ - ٢٣٠.

به وجهاً"[1]. ويبدو أن سيبويه أخذ هذا الزعم عن أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي[2] (ت ١٧٠هـ)، فهو "أول من بسط القول في العلة النحوية بسطاً لفت بعض معاصريه"[3] فسئل ذات مرة أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فأجاب: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه. فإن أكن أصبت العلة، فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك ... فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[4]. فمصدر العلة النحوية عند الخليل - على ما يبدو - هو كلام العرب لا غيره، وطريق استخراج العلة عنده عقل النحويين لا عقل المتكلمين والأصوليين الذين بالغوا في استخدام فنون المنطق لتعليل مقولاتهم. غير أن النحاة كما يبدو من كلام الخليل كانوا يرون أن ما قام في نفوس العرب شيء، وأن ما جاءوا به شيء آخر، فالذي قام في نفوس العرب سليقة وملكة، والذي جاء به النحاة تجريد وصنعة ومحاولة وصف لهذه السليقة والملكة.

ومهما يكن من أمرٍ فقد أخذت المدارس النحوية جميعاً من الخليل بن أحمد بمبدأ العلة، وتتابع النحاة، وتكاثرت آثارهم وهم يتنافسون في استنباط العلل وتعليل الأحكام "فلست ترى حكماً نحوياً ولا قاعدة من قواعد النحاة إلا ولها تعليل يطول أو يقصر، يعتدل أو يلتوي على حسب مقدرة النحوي وتمكنه من زمام اللغة

---

(١) كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ٣٢/١، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، المتوفى سنة ١٧٠هـ، من أئمة اللغة والأدب، وهو واضع علم العروض، وأستاذ سيبويه النحوي. انظر: بغية الوعاة، ٥٥٧/١ - ٥٦٠.

(٣) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ص ب من المقدمة، ط٤، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٤) المرجع السابق، ص٦٥ - ٦٩.

والجدل..."[1]. ولم يكتفوا بالعلل القريبة ، بل ذهبوا يغوصون في كوامن العلل وخفاياها ودقائقها.

ثانياً: أهمية العلة النحوية:

تأتي أهمية العلة من خلال اتصالها بالقياس النحوي الذي هو حمل غير المنقول على المنقول في الحكم لعلة جامعة[2]، ذلك أنه لا قياس بلا علة، ولتلك العلة أهمية كبيرة في الدرس النحوي، فاهتم بها كبار النحويين فأكثروا من الحديث عنها، وغدت علماً له كتبه، وشروطه، وأسسه، ومسالكه، وأنواعه، وبلغ الاهتمام بها غايته في كتاب "الخصائص" لابن جني[3] (تـ ٣٩٢هـ) الذي نظر لها نظراً دقيقاً فتكامل الكلام فيها عنده.

ثالثاً: أسباب نشوء التعليل:

تضافرت عدة أسباب أدت إلى نشوء التعليل في النحو العربي، وتطوره، حتى غدا علماً له كتبه، وشروطه، وأسسه، ومسالكه، وأنواعه، ومرتكزاته، والباحث في طبيعة تلك الأسباب يجد أنها تعليمية أو تكاد أن تكون تعليمية، ومن تلك الأسباب:

أولاً: قواعد التوجيه: يبدو أن منشأ العلل قواعد التوجيه، لأن التعليل يتم دائماً في ضوئها وينسجم معها، لأن العلل تسوّغها وتفسرها، ويعني هذا أن قواعد التوجيه تمثل الغايات التي تسعى إليها علل النحو التعليمية[4].

ثانياً: تعليل حركات الإعراب: من المسلّم به أن العرب كانوا ينطقون لغتهم سليقة، وسجية، ولا حاجة بهم إلى قواعد يضبطون بها الألسنة، بل كان عمادهم في ذلك

---

(١) تأويل الشعر، مصطفى السعدي، ص ٣٩، د.ط، توزيع المعارف، جلال حزي وشركاه، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

(٢) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو، عبد الرحمن بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص٩٣، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

(٣) عثمان بن جني أبو الفتح النحوي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، مولده قبل سنة ٣٣٠هـ، توفى سنة ٣٩٢هـ، من مصنفاته: الخصائص، سر صناعة الإعراب وغيرها. انظر: بغية الوعاة، ١٣٢/٢.

(٤) انظر: الأصول، تمام حسان، ص١٩٩، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.

المحاكاة على الفطرة السليمة، يشب الناشئ، فتملأ العبارات الصحيحة سمعه، وينطلق بها لسانه، فتجود قريحته بسليم التراكيب، ومنسجم العبارات. وبقي العرب على تلك الحال حتى أظهر الله الإسلام، فاجتمعت فيه الألسنة المختلفة، ففشا الفساد في اللغة، وأخذ اللحن يتسرب إلى قراءة القرآن، وأحاديث الناس، فكان أثر ذلك عليهم شديداً فبادروا إلى إعراب القرآن، وضبط كلماته بنقط يثبتونها على أواخر الكلمات تدل على حركاتها، فأطالوا لذلك النظر في أواخر الكلمات حتى اهتدوا إلى سر من أسرار العربية، وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام. ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها، فأظهروا فيها المرفوع والمنصوب والمجرور من الكلام ليتعلمه من فسد لسانه باللحن، ليلحق بأهل الفصاحة[1].

ثالثاً: كون العلة ركناً من أركان القياس، والقياس أصل مهم من أصول النحو العربي، أو هو النحو كما قال الكسائي[2] (ت ٢٠٦هـ):

إنما النحو قياس يتبع[3]

وهو حمل فرع على أصل في الحكم لعلة جامعة[4]، وقد وقر في أذهانهم أنه لا قياس بلا علة، ومن هنا أتت أهمية العلة، فتسارع النحاة إلى استنباطها من تلك الظواهر اللغوية حتى امتلأت بها أمهات كتب النحو، موقنين أن العرب كانوا يبنون عليها أحكام لغتهم.

رابعاً: نضج الدرس النحوي عند الخليل، واكتمال أصوله وفروعه في كتاب "سيبويه"، وأثر ذلك على تلاميذ سيبويه ومن أتى بعدهم، جعلهم في قناعة تامة أن النحو وصل إلى الغاية، فلجأ أغلب النحاة إلى الأحكام النحوية الواردة في الكتاب يحللونها، ويفسرونها، ويجعلونها ترتكز على دعائم من الأهداف التي توخت اللغة

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص١١ – ١٢، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٣م.

(٢) هو علي بن حمزة الكسائي الأسدي الكوفي، المتوفى سنة ٢٦٠هـ، أحد القراء السبعة، ومن أئمة النحو واللغة، ولد بالكوفة وسكن بغداد، كان مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين. انظر: بغية الوعاة، ١٦٢ – ١٦٤.

(٣) مطلع قصيدة له ذكرها القفطي، في إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢٦٧/٢.

(٤) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو، ص ٩٣.

تحقيقها، ليؤكدوا على ما في اللغة العربية من خصائص، وما لـــها مـــن امتيـــاز، فتجلى عملهم هذا من خلال تعليل ظواهر اللغة[1].

خامساً: تعميق فهم الظواهر النحوية: وفي هذا فالعلّة النحوية تؤدي إلى تعميق فـهم الظواهر النحوية، لأنها تفسرها وتشرحها وتسوغها، ولذلك تراها بعض المـــدارس اللغوية الحديثة مثل مدرسة القواعد التحليلية: "ضرورية لتعميق الفـــهم، ويـــرون حرمان البحث العلمي منها محاباة للدقة في العرض علـــى حســـاب العمـــق فـــي الفهم"[2]. فتعليل الظواهر، ذروة البحث العلمي وغايته، فما نفع العلم إن لم يتمكـــن من تحليل ظواهره وتفسيرها؟

سادساً: إنجاح عملية التعليم: فكثيراً ما كان طلاب العلـــم فـــي حلقـــات الـــدرس يتساءلون عن الأسباب الكامنة وراء الظواهر اللغوية، فيـــأتي شـــرح المعلميـــن وتفسيرهم وتعليلهم إجابة عن تلك التساؤلات. وكثيراً ما كان القارئ أو المتكلم يقع في اللحن في أثناء الدرس، فيأتي تصحيح المعلم له بإبانة العلـــة، كـــأن ينصـــب القارئ المرفوع، فيصحح له المعلم بالرفع، فيسأل الطالب: لماذا؟ فيجيبه المعلـــم: لأنه فاعل، وإذا لم يحصل مثل ذلك لا تكون العملية التعليمية ناجحة.

---

(١) انظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص ١٦٢، منشورات الجامعـــة الليبيـــة، كليـــة التربية، ١٩٧٣م.

(٢) انظر: الأصول، ص ١٩٤.

المبحث الثالث
جهود العلماء في العلّة النحويّة
وأهم مؤلفاتهم

المصدر الذي نعتمد عليه في تأريخ العلة في عصرها المبكر هو كتاب "سيبويه"، لأنه أقدم أثر نحوي وصل إلينا، ويعد أول بحث جامع للعلل النحوية[1].

وكان من بين الذين روى عنهم سيبويه من عرف القياس والتعليل، وكان فيهم من بلغ الغاية في ذلك، وأقدم هؤلاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[2] (ت ١١٧هـ)، وهو من علماء النحو الأوائل الذين ينسب إليهم الاعتناء بالعلة، وقد اقترن اسمه بالنحو وقياسه وعلله[3]، وقد قال عنه ابن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ): "كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"[4]. وقال عنه ابن الأنباري: "إنه أول من علل النحو"[5].

ثم جاء عيسى بن عمر الثقفي[6] (ت ١٤٩هـ)، واعتمد على التعليل لتسويغ أصوله في الاختيار[7]. وأبو عمرو بن العلاء[8] (ت ١٥٤هـ) الذي كان

---

(١) انظر: النحو العربي - العلة النحوية نشأتها وتطورها، "بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة"، مازن المبارك، ص٥١، ط٣، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م.

(٢) هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق، مولى آل حضرم، وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف، يقال أنه أول من علل النحو، وكان شديد التجريد للقياس، كان قيماً بالعربية والقراءة، إماماً فيهما، توفي سنة ١١٧هـ. انظر: نزهة الألباء، ص ١٨ - ٢٠.

(٣) انظر: النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص٥١ - ٥٢.

(٤) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، ص١٤، د.ط، دار المعارف، مصر، ١٩٥٢م.

(٥) نزهة الألباء، ص٢٦.

(٦) هو مولى خالد بن الوليد المخزومي، أخذ عن ابن أبي إسحاق، توفي سنة ١٤٩هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٠ - ٤٥.

(٧) انظر: كتاب سيبويه، ٣٩٨/٢، والمقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ٢٧٢/٣، ط٢، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٨) أبو عمرو بن العلاء هو زبان بن عمار التميمي المازني البصري المتوفى سنة ١٥٤هـ، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. انظر: نزهة الألباء، ص٣١.

يسأل عن العلة، فقد روى الأصمعي[1] (تـ ٢١٦هـ)، عنه أنه قال: "سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت لـه: أتقول: جاءته كتابي! فقال: أليس بصحيفة؟"[2]. وقد اعتمد على التعليل في مذهبه النحوي وكان تعليله على شاكلة تعليل من سبقه لا يتجاوز معرفة كلام العرب[3]. وكان ليونس بن حبيب[4] (تـ ١٨٢هـ)، مذاهب وأقيسة تفرد بها[5].

وهذا يدل على أن التعليل بات واضح المعالم في مسيرة النحو العربي، وأصبح من الأسس التي اعتمدها النحاة في مذهبهم، لكن عللهم لم تتجاوز أن تكون عللاً تعليمية يراد منها تعلم كلام العرب وضبطه، والاتساع به. وقد ظهرت هذه العلل في البداية ظهوراً طبيعياً، واتسمت بالسهولة، والابتعاد عن التعقيد، حتى كان عصر الخليل، فشاع مبدأ العلّة بين النحاة على مختلف مذاهبهم، فلكل حكم نحوي عندهم علة، ولكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية تعليل عقلي، وتجاوزوا في عللهم حدود السهل القريب، إلى ما خفي ودقّ، وإلى الغوص إلى كوامن العلل لاستنباط غرائبها ونوادرها، فأفضى بهم هذا إلى فروض ذهنية[6].

أما الخليل بن أحمد فقد بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله[7]، وكانت العلة في نحوه سنداً لما يستنبطه من أحكام، وتدل على

---

(١) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر، توفي سنة ٢١٦هـ، وقيل سنة ٢١٥هـ، عن ثمانٍ وثمانين سنة، كان من أوثق الناس في اللغة، صنف غريب القرآن، المقصور والممدود وغيرها. انظر: بغية الوعاة، ١١٢/٢ – ١١٣.

(٢) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ٢٤٩/١، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

(٣) انظر: الكتاب، ٩٦/٢.

(٤) من أكابر النحويين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، وأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، وكان له مذاهب وأقيسة تفرد بها. انظر: نزهة الألباء، ص ٤٧.

(٥) انظر: نزهة الألباء، ص ٤٧.

(٦) انظر: الشاهد وأصول النحو من كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص٣١٨، د.ط، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٤٧م.

(٧) انظر: النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص٥٢.

دقة فهمه لأسرار اللغة مفردة ومركبة، وأكثر منه كثرةً لم يصل إليها أحد من سابقيه[1]، وأخذ التعليل على يده صفة المنهج، وأكد ضرورته، وحث على ملاحظته، ووسع نطاقه. بل إنه ترك باب الاجتهاد مفتوحاً في استنباط العلل لمن جاء بعده[2].

وتتميز العلة عنده بكثرة ركائزها اللغوية، مثل دفع الالتباس، وإيثار الخفة، والتعويض، واعتماد الدلالة، والبنية الخارجية، والظواهر الصوتية، والتوهم[3].

وهذا يعني أنه: "لم يخرج الخليل ومن تابعوه في تعليلاتهم النحوية أو معظمها على الأصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبةً وهو أنه إذا ما اقترنت ظاهرتان،وجوداً وعدماً فإنهم يعتبرون إحدى الظاهرتين علة وسبباً للأخرى. وهذا ما تقتضيه بداهة العقل الإنساني"[4].

أما سيبويه فقد حوى كتابه تعليلات كثيرة، منها ما كان يعلل به للقواعد المطردة، ومنها ما كان يعلل به للأمثلة التي تخرج على تلك القواعد[5]، "وهو لا يلجأ إلى التعليل المنطقي المتسم بالتجريدية، ولا إلى التعليل العقلي المتعب، وإنما هو تعليل فطري في متناول الكثير، مستمد من فهم النص فهماً لا تكلف فيه ولا صنعة"[6]. وعلله مثل علل الخليل تتميز بكثرة ركائزها اللغوية[7].

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤، ٦٦، ٦٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٦٦، والكتاب، ٦٤/١.

(٣) انظر: المفصل في تاريخ النحو، محمد خير حلواني، ص٢٨٨، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠.

(٤) القياس في النحو، ص ٤٧.

(٥) انظر: الكتاب، ٣٢/١.

(٦) تطور الدرس النحوي، حسن عون، ص٤٦، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.

(٧) انظر: سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، ص ١٦٣ ـ ١٦٤، مكتبة نهضة مصر، مصر، ١٩٥٣م، والمدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، عبد العال سالم مكرم، ص٢٦٢، ط٢، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

ولقد استمر تيار العلة في الاندفاع حتى استفحل أمره في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ولم يعد هناك بصري ولا كوفي، إلا واعتمد على التعليل كثيراً، ومما ساعد على ذلك تفشي المنطق، وامتزاجه بالنحو امتزاجاً عدّه السيرافي[1] (تـ ٣٦٨هـ) من وادٍ واحد بالمشاكلة والمماثلة[2]. ومنهم كذلك الفراء[3] (تـ ٢٠٧هـ)، الذي كانت علله تتسم بالطابع الفلسفي، وإن كان بعضها سهلاً وواضحاً[4]، كما في تعليله لجواز تذكير الفعل قبل الاسم المؤنث في قوله تعالى: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)[5]، وعدم جواز ذلك إذا جاء بعده[6]. ومنهم المبرد[7] (تـ ٢٨٥هـ) الذي كان يعد العلة متممة للحكم النحوي لا تنفصم عنه،

---

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي، أبو سعيد السيرافي النحوي، قرأ اللغة على ابن دريد، وأخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان، ولد بسيراف قبل سنة ٢٧٠هـ، وتوفي سنة ٣٦٨هـ، له من التصانيف: شرح كتاب سيبويه، الوقف والابتداء وغيرها. انظر: بغية الوعاة، ٥٠٧/١ - ٥٠٩.

(٢) انظر: في أصول اللغة والنحو، فؤاد ترزي، ص١٣٢، د.ط، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩م.

(٣) هو يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي المعروف بالفراء، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة، توفي سنة ٢٠٧هـ، من مؤلفاته: معاني القرآن، والمقصور والممدود، وغيرها. انظر: بغية الوعاة ٢٣٣/٢.

(٤) انظر: العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص٦٦.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

(٦) انظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ١٢٨/١، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

(٧) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، ولد سنة ٢١٠هـ، وتوفي سنة ٢٨٥هـ، أشهر كتبه: الكامل في الأدب. انظر: بغية الوعاة، ٢٦٩/١ - ٢٧١.

وقد شغف بالتعليل، واستخدمه سلاحاً في مناقشاته مع العلماء أمثال: الزجاج[1](تـ ٣١١هـ)، وثعلب[2] (تـ ٢٩١هـ)[3].

ومع أن الفراء والمبرد قد تكلما في العلة واهتما بها كثيراً إلا أنهما لم يفرداها بالتأليف والبحث، وإنما جاء حديثهما عنها في مؤلفاتهما العامة.

ومن هؤلاء أبو علي الفارسي[4] (تـ ٣٧٧هـ)، وتلميذه ابن جني، الذي أكثر من التعليل وتوسع فيه، ولكنه لم يفرد العلة بالبحث، إلا أنه تكلم عنها طويلاً في كتابه "الخصائص"، وعقد لها أبواباً متعددة[5]. فقارن بين علل النحويين وعلل المتكلمين وعلل المتفقهين، واستنتج أن علل النحاة أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علل أهل الفقه، وذلك لأن المتكلمين إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، بخلاف علل الفقه[6]. وقارن بين علل النحو وعلل الفقه فقال: "ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطوٍ على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيءٌ سبق وقت الشرع، وفُزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع، فجميع علل النحو إذن مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد"[7].

---

(١) إبراهيم بن السري بن سهل "أبو إسحاق الزجاج"، عالم بالنحو واللغة، كان في فتوته يخرط الزجاج، ومال إلى النحو فعلّمه المبرد، وكانت له مناقشات مع ثعلب وغيره، توفي سنة ٣١١هـ. انظر بغية الوعاة، ٤١١/١ – ٤١٣.

(٢) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في اللغة والنحو، ولد سنة ٢٠٠هـ، وتوفي سنة ٢٩١هـ، وكان ثقة متقناً، من مصنفاته: معاني القرآن، والأمالي. انظر: بغية الوعاة ٣٩٦/١ – ٣٩٨.

(٣) انظر: مناظراته في: الأشباه والنظائر، أبو الفضل عبد الرحمن الكمال جلال الدين السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ٩٣/٣، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٥م.

(٤) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، وبرع من طلبته جماعة: كابن جني، من مصنفاته: الإيضاح في النحو. انظر: بغية الوعاة، ٤٩٦/١ – ٤٩٨.

(٥) انظر: الخصائص، ٤٨/١ وما بعدها.

(٦) انظر: المرجع السابق، ٤٨/١.

(٧) المرجع السابق، ٥١/١.

ويستدرك ما قد يفهم من هذا القول مما لم يكن قاصداً إليه فيقول: "ولسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية"[1].

ومع ذلك فإنه مع ما شرحه وأوضحه من ترجيح علل النحو على علل الفقه، وإلحاقها بعلل الكلام لا يدعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها براهين المهندسين.

ثم بزغ نجم أبي البركات، عبد الرحمن كمال الدين بن الأنباري في القرن السادس، ولا يقل اهتمامه بالعلة عن اهتمام النحويين المتقدمين، فلم شعث آراء هؤلاء في كتبه "أسرار العربية، والإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو"، والتي تتسم بالتعليل والقياس، والتعمق في الجدل[2]، فكان مثالاً واضحاً لما أخذ به النحاة أنفسهم من دراسات فلسفية تقوم على العلة والقياس.

وجاء بعد أبي البركات بن الأنباري نحاة متعددون ألفوا كتباً في النحو، وتحدثوا في كتبهم تلك عن أصول النحو عن العلة بين محبذٍ ومنكرٍ لها، غير أنهم لم يفردوا العلة بالبحث، حتى جاء السيوطي[3] (تـ ٩١١هـ)، فألف كتاب "الاقتراح في علم أصول النحو"، وقد تحدث فيه عن العلل النحوية بالتفصيل.

---

(١) انظر: الخصائص، ١/٥٣.

(٢) انظر: موجز علوم العربية، محمد قاسم، وأحمد الحمصي، ص٧٢، طرابلس، لبنان، ١٩٩٤م.

(٣) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، جلال الدين، أبو الفضل، ولد سنة ٨٤٩هـ، وتوفي سنة ٩١١هـ، عالم مشارك في أنواع من العلوم، قرأ على جماعة من العلماء، من مؤلفاته: الاقتراح في علم أصول النحو، الأشباه والنظائر في النحو، همع الهوامع شرح جامع الجوامع، وغيرها. انظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ٢/٨٢ - ٨٥، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

موقف أولئك الذين رفضوا العلة النحوية:

إن الولوع في استقصاء العلل أدى إلى التهجم عليها، من هؤلاء: ابن مضاء القرطبي[1] (ت ٥٩٢هـ)، الذي كان يقف من العلة موقفاً مخالفاً لموقف ابن جني، فهو الذي نبه على وجوب إطراح العلل النحوية التي لا تفيد غير التعقيد[2].

وتنقسم العلل - في رأي ابن مضاء - إلى نوعين: النوع الأول أسماه "العلل الأول"، والنوع الثاني أطلق عليه "العلل الثواني والثوالث". وهو إذ يحدد هذين النوعين لا يحددهما بتعريف تجريدي هامد، بل يضع أمامنا إلى جوار ذلك مهمتهما في النص اللغوي[3] فيقول: "فالفرق بين (العلل الأول)، و(العلل الثواني) أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك"[4].

وقد دعا إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث من النحو فقال: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيدٌ)، لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام..."[5].

ومع قول ابن مضاء بإلغاء العلل الثواني والثوالث، نجده يرتضي نوعاً من العلل الثواني، وهو النوع المقطوع به، مثل العلة التي تذهب إلى أن كل ساكنين التقيا في الأصل وليس أحدهما حرف لين، فإن أحدهما يُحرك. فإن قيل: ولِم لَم

---

(١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن مضاء، ولد بقرطبة سنة ٥١٣هـ، وتوفي سنة ٥٩٢هـ، كان له تقدم في علم العربية، وكان عارفاً بالأصول والكلام، من مصنفاته: الرد على النحاة. انظر: بغية الوعاة، ٣٢٣/١.

(٢) انظر: الرد على النحاة، ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ص١٢٧، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٣) انظر: أصول النحو العربي، محمد عيد، ص ١٥١، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٧م.

(٤) الرد على النحاة، ص٣٩.

(٥) المرجع السابق، ص١٢٧.

يُتركا ساكنين؟ أجيب أن الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين. وهـذه علـة ثانيـة يرتضيها[1].

ولم تكن ثورته على النحو العربي إلا بسبب العلة المتكلفة التي جـر إليـها القول بنظرية العامل، وكان أكثر هذه العلل فرضية جدلية، لا تفيد الناطقين شـيئاً في نطقهم بالعربية الصحيحة، ولا يحصلون سوى البعد بهم في التخيل والفـرض والوهم[2].

وكذلك ابن سنان الخفاجي[3] (تـ ٤٦٦هـ)، الذي لم يؤيد ما ذهـب إليـه النحاة، وذكر أنهم أوردوها لتصير صناعة ورياضة وذلك بقوله: "إن النحاة يجـب اتباعهم فيما يحكونه ويروونه ... فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على مـا يعلل به النحويون لم يثبت معه شيء ألبتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصل مـن يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك، فربما اعتذر المعتذر لهم بـأن عللهم إنما ذكروها، وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، ويتـدرب بـها المتعلـم، ويقوى بتأملها المبتدئ، فأما أن يكون ذلك جارياً على قـانون التعليـل الصحيـح والقياس المستقيم، فذلك بعيد، لا يكاد يذهب إليه محصل"[4].

وكذلك أبو حيان النحوي[5] (تـ ٧٤٥هـ)، الذي استنكر ظاهرة التعليل في النحو العربي، وخصوصاً تعليل الوضعيات مثل رفع الفاعل، وتقدم الفعل عليـه،

---

(١) انظر: الرد على النحاة، ص١٢٧ - ١٢٩.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو، ص هـ من المقدمة.

(٣) عبد الله محمد بن سعيد بن سنان، أبو محمد الخفاجي الحلبي، ولد سنة ٤٢٣هـ، وتوفـي سـنة ٤٦٦هـ، شاعر أخذ الأدب عن أبي العلاء المعري، وكانت له ولاية بقلعة (عزاز) من أعمال حلـب. ينظر: بغية الوعاة، ٢/٩٠.

(٤) سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص٣٣، صححه وعلق: عليه عبد المتعال الصعيدي، مكتبـة علي صبيح وأولاده، والقاهرة، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.

(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الغرناطي الأندلسي، أثير الدين أبـو حيـان، أديب، نحوي، لغوي، مفسر، محدث، مقرئ، مؤرخ، ولد سنة ٦٥٤هـ، وتوفي سنة ٧٤٥هـ، أخـذ عن تقي الدين السبكي، والجمال الأسنوي، وابن عقيل، وابن مكتوم وغيره، مـن مصنفاتـه: البحـر المحيط في تفسير القرآن، ارتشاف الضَرَب من لسان العرب وغيرها. ينظر: بغية الوعاة، ٢/١٢١.

وأصل اشتقاق الفعل، وأصل صوغه، وامتناع الجر من الفعل، وامتناع الجزم من الاسم، واتصال تاء التأنيث الساكنة بالماضي دون المضارع والأمر ... فذلك عنده ممنوع، لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال[1].

كما عد نفر من النحاة المحدثين التعليل في النحو العربي من الأمور المربكة، ولذلك دعوا إلى الاستغناء عنه، ووصفوه بأوصاف تدل على استيائهم منه، ومن هؤلاء عباس حسن الذي دعا إلى محاربة العلة في النحو العربي، وإراحة المتعلمين منها، فقال: "والغريب أن تعيش هذه العلة منذ نشأتها إلى اليوم، يتلقاها النحاة بالقبول جيلاً فجيلاً، ويملأون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم، ويصدعون بها الرؤوس، لا يفكر أحد في محاربتها وإراحة المتعلمين منها، وما احتوته المراجع المطولة من ألوانها وضروب عبثها"[2].

أما الدكتور شوقي ضيف فهو يرى أن: "أكثر العلل تخرج عن الغاية من النحو، وهي صحة النطق عند المتكلم، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية، وليس وراءها أي طائل نحوي، كأن يتساءلوا عن سبب الإعراب في الاسم، لم كان يظهر في آخره ولا يظهر في وسطه أو أوله؟ أو يتساءلوا عن عدم جزمه كالفعل، ولم كان المثنى يرفع بالألف ولا يرفع بالواو؟... ولكل سؤال من هذه الأسئلة جوابه، وفي يد كل جواب علته ودليله، وتتقابل العلل والأدلة، ويتجادل فيها النحاة جدالاً عنيفاً، لا يفيد اللسان ولا اللغة أية فائدة، إنما يفيد العقل من حيث هو، وكأنما وجد فيها النحويون تمارين هندسية يشغلون بها أوقاتهم"[3].

ولذلك فهو يرى أن النحو ينبغي أن ييسر على الناشئة، وأن تخرج منه هذه العلل المعقدة، وأن من الواجب أن يُعنى المتخصصون فيه بدراسته في صورته

---

(١) ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان النحوي، تحقيق سدني كلازر، ص٢٢٩ ـ ٢٣٠، المطبعة الأمريكية، نيوهافن، ١٩٤٧م.

(٢) رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، عباس حسن، ص ٦٩ ـ ٧٠، مطبعة العالم العربي، القاهرة، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م.

(٣) الإيضاح في علل النحو، ص د من المقدمة.

القديمة، وكل ما داخلها من فلسفة العلة، حتى يتبينوا تطوره وما شفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة، وما شهد على أيدي أسلافنا من نضج أو اكتمال يصح للعرب أن يفتخروا به[1].

كما هاجم الدكتور مازن المبارك مبدأ التعليل، ووصف العلة بعدم اللزوم، وذلك بقوله: "أن العلة ليست أمراً لازماً لنا دوماً، فلنكتف منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة، ولنترك الإلحاح في السؤال عنها، إذ ليس الاطراد من شأنها ما دامت في محيط اللغة، لأنها تكون في هذا المحيط على غير ما تكون عليه في ميدان العقل ومنطقه". إن العلة في اللغة تبع للغة نفسها، واللغة ملك المجتمع، والمجتمع في تطور دائم، وليست العلة اللغوية بنت المنطق الثابت الذي لا يعرف إلا الاطراد في الحكم، ولا يترك للشذوذ سبيلاً إليه"[2].

وكما عني العلماء بالعلة، فقد عنوا بالتأليف فيها، وأهم وأشهر هذه المؤلفات[3]: "الإيضاح في علل النحو"، للزجاجي[4] (ت ٣٤٠هـ)، تحدث فيه عن العلل التعليمية والقياسية، والجدلية، أو كما تسمى بالعلل الأوائل، والثواني، والثوالث، وهو من الكتب التي وصلت إلينا في العصر الحديث، يقول فيه الدكتور شوقي ضيف: "وكنا نظن ظناً أن ابن جني أول من أفرد للعلل مؤلفات خاصة بها على نحو ما هو معروف في كتابه "الخصائص" حتى عثر السيد مازن المبارك على هذا الكتاب للزجاجي، وقد أسماه: "الإيضاح في علل النحو"، وربما كانت هناك كتب تسبقه"[5]. وقد جمع فيه صاحبه أهم ما عرف من علل نحوية في عصره سواء ما اتصل منها بمدرسة البصرة، أم الكوفة أم بغداد، أم نما إلى نحوي

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو، ص هـ من المقدمة.

(٢) النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص١٦٣.

(٣) للمزيد من التفصيل عن مؤلفات العلماء في العلة، انظر: الشاهد وأصول النحو، ص٣٢٠ - ٣٢٣.

(٤) عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، شيخ العربية في عصره، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج، لزم الزجاج حتى برع في النحو، أملى وحدث بدمشق عن الزجاج ونفطويه وابن دريد وأبي بكر بن الأنباري، والأخفش الصغير، وغيرهم، صنف: الجمل في النحو، الإيضاح في علل النحو، الأمالي وغيرها، توفي سنة ٣٤٩هـ، وقيل سنة ٣٤٠هـ. انظر: بغية الوعاة، ٧٧/٢.

(٥) الإيضاح في علل النحو، ص ج من المقدمة.

بعينه، ولم يتردد في تفضيل رأي على رأي، أو إيثار علة على أخرى في كثير من الأحيان، غير أنه كثيراً ما كان يترك ذلك للقارئ إذا لم تبن له حجة يمكن اعتمادها في ذلك[1]. وكتاب "علل النحو" لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق[2] (ت ٣٨١هـ)، "وكتاب أسرار العربية" و"الإغراب في جدل الإعراب"، و"لمع الأدلة في أصول النحو" لابن الأنباري، و"الاقتراح في علم أصول النحو" للسيوطي.

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ج من المقدمة.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن النحوي، المعروف بابن الوراق، له من التصانيف: علل النحو، وشرح مختصر الجرمي، قرأ القرآن بالروايات عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم، وروى عنه، قرأ عليه أبو علي الأهوازي، وروى عنه، توفي في ٣٨١هـ. انظر: بغية الوعاة، ١/١٢٩ - ١٣٠.

المبحث الرابع
أنواع العلل النحوية

يعد الزجاجي العلل النحوية عللاً مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست عللاً موجبة، ولا هي كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، وهي عنده على ثلاثة أضرب[1]:

الضرب الأول: العلل التعليمية: ويصفها بأنهاذلك النوع من العلل التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، إذ إن كلام العرب لم يسمع كله منهم لفظاً، وإن ما سمع هو بعضه، فنقيس عليه أشباهه ونظائره، ومثل لها بقوله: "إنه لما سمعنا: قام زيدٌ فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب"[2]، ومن العلل التعليمية عنده أيضاً: تلك التي نستقريها من موضع كل كلمة رُفعت أو نُصبت أو جُرت، وعن سبب إعطائها هذه الأحكام، كقولنا: "إن زيداً قائمٌ، إن قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا: بإنّ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك عُلِّمناه ونعلمه، فهذا وما أشبهه من التعليم وبه ضبط كلام العرب"[3].

الضرب الثاني: العلل القياسية: وهي العلل التي نستطيع بها محاكاة العرب، ومجاراتهم، فنقيس على ما صح من كلامهم، وهذا النوع من العلل ضروري، إذ يحقق للغة نموها واستمرار حياتها، ومثل لها بالإجابة عمن يسأل عن سبب وجوب نصب إن وأخواتها الاسم، فيكون الجواب: "لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحُملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك"[4].

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤ – ٦٦.

(٢) المرجع السابق، ص٦٤.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق، ص٦٤.

الضرب الثالث: العلل الجدلية النظرية: وهي علل تدخل في باب المجادلة والمناقشة والنظر، وقد مثل لها بكل ما يعتل به من علل باب (إنّ) بعد العلة القياسية، كالإجابة عن أسئلة السائل: "فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها، أبالماضية، أم المستقبلة ..."[1].

أما ابن جني فقد جعل العلل النحوية ضربين، واشترط لكل ضرب شروطاً تصح بها، وأخرى تنتقض بها.

الأول: ما لابد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا النوع يجري مجرى علل المتكلمين، ويلحق بها، كقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها، وياء لانكسار ما قبلها، نحو: (ضويرب) و(قراطيس).

الثاني: ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه، مثال: قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها، نحو: (عصيفير) و(عصافير)، ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسر، وذلك بأن تقول: (عصيفور) و(عصافور)[2].

أما الحسين بن موسى الجليس[3] (تـ ٣٥٠هـ)، فقد صنف اعتلالات النحاة صنفين[4]:

١- علّة تطرد بالقياس على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

٢- علّة تبين حكمة العرب، وتظهر صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ص٦٥.

(٢) انظر: الخصائص، ٨٨/١، والاقتراح في أصول النحو، أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، ص٥٣، ط٢، دار المعارف، سوريا، حلب، ١٣٥٩هـ.

(٣) هو الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، المعروف بالجليس النحوي، أبو عبد الله، نحوي، لغوي، من آثاره كتاب في النحو سماه "ثمار الصناعتين". انظر: بغية الوعاة، ٥٤١/١.

(٤) انظر: الاقتراح، ص٤٧.

وهو يرى أن العلة التي تطرد أكثر استعمالاً، وأوسع تداولاً، وهي كثيرة الأنواع، ولكن يمكن حصر أشهرها في أربعة وعشرين نوعاً، وقد شرحها ومثل لها التاج بن مكتوم[1] (تـ ٧٤٩هـ)، في تذكرته[2]: وهي:

أ- علة سماع: ومثالها قوله: امرأة ثدياء ولا يقال رجل أثدى وليس لذلك علة سوى السماع.

ب- علة تشبيه: كإعراب الفعل المضارع لمشابهته بعض الأسماء، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

ج- علة استغناء: كاستغناء العرب بالفعل (ترك) عن (ودع).

د- علة استثقال: مثل استثقالهم الواو عندما تقع بين ياء وكسرة.

هـ- علة فرق: فقد رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول تفريقاً، كذلك الأمر في فتح النون في الجمع، وكسرها في المثنى.

و- علة توكيد: مثل إدخال النون الثقيلة والخفيفة في فعل الأمر.

ز- علة تعويض: كتعويضهم حذف حرف النداء بالميم في قولهم: اللهم.

ح- علة نظير: ومثالها كسر أحد الساكنين في الجزم إذا التقيا حملاً على الجر، إذ أن الجر نظير الجزم.

ط- علة نقيض: مثل نصب اسم (لا) النافية للجنس النكرة حملاً على نقيضها مع (إن)[3].

ي- علة حمل على المعنى: مثل قوله تعالى: (فَمَنْ جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)[4] فقد ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ.

---

(١) أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي، أبو محمد، تاج الدين، ولد سنة ٦٨٢هـ، وتوفي سنة ٧٤٩هـ، مصري، عالم بالتراجم، له معرفة بالتفسير وفقه الحنفية، وله نظم جيد، من كتبه: التذكرة، والدر اللقيط من البحر المحيط، وغيرها. ينظر: بغية الوعاة، ٣٢٧/١.

(٢) انظر: الاقتراح، ص ٤٧ - ٤٩.

(٣) معنى النقيض في (لا) و(إن)، أن (لا) للنفي، و(إن) للإثبات.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

ك- علة مشاكلة: مثل قوله تعالى: (سَلاسِلاً وَأَغْلالاً)[1]، فتنوين سلاسلاً مع أن الكلمة ممنوعة من الصرف للمشاكلة.

ل- علة معادلة: فقد جروا الممنوع من الصرف بالفتحة حملاً على النصب، ثم حملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم للمعادلة بينهما.

م- علة مجاورة: مثل خفضهم كلمة (خرب) في قولهم: (هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ). وضم اللام الأولى في اسم الجلالة في قولهم (الحمد لله) لمجاورتها الدال.

ن- علة وجوب: مثل تعليلهم رفع الفاعل.

س- علة جواز: مثل ما ذكروه في أسباب الإمالة.

ع- علة تغليب: جعلوا ذلك علة التذكير في (الْقَانِتِينَ) من قوله تعالى: (وَكَانَتْ مِنْ الْقَانِتِينَ)[2].

ف- علة اختصار: مثل الترخيم. نحو: يا فاطم، يا عائش، بدلاً عن فاطمة وعائشة.

ص- علة تخفيف: كالإدغام. كنحو قولهم: من يفعل، فعلة التخفيف هنا مسألة صوتية بين النون الساكنة والياء في إدغامهما.

ق- علة أصل: كاستحوذ واستنوق. ومعناها: كان شيئاً، وصار شيئاً آخر، فيقول: استحوذ فلان على الأرض أي حاذها بعد أن كانت بعيدة عنه، ويقولون: استنوق الجمل، أي صار ناقةً.

ر- علة أولى: كأولية تقديم الفاعل على المفعول به. نحو قولنا: نال الطالبُ الجائزةَ.

ش- علة دلالة الحال: كقول من رأى الهلال: الهلال، أي هذا هو الهلال، فحذف للدلالة عليه.

ت- علة إشعار: كجمعهم موسى على موسَون بفتح ما قبل واو الجمع للإشعار بأن المحذوف ألف.

---

(١) سورة الإنسان، الآية ٤.

(٢) سورة التحريم، الآية ١٢.

ث- علة تضاد: يجوز الإلغاء في بعض الأفعال كظن وأخواتها، ويمتنع ذلك عند تقديم الفعل، لما في التقديم من التأكيد، وهو ضد الإلغاء، يقول ابن السراج[1] (ت ٣١٦هـ): ويجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر، وإن شئت أعملته، تقول: زيدٌ ظننت منطلق، وزيدٌ منطلقٌ ظننت، فتلغي الظن إذا تأخر، ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخراً، فإذا ألغيت فكأنك قلت: زيدٌ منطلق في ظني ولا يحسن أن تلغيه إذا تقدم[2].

خ- علة التحليل: كالاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها، لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه الخلاف.

وهذه العلل كما هو واضح، ليس فيها تمحل، وإنما هي توضح طرق استدلال العرب في لغتهم التي يكشفون بها مقاصدهم من كلامهم، وهي تعليلات بعيدة عن تعليلات المناطقة والفلاسفة، تتماشى وروح اللغة، وكلها في الغالب تعتمد على الحس الذي يميل إلى الخفيف، وينفر من الثقيل، يقبل السهل الحسن، ويرفض الشاق القبيح.

أما ابن السراج فقد ذكر أن علل النحاة ضربان:

الأول: ما يؤدي إلى معرفة كلام العرب، مثل: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب.

الثاني: ما يطلق عليه علة العلة، كأن يقال: لم صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً، وهذا الضرب لا يفيد في معرفة كلام العرب، وإنما يدل على حكمتهم في وضع أصول كلامهم، ويكشف عما تتصف به هذه اللغة من فضل على سواها[3].

---

(١) محمد بن السري البغدادي النحوي، أبو بكر بن السراج، كان أحدث أصحاب المبرد سناً مع ذكاء وفطنة، أخذ عنه أبو القاسم الزجاجي والسيرافي والفارسي والروماني، مات شاباً سنة ٣١٦هـ، وله من الكتب: الأصول في النحو، والجمل وغيرها. انظر: بغية الوعاة، ١٠٩/١١٠.

(٢) انظر: الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ٢١٧/١، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٣) انظر: الأصول في النحو، ٣٥/١.

ويعقب ابن جني على ما سماه ابن السراج علة العلة فيقول: "إنما هو تجوز في اللفظ، فأما الحقيقة، فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة"[1].

وللنحاة العرب مبدأ عام في العلة من حيث ارتباطها بالأصل والفرع (أي المقيس عليه والمقيس)، وذلك أنهم يرون أن الشيء إذا جاء على أصله، فلا يسأل عن علته، وأما "من عدل عن الأصل افتقر إلى الدليل لعدوله عن الأصل"[2].

وبالرغم من اعتقاد بعض النحاة أن فصحاء العرب كانوا على وعي بعلل ما يقولون إلا أنهم كانوا يرون أن ما حاك في نفوس العرب من هذه التعليلات - على قلتها - ملكة وسليقة، وأن تعليلات النحاة هي تجريد وصنعة، ووصف لهذه الملكة، وهم يقصدون من وراء هذه التعليلات أن يجعلوا نقل الحكم من الأصل إلى الفرع أمراً يقبله العقل ويرتاح إليه.

وبناءً على هذا المبدأ العام للعلة، فإن الأصول لا تعلل، وإنما يقتصر على الفروع، فليس لنا أن نسأل: لم رُفع الفاعل؟ أو لم جاء (ضرب) على صيغة فعل؟

ولقد بين أبو حيان هذا المفهوم عند استنكاره ظاهرة التعليل في النحو بقوله: "هذه التعاليل لا يحتاج إليها، لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل"[3].

---

(١) الخصائص، ١/١٧٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، (المسألة الأربعون)، ١/٣٠٠. وانظر أيضاً: الأصول، ص ١٧٧.

(٣) منهج السالك، ص٢٣٠.

المبحث الخامس
شروط العلة النحوية

لقد جعل النحاة للاعتداد بالعلة شروطاً:

أولها: التأثير: ومعناه "أن تكون العلة هي التي ترتبط بالحكم، وألا تكون أمراً عارضاً يرتبط الحكم بغيره"[1]، ومعنى هذا أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه. ومن هنا خطأ ابن مالك[2] (تـ ٦٧٢هـ) البصريين في قولهم: أن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته، وسكناته، وإبهامه، وتخصيصه، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولا يميزها إلا الإعراب[3].

ثانيها: الطرد: وهو أن يوجد الحكم كلما وجدت العلة.

ثالثها: العكس: وهو أن ينتفي الحكم كلما انتفت العلة. فإذا تحقق لها الطرد والعكس، دار الحكم معها وجوداً وعدماً وهو المطلوب[4].

رابعها: ألا تتسم بالدور: ومعناه: أن يكون الحكم المبني عليها صالحاً لأن يكون علةً لها[5]. والدور غير الدوران الذي ذُكر في الشرطين الثاني والثالث، لأن

---

(١) الأصول، ص ١٩٤.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة جمال الدين أبو عبد الله، نزيل دمشق، إمام النحاة، وحافظ اللغة، ولد سنة ٦٠٠ أو ٦٠١هـ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ، أخذ العربية عن غير واحد، وكان إماماً في القراءات وعللها، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى وحبراً لا يُبارى، وكان نظم الشعر سهلاً عليه، له شيخ جليل هو ابن يعيش الحلبي، وروى عنه ابنه الإمام بدر الدين وغيره، من تصانيفه: الكافية الشافية، الألفية، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وغيرها. انظر: بغية الوعاة، ١/١٣٠ - ١٣٧.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، ص٥٣ - ٥٤، د.ط، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(٤) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو، ص١١٢ - ١١٧.

(٥) الأصول، ص١٩٤ - ١٩٥.

الدوران يتحقق بتحقق الطرد والعكس، لكن الدور لا يتحقق إلا مع فقد التأثير والدوران[1].

وخامسها: أن تكون قاصرة: أي أنهم يقتصرون في التعليل بها على العبارة الواردة، فلا يجوز أن يعلل بها غيرها. مثال ذلك العلة في قولهم: ما جاءت حاجتك، و "عسى الغوير أبؤسا"[2]. فإن (جاءت) و(عسى) أجريا مجرى (صار)، فجُعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب. ولا يجوز أن يُجريا مجرى (صار) في غير هذين الموضعين، فلا يقال: ما جاءت حالتك، أي (صارت)، ولا: جاء زيدٌ قائماً، أي: صار زيدٌ قائماً، وكذلك لا يُقال: عسى الغوير أنعما، ولا: عسى زيدٌ قائماً بإجرائه مجرى (صار).

وجوز بعضهم التعليل بهذه العلة القاصرة، مستدلاً على صحتها بأنها ساوت العلة المتعدية في الإخالة والمناسبة، وزادت عليها بظاهر النقل، ومنع بعضهم التعليل بها، لأنها عنده باطلة، لأن من شروط العلة أن تراد للتعدية، وهذه العلة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها، لأنها لا ضرورة لها، فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها، وممن منع التعليل بها ابن مالك[3].

وعقد ابن جني فصلاً في العلة القاصرة بعنوان: "أن العلة إذا لم تتعد لم تصح"، منع فيه التعليل بهذه العلة، ورد على الزجاجي تعليله للتنوين اللاحق في مثل: (جوارٍ)، و(غواشٍ)، بأنها عوض من نقصان البناء، ورأى أن هذا التعليل غير جارٍ ولا صحيح. كما رد على الفراء الذي علل بها، لأنه رآها فاسدة، لأنها واقفة غير متعدية[4].

وهناك شروط أخرى ذكروها تعد أقل من ذلك أهمية بالنسبة إلى النحو، وإنما تكون أهميتها في أصول الفقه.

---

(١) انظر: الأصول، ص ١٩٤ - ١٩٥.

(٢) مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري "الميداني"، ١/٦٤٠، د.ط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١م.

(٣) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٦٤.

(٤) انظر: الخصائص، لابن جني، ١/١٦٩ - ١٧٢. الإيضاح في علل النحو، ٩٧ - ٩٩.

المبحث السادس
مسالك العلة النحوية

وكما بحثوا في أصل العلة، وصفتها، وما ألف فيها، ونشوئها وأنواعها، وشروطها، بحثوا في مسالكها وطرق أخذها والتعليل بها، والاستدلال عليها. والمقصود بمسالك العلة مآخذها ومظانها[1]، وقد تكلم السيوطي عن مسالك العلة، ورآها متعددة، وهي جميعها مستوحاة من خصائص ابن جني، وهي:

أولاً: الإجماع: وذلك بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاستثقال[2].

ثانياً: النص: بأن ينص العربي على العلة، مثل ما حَدّث به أبو علي الفارسي عن أبي بكر عن أبي العباس المبرد أنه قال: "سمعت عمارة بن عقيل بن بلال ابن جرير يقرأ: (وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ)[3]، فقلت له: ما تريد؟ قال: أردت: سابقٌ النهارِ، فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن"[4]. فهذا نص العلة الصريح، فالعربي نصب (النهارَ)، ولم ينون (سابق)، وذلك للخفة في الوزن[5].

ثالثاً: الإيماء: كما روي أن قوماً من العرب أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيّان، فقال: بل أنتم بنو رشدان. فابن جني: أشار إلى أن الألف والنون زائدتان، وإن كان - عليه السلام - لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغيّ بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان[6].

---

(١) انظر: الأصول، ص ١٩٥.

(٢) انظر: الاقتراح، ص٥٨.

(٣) سورة يس، الآية ٤٠.

(٤) الخصائص، ٢٤٩/١.

(٥) انظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ص ١٧٠، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.

(٦) انظر: الخصائص، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

رابعاً: السبر والتقسيم: وذلك بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقته، فيقتصر في التقسيم على ما يقرب ويحسن، لا على ما يبعد ويقبح[1]. قال ابن جني: مثاله إذا سئلت عن وزن مروان، فتقول: لا يخلو إما أن يكون فَعْلان أو مَفْعالا أو فَعْوالا، هذا ما يحتمله، ثم تفسد كونه مَفْعالا أو فَعْوالا بأنهما مثالان لم يجيئا، لم يبق إلا فَعْلان، قال ابن جني: وليس لك أن تقول في التقسيم: لا يخلو أن يكون مَفْلان أو مَفْوالا أو فَعْوان أو مَفْوان أو نحو ذلك، لأن هذه الوجوه ونحوها أمثلة ليست موجودة أصلاً، لا قريبة من الوجود، بخلاف مَفْعال فإنه ورد قريب منه وهو مِفعال بالكسر كمِحْراب وفَعْوال ورد قريب منه وهو فِعْوال بالكسر كقِرواش[2].

ويقسم ابن الأنباري منهج السبر والتقسيم إلى ضربين:

الضرب الأول: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً، فيبطل بذلك قوله، وذلك مثل أن يقول: لو جاز دخول اللام في خبر (لكن) لم يخل إما أن تكون لام التوكيد أو لام القسم، وبطل أن تكون لام التوكيد لأنها إنما حسنت مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى، وهو التأكيد و(لكن) ليست كذلك، وبطل أن تكون لام القسم، لأنها إنما حسنت مع (إنّ) لأن (إنّ) تقع في جواب القسم كاللام، و(لكن) ليست كذلك، وإذا بطل أن تكون لام التوكيد أو لام القسم، بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها.

والضرب الثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها، فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة فيصح قوله، وذلك كأن يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو: قام القوم إلا زيداً. إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية إلا، أو بـ(إلا) لأنها بمعنى استثني، أو لأنها مركبة من إن المخففة ولا، أو لأن التقدير فيه: إلا أن زيداً لم يقم[3]، ثم يأتي ابن الأنباري إلى هذه الوجوه وجهاً وجهاً فيبطلها إلا الوجه

---

(١) انظر: الاقتراح، ص ٥٩.

(٢) انظر: الخصائص، ٣/٦٧ - ٦٨.

(٣) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو، ص١٢٧ - ١٢٨.

الأول، فيكون هي الوصف الذي نيط به الحكم، يقول: والثاني[1]، باطل بنحو: قام القوم غير زيدٍ، فإن نصب (غير) لو كان (بإلا) لصار التقدير: إلا غير زيدٍ، وهو يفسد المعنى، وبأنه لو كان العامل (إلا) بمعنى استثني لوجب في النفي كما يجب في الإيجاب، لأنها فيه أيضاً بمعنى استثني، ولجاز الرفع بتقدير (امتنع) لاستوائهما في حسن التقدير... والثالث[2] باطل بأن (إنْ) المخففة لا تعمل، وبأن الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر، والرابع[3] باطل بأن (أنّ) لا تعمل مقدرة. وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول، وهو النصب بالفعل السابق بتقدير (إلا)[4].

واستعمل كثير من النحاة مصطلح السبر والتقسيم في تبيين العلة، كأبي البقاء العكبري[5] (تـ ٦١٦هـ) في "التبيين"، وابن فلاح[6] (تـ ٦٨٠هـ) في "المغني"، وغيرهما[7].

خامساً: المناسبة، ويقصد بها ملاءمة الوصف المختار للحكم. وتسمى الإخالة أيضاً، لأن بها يخال - أي يظن - أن الوصف علّة[8]، ويسمى قياسها قياس علة، وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد. وحمل المضارع على الاسم

---

(١) يقصد التعليل الثاني في نصب المستثنى وهو: أنه منصوب بالحرف إلا.

(٢) يقصد تعليل النصب (بإنْ) المخففة و(لا).

(٣) وهو تعليل النصب بتقدير (إلا أن زيداً لم يقم).

(٤) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو، ١٢٨ - ١٣١.

(٥) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، الإمام محي الدين أبو البقاء العكبري، البغدادي، الضرير النحوي، الحنبلي، ولد في أوائل سنة ٥٣٨هـ، وتوفي سنة ٦١٦هـ، أقرأ النحو واللغة والمذهب، والخلاف، والفرائض والحساب، صنف إعراب القرآن، اللباب في علل البناء وغيرها. انظر بغية الوعاة، ٣٨/٢ - ٤٠.

(٦) هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني الشيخ تقي الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح النحوي، مات سنة ٦٨٠هـ، له مؤلفات في العربية، منها: الكافي، المغني، وغيرها. انظر: بغية الوعاة، ٣٠٢/٢.

(٧) انظر: الاقتراح، ص٦٠.

(٨) انظر: الأصول، ص١٩٥.

في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه[1].ومن عجبٍ أن النحاة قد تعرضوا لهذا المسلك من مسالك العلة دون أن يعرضوا الأمثلة التطبيقية عليه، وقد علل السيوطي ذلك بأنه: "لا يجب على المستدل إبراز الإخالة، وإنما على المعترض أن يقدح"[2].

سادساً الشبه: قال ابن الأنباري: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل. وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم، أو بأنه تدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه[3].

سابعاً الطرد: "وهو أن يوجد الحكم مع وصف ما باطراد، ولا مناسبة بينهما"[4].

قال ابن الأنباري: وهو الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة في العلة. واختلفوا في كونه حجة، لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعراب (ما لا ينصرف) بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كل اسم غير منصرف، فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن، أن بناء (ليس) ليس لعدم التصرف، ولا أن إعراب (ما لا ينصرف) لعدم الانصراف، بل نعلم يقيناً أن (ليس) إنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن (ما لا ينصرف) إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها، عُلِم أن مجرد الطرد لا يُكتفى به، فلابد من إخالة أو شبه. وقال قوم: أنه حجة، واحتجوا على ذلك بأن قالوا: الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها من النقض، وهذا موجود هاهنا[5].

---

(١) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو، ص١٠٥ - ١٠٧.

(٢) الاقتراح، ص٦١.

(٣) انظر: لمع الأدلة، ص١٠٧ - ١٠٨.

(٤) الأصول، ص١٩٦.

(٥) انظر: لمع الأدلة، ص١١٠ - ١١١.

ثامناً إلغاء الفارق: ومعنى إلغاء الفارق هو: "تجاهل ما قد يكون من فارق بين الأصل والفرع (المقيس عليه والمقيس) بواسطة بيان عدم تأثيره في الحكم، وبذلك يصبح قياس هذا على ذاك أمراً مقبولاً، لأن الفارق لا يهم بسبب عدم تأثيره"[1].

وهو أيضاً: بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر، فيلزم اشتراكهما. مثاله: قياس الظرف على المجرور، فبعلّة أنه لا فارق بينهما فإنهما يستويان في جميع الأحكام[2].

تاسعاً الدوران: وهو: "توفر شرطي الطرد والعكس في آنٍ واحد بالنسبة لعلاقة العلّة والحكم"[3]، ويقصد به دوران العلة مع المعلول وجوداً وعدماً، ويسميه ابن الأنباري التأثير، ويقول: "فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها، وذلك مثل أن يدل على بناء الغايات على الضم باقتطاعها عن الإضافة، فإذا طولب بالدليل على صحة العلة، قال: الدليل على صحتها التأثير، وهو وجود الحكم لوجودها وهو البناء، وعدمه لعدمها، ألا ترى أنها قبل اقتطاعها كانت معربة، فلما اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية، ثم لو أعدنا الإضافة لعادت معربة، ولو اقتطعناها عن الإضافة لعادت مبنية"[4].

---

(١) الأصول، ص١٩٦.

(٢) الاقتراح، ص٦٣.

(٣) الأصول، ص١٩٦.

(٤) لمع الأدلة، ص١٠٦.

المبحث السابع
قوادح العلة النحوية

كذلك بحث علماء العربية عن قوادح العلة التي تبطلها إذا سلطت عليـــها، منها:

النقض: قال ابن الأنباري في جدله: "وهو وجود العلة ولا حكم، على مذهب من لا يرى تخصيص العلة"[1]. ومعنى هذا أن النقض هو: ألا يطرد وجود الحكم بوجـود العلة، وذلك بوجود العلة دون الحكم، وقد يسميه بعض الأصوليين تخصيص العلة. ومعنى ذلك أن النقض هو: تخلف الطرد الذي هو شرط من شروط العلة[2].

ومنها:

تخلف العكس: ويعتبر تخلف العكس من قوادح العلة، وذلك لأن العكس شرط فـــي العلة. وهو أن ينتفي الحكم عند عدم العلة، مثل عدم رفـــع الفـــاعل لعـــدم إســـناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً. وهو التعليل بالأمور العدمية[3].

ومنها:

عدم التأثير: وهو: "أن تكون العلة المعطاة غير مؤثرة في الحكم"[4]. وذلك مثل أن تدلل على ترك صرف حبلى، فتقول: "إنما امتنع من الصرف، لأن في آخره ألـــف التأنيث المقصورة، فذكر المقصورة حشو، لأنه لا أثر له فـــي العلـــة، لأن ألـــف التأنيث لا تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة، بـــل لكونـــها للتأنيث فقط"[5].

ومنها:

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب، ص٦٠.

(٢) انظر: الأصول، ص١٩٦.

(٣) انظر: الاقتراح، ص٦٥.

(٤) الأصول، ص١٩٦.

(٥) الاقتراح، ص٦٥.

القول بالموجب: ويقصد به: "التسليم بالدليل مع بقاء النزاع كما هو"[1]. وذلك مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو: راكباً جاء زيدٌ، فيقول: "جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال، فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمراً"[2].

ومنها:

فساد الاعتبار: قال ابن الأنباري: "وهو أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب، كأن يقول البصري: الدليل على أن ترك صرف ما لا ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر، أن الأصل في الاسم الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما لا ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل، فوجب ألا يجوز قياساً على مد المقصور، فيقول له المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب وهو لا يجوز، فإنه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة"[3].

ومنها:

فساد الوضع: ومعناه: "أن يكون الدليل غير مناسب بحيث يصلح لضد الحكم أو نقيضه مثلاً"[4]. قال ابن الأنباري: وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى. كأن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنها أصلى الألوان. فيقول له البصري: قد علقت على العلة ضد المقتضى، لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً، وهو ملازم للمحل أولى[5].

---

(١) الأصول، ص١٩٦.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب، ص٥٧.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص٥٤ ـ ٥٥.

(٤) الأصول، ص١٩٦.

(٥) انظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص٥٥ ـ ٥٦.

ومنها:

المطالبة بتصحيح العلة: قال ابن الأنباري: والجواب أن يدل على ذلك بشيئين: التأثير، وشهادة الأصول، فالأول: وجود الحكم لوجود العلة، وزواله لزوالها، كأن يقول القائل: إنما بنيت (قبلُ) و(بعدُ) على الضم لأنها اقتطعت عن الإضافة، فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة، وعدمه لعدمها، ألا ترى أنه إذا لم يقتطع عن الإضافة يعرب، فإذا اقتطع عنها بني، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب. والثاني: كأن يقول: إنما بنيت (كيف) و(أين) و(متى) لتضمنها معنى الحرف، فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً[1].

ومنها:

المعارضة: قال ابن الأنباري: وهو أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة والأكثرون على قبولها، لأنها وقفت العلة، وقيل: لا تقبل لأنها تصد لنصب الاستدلال، وذلك رتبة المسئول للسائل. مثالها: أن يقول الكوفي في الإعمال: إنما كان إعمال الأول أولى لأنه سابق، وهو صالح للعمل، فكان إعماله أقوى، لقوة الابتداء والعناية به. فيقول البصري: هذا معارض، بأن الثاني أقرب إلى الاسم، وليس في إعماله نقص معنى، فكان إعماله أولى[2].

---

(١) انظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص٥٩.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٦٢.

الفصل الثالث

التعليل في كتاب "أسرار العربية" لابن الأنباري

توطئة.

المبحث الأول: طريقة ابن الأنباري في عرض العلة النحوية في كتابه "أسرار العربية".

المبحث الثاني: سرده لعلل النحويين دون ترجيح علة منها.

المبحث الثالث: موافقاته الضمنية مشفوعة بالتعليل.

المبحث الرابع: التعليل بين البصريين والكوفيين من وجهة نظر ابن الأنباري.

المبحث الخامس: آراؤه التي انفرد بها.

توطئة:

في هذا الفصل نحاول دراسة تعليلات ابن الأنباري في كتابه "أسرار العربية" دراسة تطبيقية إحصائية تحليلية، بأخذ نماذج منها وبحثها بالتفصيل، مع إجمال القول في بقيتها، وذلك بعد إحصاء المسائل جميعها وتصنيفها حسب أبواب النحو المعروفة.

وقد رُتِّبَت المسائل بحسب ورودها في الكتاب، فمسائل الباب الأول، ثم مسائل الباب الثاني، وهكذا حتى نهاية الكتاب، وذلك بذكر موضوع كل مسألة تحت عنوان يلخص مضمونه مع بيان الباب الذي وردت فيه المسألة من الكتاب. ثم عرض المسألة بذكر نص ما قاله ابن الأنباري فيها مع البيان والتفصيل، وكذلك ما قاله العلماء في المسألة قبل ابن الأنباري وبعده بحسب الحاجة، وكان الختام بخلاصة ما انتهي إليه في الدراسة، وذكر الراجح إن وجد المرجح وإلا كان الاكتفاء بالعرض والتوضيح.

هذا خلاصة ما حاولت الالتزام به في هذا الفصل الذي هو لب هذا البحث والجزء العملي فيه. والله الموفق..

المبحث الأول
طريقة ابن الأنباري في عرض العلة النحوية
في كتابه "أسرار العربية"

اتبع ابن الأنباري في كتابه "أسرار العربية" أسلوباً سهلاً واضحاً في عرضه لمسائل العلل النحوية، فقد كان يعرض المسألة النحوية بطريقة السؤال والجواب وتقليب المسألة الواحدة على أكثر من وجه. وكان يفترض أحياناً أسئلة تفريعية عن السؤال الأصل، وكلها أسئلة تدور في فلك الفلسفة والبحث عن العلل والمعلولات، ثم يشير إلى الآراء المختلفة حول هذه المسألة لا سيما بين البصريين والكوفيين، ثم يخلص إلى ترجيح رأي على آخر. ونجده في الأغلب الأعم يرجح رأي البصريين. كل هذا بلغة سلسلة ومنطق استدلالي قريب المأخذ إلى براعة وجودة في العرض. ونجده يختم كل باب من أبواب كتابه بعبارة (فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى)[1].

ذهب ابن الأنباري في "أسرار العربية" بعيداً في التعليل، حتى ليخيل إليك أنه قابض على السر الكامن وراء أية ظاهرة إعرابية أو وضعية لغوية. وتأتي تعليلاته مثل غيره من النحويين، على درجات متفاوتة من القوة والقبول. فمنها ما تتقبله لقوة المنطق وجودة الاستدلال وقرب المأخذ[2]، من ذلك قوله في رد رأي الكسائي بأن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله. قال: "فأما قول الكسائي فظاهر الفساد، لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع، لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده، لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول النواصب، وجزمه بدخول الجوازم دل على أن الزائد ليس هو العامل"[3]. هنا وفق ابن الأنباري في رد تعليل الكسائي بدون أن يثبت تعليلاً آخر بشكل صريح.

---

(١) انظر: أسرار العربية، ص١٠ – ١٢.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص١٣ – ١٤.

(٣) أسرار العربية، ص٣٦.

ومن تعليلات ابن الأنباري ما ينم على حس مرهف وذوق لغوي سليم. من ذلك قوله: "فإن قيل: فلم فتحوا حرف المضارعة من الثلاثي، وضموه من الرباعي؟ قيل: لأن الثلاثي أكثر من الرباعي، والفتحة أخف من الضمة، فأعطوا الأكثر الأخف، والأقل الأثقل، ليعادلوا بينهما"[1]. وهنا إشارة إلى ذوق أهل العربية، أي بحثهم بحسهم الفطري عن التوازن والتناسق والاعتدال في النطق.

وهناك نوع من التعليلات هو أشبه بالتخييل والرجم في الغيب. من ذلك تعليله لكسر عين (عشرين). يقول: "فإن قيل: فلم كسروا العين من (عشرين)؟ قيل: لأنه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ الاثنين، وأول الاثنين مكسور، كسروا أول العشرين ليدلوا بالكسر على الأصل"[2].

كان ابن الأنباري يكتفي أحياناً بسرد العلل النحوية دون إسنادها إلى أصحابها، أو نسبتها إلى أحد. ودون ترجيح أو إبداء موافقته صراحةً أو ضمناً أو ذكر رأيه الخاص على علة منها. وعلل هذا النوع جميعها علل عقلية، منطقية، فلسفية، جدلية. وسأذكر هنا بعض الأمثلة التي توضح هذه الطريقة، وأشير إلى البعض الآخر، وذلك حسب موضعه في الكتاب.

١- الباب الأول: باب علم ما الكلم. ص٢٣ - ٣١.

١-١ علة تسمية الفعل فعلاً: عرض ابن الأنباري هذه المسألة في صورة سؤال فقال: "فإن قيل: لم سمي الفعل فعلاً"[3]، فأجاب بقوله: "قيل: لأنه يدل على الفعل الحقيقي، ألا ترى إنك إذا قلت: (ضرب) دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فلما دل عليه سمي به، لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب، وهو كثير في كلامهم"[4]. وهذا النوع من التعليلات هو أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

---

(١) أسرار العربية، ص٢٠١.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص٢٧.

(٤) أسرار العربية، ص٢٧.

٢-١ علة تسمية الحرف حرفاً. ص٢٨.

٣-١ علة تقدم الاسم على الفعل، والفعل على الحرف. ص٣١.

٢- الباب الثاني: باب الإعراب والبناء. ص ٣١ - ٣٣.

٢-١ علة تسمية الإعراب إعراباً والبناء بناءً: عرض ابن الأنباري هذه المسألة بسؤاله: "إن قال قائل: لم سمي الإعراب إعراباً والبناء بناءً؟"(١)، وأجاب بقوله: "قيل أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه"(٢)، ثم يذكر تلك الأوجه بقوله: "أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني، ... والوجه الثاني: أن يكون سمي إعراباً لأنه تغير يلحق أواخر الكلم، ... والوجه الثالث: أن يكون سمّي إعراباً لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه، ..."(٣)، ثم يذكر علّة تسمية البناء بناءً بقوله: "وأما البناء فهو منقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته"(٤). وهذا النوع من التعليل من النوع الذي يُقْبل لقوة المنطق، وجودة الاستدلال، وقرب المأخذ.

٣- الباب الثالث: باب المعرب والمبني. ص٣٣ - ٣٩.

٣-١ علة حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب: قال ابن الأنباري: "فإن قيل: فإذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً، فلِمَ حمل على الاسم في الإعراب؟ قيل: إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم، ولهذا سمّي مضارعاً، والمضارعة المشابهة، ... ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه"(٥)، ثم يذكر تلك الأوجه بقوله: "الوجه الأول: أن يكون شائعاً فيتخصص، ... الوجه الثاني: أن تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم، .. والوجه الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، ... والوجه الرابع أن يكون صفة كما

---

(١) أسرار العربية، ٣١.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المرجع السابق، ص ٣١ - ٣٢.

(٤) المرجع السابق، ص٣٢.

(٥) المرجع السابق، ص٣٥.

يكون الاسم كذلك، ... والوجه الخامس: هو أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، ..."[1]، وهذا النوع من التعليل تظهر فيه قوة المنطق، وجودة الاستدلال، وقرب المأخذ، وحسن الترتيب.

٤- الباب الرابع: باب إعراب الاسم المفرد. ص٣٩ - ٤٥.

٤-١ علة جعل التنوين علامة للصرف دون غيره: "فإن قيل: لم جعلوا التنوين علامةً للصرف دون غيره؟ قيل: لأن أولى ما يزاد حروف المد واللين، وهي الألف، والياء، والواو إلا أنهم عدلوا عن زيادتها. ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياءً في الجر لانكسار ما قبلها؟ وكذلك الياء والألف في الاعتلال، والانتقال من حال إلى حال، وكان التنوين أولى من غيره، لأنه خفيف يضارع حروف العلة"[2]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

٤-٢ علة دخول الجر مع الألف واللام، أو الإضافة. ص٤٠.

٥- الباب الخامس: باب التثنية والجمع. ص٤٦ - ٥٢.

٥-١ علة إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات: "فإن قيل: فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟ قيل: لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطى الفرعُ الفرعَ، كما أعطى الأصلُ الأصلَ، وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها، لأنها أشبه الحروف بالحركات"[3].

٥-٢ علة خص التثنية بالألف في حالة الرفع، والجمع السالم بالواو، والإشراك بينهما في الجر والنصب. ص٤٧.

٥-٣ علة حمل النصب على الجر دون الرفع. ص٤٧.

٥-٤ علة فتح ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع. ص٤٩.

٥-٥ علة كسر نون التثنية، وفتح نون الجمع. ص٥٠.

---

(١) أسرار العربية، ص٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص٣٩.

(٣) المرجع السابق، ص٤٦ - ٤٧.

٥-٦ علة قول إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل. ص٥١.

٥-٧ علة مجيء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين. ص٥١.

٥-٨ علة جمع أرض وسنة على أرضين وسنين. ص٥١ - ٥٢.

٦- الباب السادس: باب جمع التأنيث. ص٥٢ - ٥٣.

٦-١ علة زيادة الألف والتاء في أخر جمع التأنيث. ص٥٢.

٦-٢ علة كون حذف التاء الأولى أولى. ص٥٢.

٦-٣ علة عدم حذفهم الألف من جمع حبلى، كما حذفوا التاء: وقد عرض ابن الأنباري هذه المسألة كعادته في صورة سؤال فقال: "فإن قيل: فلم لم يحذفوا الألف في جمع: حبلى، كما حذفوا التاء، فيقولوا: حبلات، كما قالوا مسلمات؟"(١)، وأجاب بقوله: "قيل: لأن الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة، لأنها صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وأما التاء فليس كذلك لأنها ما صيغت الكلم عليها في أول أحوالها، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضرموت، وبعلبك، وما أشبه ذلك"(٢). وهذا النوع من التعليل ينم عن حس مرهف، وذوق لغوي سليم.

٦-٤ علة وجوب قلب الألف ياء في جمع حبلى، وعدم قلبها واواً. ص٥٣.

٦-٥ علة قلب الهمزة واواً في جمع صحراء. ص٥٣.

٦-٦ علة حمل النصب على الجر في هذا الجمع. ص٥٣.

٧- الباب الثامن: باب المبتدأ. ص٥٥ - ٥٧.

٧-١ علة جعل التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل. ص٥٦.

٧-٢ علة خص المبتدأ بالرفع دون غيره: قال متسائلاً: "فإن قيل: لم خص المبتدأ بالرفع دون غيره؟"(٣)، وكانت إجابته بأن قال: "قيل: لثلاثة أوجه: أحدها: أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء، فأعطي أقوى الحركات وهو الرفع. والوجه الثاني: أن المبتدأ أول، والرفع أول، فأعطي الأولُ الأولَ.

---

(١) أسرار العربية، ص٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص٥٢ - ٥٣.

(٣) المرجع السابق، ص٥٦.

والوجه الثالث: أن المبتدأ مخبر عنه كما أن الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه"[1]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

٣-٧ علة أن لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلا معرفة. ص٥٦.

٨- الباب التاسع: باب خبر المبتدأ. ص٥٨ - ٦٠.

٨-١ علة جواز وقوع ظرف المكان في خبر المبتدأ عندما يكون المبتدأ جثة دون ظرف المكان: "فإن قيل: فلم إذا كان المبتدأ جثة جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان؟ قيل: إنما جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان، لأن في وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة، وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه فائدة، ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان: (زيدُ أمامك) فيكون مفيداً لأنه يجوز ألا يكون أمامك، ولو قلت في ظرف الزمان: (زيدُ يوم الجمعة) لم يكن مفيداً، لأنه لا يجوز أن يخلو عن يوم الجمعة، وحكم الخبر أن يكون مفيداً"[2]. وهذا النوع من التعليل تظهر فيه سلامة الفكرة، والإبانة بالأدلة المنطقية.

٩- الباب العاشر: باب الفاعل. ص٦٠ - ٦٤.

٩-١ علة إعراب الفاعل بالرفع. ص٦٠.

٩-٢ علة عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل. ص٦١.

٩-٣ علة زعمهم أن قول القائل: زيدُ قام، مرفوع بالابتداء لا بالفعل. ص٦٣.

٩-٤ علة استتار ضمير الواحد نحو: زيدُ قام، وظهور ضمير الاثنين نحو: الزيدانِ قاما، وضمير الجماعة نحو: الزيدون قاموا : قال متسائلاً كعادته: "فإن قيل: فلم استتر ضمير الواحد نحو (زيدٌ قام) وظهر ضمير الاثنين، نحو: (الزيدان قاما) وضمير الجماعة، نحو: (الزيدون قاموا)"[3]. وكانت إجابته بأن قال: "قيل: لأن الفعل لا يخلو من فاعل واحد، وقد يخلو من

---

(١) أسرار العربية، ص٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص٥٩.

(٣) أسرار العربية، ص٦٤.

اثنين وجماعة، فإذا قدمت اسماً مفرداً على الفعل نحو: (زيدُ قام) لم يحتج معه إلى إظهار ضميره، لإحاطة العلم بأنه لا يخلو من فاعل واحد، فإذا قدمنا اسماً مثنى على الفعل نحو: (الزيدان قاما) أو مجموعاً نحو: (الزيدون قاموا) وجب إظهار ضمير التثنية والجمع، لأنه قد يخلو من ذلك، فلو لم يظهر ضميرهما لوقع الالتباس ولم يُعلم أن الفعل لاثنين أو جماعة، فافهمه تصب إن شاء الله تعالى"[1]. وهذا النوع من التعليل يظهر فيه حسن التعليل، وقوة الحجة بالأدلة والبراهين.

١٠- الباب الثاني عشر: باب ما لم يُسَمَّ فاعله. ص٦٥ - ٦٩.

١-١٠ علة عدم تسمية الفاعل. ص٦٥ - ٦٦.

٢-١٠ علة كون ما لم يسم فاعله مرفوعاً: "فإن قيل: فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوعاً؟ قيل لأنهم لما حذفوا الفاعل، أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بإسناد الفعل إليه، كما كان يرتفع بالفاعل"[2]. وهذا تعليل مقبول، لأنه تعليل يسنده منطق اللغة وليس الفلسفة.

٣-١٠ علة وجوب إقامة اسم آخر مكان الفاعل عند حذفه. ص ٦٦.

٤-١٠ علة وجوب تغيير الفعل إذا بُني للمفعول. ص ٦٧.

٥-١٠ علة ضمهم الأول وكسرهم الثاني نحو ضُرب زيدٌ، وما أشبه ذلك. ص٦٧.

٦-١٠ علة كسرهم أول المعتل، نحو: قيل وبيع، وعدم ضمه كالصحيح. ص٦٧.

٧-١٠ علة خروج الظرف عن الظرفية إذا أقيم مقام الفاعل وجعله مفعولاً، كزيد وعمرو وما أشبه ذلك. ص٦٨.

١١- الباب الثالث عشر: باب نعم وبئس. ص٦٩-٧٤.

١-١١ علة وجوب أن يكون فاعل نعم وبئس اسم جنس: قال ابن الأنباري: "فإن قيل: فلم وجب أن يكون فاعل نعم وبئس اسم جنس؟ قيل: لوجهين: أحدهما: أن نعم لما وضعت للمدح العام، وبئس للذم العام، خص فاعلهما باللفظ العام. والوجه الثاني: إنما وجب أن يكون اسم جنس ليدل على أن الممدوح

---

(١) أسرار العربية، ص٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص٦٦.

أو المذموم مستحق للمدح أو الذم في ذلك الجنس"[1]. وهذا النوع من التعليل يظهر فيه شيء من الشرح والتوضيح وحسن البيان.

٢-١١ علة جواز الإضمار فيهما قبل الذكر. ص٧٣.

٣-١١ علة رفع زيد في قوله: نعم الرجل زيدُ. ص٧٣.

١٢- الباب الرابع عشر: باب حبّذا. ص٦٤-٧٦.

١-١٢ علة جعل حبب ذا بمنزلة كلمة واحدة هي (حبذا): "فإن قيل: فلم جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة؟ قيل: إنما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلباً للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم"[2]. وهذا التعليل ينم عن حس مرهف، ودقة في الإدراك اللُّغوي بمقاييس التخفيف.

٢-١٢ علة تركيب حب مع المفرد المذكر دون المؤنث والمثنى والمجموع. ص٧٥.

٣-١٢ علة كون(حبذا)في التثنية والجمع والتأنيث على لفظ واحد. ص٧٥.

١٣- الباب الخامس عشر: باب التعجب. ص٧٦ - ٨٢.

١-١٣ علة زيادة (ما) في التعجب نحو: ما أحسن زيداً دون غيره. ص٧٦.

٢-١٣ علة نقل فعل التعجب من الثلاثي دون غيره: عرض ابن الأنباري هذه المسألة بسؤاله: "فإن قيل: فلم كان فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره؟"[3] وأجاب بقوله: "قيل لوجهين: أحدهما أن الأفعال على ضربين: ثلاثي ورباعي، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعي، لأنك تنقله من أصل إلى أصل، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي، لأنك تنقله من أصل إلى غير أصل، لأن الخماسي ليس بأصل. والوجه الثاني: أن الثلاثي أخف من غيره، فلما كان أخف من غيره، احتمل زيادة الهمزة، وأما ما زاد على

---

(١) أسرار العربية، ص٧٣.

(٢) المرجع السابق، ص٧٥.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الثلاثي فهو ثقيل، فلم يحتمل الزيادة"[1]. وهذا النوع من التعليل هو أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

١٣-٣ علة كون الهمزة أولى بالزيادة في التعجب. ص٨٠.

١٣-٤ علة عدم اشتقاق فعل التعجب من الألوان والخلق. ص٨٠.

١٣-٥ علة استعمال لفظ الأمر في التعجب، نحو: أحسن بزيدٍ، وما أشبهه. ص٨١.

١٣-٦ علة زيادة الباء على لفظ الأمر في التعجب. ص٨١.

١٤- الباب السادس عشر: باب عسى. ص٨٢ - ٨٤.

١٤-١ علة عدم تصرف عسى: "فإن قيل: فلم لا يتصرف؟ قيل: لأنه أشبه الحرف، لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشبه لعل، ولعل حرف لا يتصوف، فكذلك ما أشبهه"[2]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

١٤-٢ علة إدخال (أنْ) في خبر عسى. ص٨٣.

١٤-٣ علة حذفهم (أنْ) في خبرها في بعض أشعارهم. ص٨٣.

١٤-٤ علة اختيار حذف (أنْ) مع كاد وهي كعسى في المقاربة. ص٨٤.

١٥- الباب السابع عشر: كان وأخواتها. ص٨٥ - ٩٠.

١٥-١ علة عمل كان وأخواتها في شيئين. ص٨٨.

١٥-٢ علة رفعها الاسم ونصبها الخبر: وقد عرض ابن الأنباري هذه المسألة بسؤاله: "فإن قيل: فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر؟"[3] وأجاب بقوله: "قيل: تشبيهاً بالأفعال الحقيقية، فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول"[4]. وهذا التعليل تظهر فيه قوة المنطق وجودة الاستدلال وقرب المأخذ.

١٥-٣ علة عدم جواز تقديم أسمائها عليها. ص٨٨.

---

(١) أسرار العربية، ص٨٠.

(٢) المرجع السابق، ص٨٢.

(٣) المرجع السابق، ص٨٨.

(٤) أسرار العربية، ص٨٨.

١٤-١٥ علة عدم جواز تقديم خبر ما في أوله (ما) عليه. ص٨٩.

١٥-١٥ علة جواز (ما كان زيدٌ إلا قائماً) وعدم جواز (ما زال زيدٌ إلا قائماً). ص٨٩ - ٩٠.

١٦- الباب الثامن عشر: باب (ما). ص٩٠ - ٩٢.

١-١٦ علة عدم إعمال (ما) على لغة بني تميم. ص٩١.

٢-١٦ علة دخول الباء في خبرها: "فإن قيل: فلم دخلت الباء في خبرها نحو: (ما زيدٌ بقائمٍ)؟ قيل: لوجهين: أحدهما أنها أدخلت توكيداً للنفي، والثاني أن يقدر أنها جواب لمن قال: (إن زيداً لقائم) فأدخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر إن"[١]. وهذا النوع من التعليل تظهر فيه قوة المنطق، وجودة الاستدلال، وقرب المأخذ.

٣-١٦ علة بطلان عملها في لغة أهل الحجاز إذا فُصل بين اسمها وخبرها بإلا. ص٩١.

٤-١٦ علة بطلان عملها أيضاً إذا فُصل بينها وبين اسمها وخبرها بـ (إنْ) الخفيفة. ص٩١.

١٧- الباب التاسع عشر: باب (إنّ وأخواتها). ص٩٢ - ٩٦.

١-١٧ علة إعمال (إنّ وأخواتها): عرض ابن الأنباري هذه المسألة كعادته متسائلاً: "فإن قال قائل: لم أعملت هذه الأحرف؟"[٢] وأجاب بقوله: "قيل لأنها أشبهت الفعل، ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه"[٣]، ثم يذكر تلك الأوجه بقوله: "الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح. والوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف. والوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء. والوجه الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو: (إنني وكأنني ولكنني). والوجه الخامس: أن فيها معاني الأفعال، معنى إنّ

---

(١) أسرار العربية، ص٩١.

(٢) المرجع السابق، ص٩٢.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وأن: حققت، ومعنى كأن: شبهت، ومعنى لكن: استدركت، ومعنى ليت: تمنيت، ومعنى لعل: ترجيت، فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة، وجب أن تعمل عمله"[1]. وهذا النوع من التعليل فيه تُركّب العلة.

٢-١٧ علة نصبها الاسم ورفعها الخبر. ص٩٣.

٣-١٧ علة وجوب تقديم المنصوب على المرفوع. ص٩٣.

٤-١٧ علة جواز العطف على موضع (إن ولكن) دون سائر أخواتها. ص٩٤.

١٨- الباب العشرون: باب (ظننت وأخواتها). ص٩٦ - ٩٩.

١-١٨ علة إعمال (ظننت وأخواتها) وليست مؤثرة في المفعول. ص٩٨.

٢-١٨ علة تعديتها إلى مفعولين: "فإن قيل: فلم تعدت إلى مفعولين؟ قيل: لأنها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل، وكل واحد من المبتدأ والخبر لابد له من الآخر، وجب أن يتعدى إليهما"[2]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

٣-١٨ على وجوب إعمالها متقدمة، وجواز إلغائها متوسطة ومتأخرة. ص٩٩.

١٩- الباب الحادي والعشرون: باب الإغراء. ص٩٩ - ١٠١.

١-١٩ علة إقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل. "إن قال قائل: لم أقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل؟ قيل: طلباً للتخفيف، لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال، فاستعملوها بدلاً عنها طلباً للتخفيف"[3]. وهذا النوع من التعليل ينم عن إحساسه المرهف بالمراعاة والتخفيف.

٢-١٩ علة كثرة الإغراء في (عليك وعندك ودونك) خاصة. ص٩٩.

٣-١٩ علة خص المخاطب بالإغراء دون الغائب والمتكلم. ص١٠٠.

٢٠- الباب الثاني والعشرون: باب التحذير. ص١٠٢ - ١٠٣.

---

(١) أسرار العربية، ص٩٢ - ٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص٩٨.

(٣) المرجع السابق، ص٩٩.

١-٢٠ علة انتصاب قولهم: (إياك والشرّ): قال: "فإن قيل: فلم انتصب قولهم: (إياك والشرّ)، قيل: لأن التقدير فيه: (إياك احذر) فإياك منصوب باحذر، والشر معطوف عليه، وقيل أصله (احذر إياك من الشر) فموضع الجار والمجرور النصب، فلما حذف حرف الجر صار النصب في ما بعده"[١]. وهذا التعليل من النوع الذي نتقبله لقوة المنطق، وسلامة النظر، وجلاء الحقيقة.

٢-٢٠ علة تقديرهم الفعل بعد (إياك) وعدم تقديره قبله. ص١٠٢.

٣-٢٠ علة عدم استخدام لفظ الفعل مع (إياك). ص١٠٢.

٢١- الباب الثالث والعشرون: باب المصدر. ص١٠٣ - ١٠٥.

١-٢١ علة كون المصدر منصوباً: قال ابن الأنباري: "إن قال قائل: لم كان المصدر منصوباً؟ قيل: لوقوع الفعل عليه، وهو المفعول المطلق"[٢]. وهذا النوع من التعليل هو أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

٢-٢١ علة كون قوله (سرت أشدّ السيرة) منصوباً على المصدر. ص١٠٥.

٢٢- الباب الرابع والعشرون: باب المفعول فيه. ص١٠٥ - ١٠٧.

١-٢٢ علة تسمية المفعول فيه ظرفاً: "فإن قيل: فلم سمّي المفعول فيه ظرفاً؟ قيل: لأنه لمّا كان محلاً للأفعال، سمي ظرفاً، تشبيهاً بالأواني التي تحل الأشياء فيها، ولهذا سمى الكوفيون الظرف (محالّ)، لحلول الأشياء[٣] فيها"[٤]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالتخييل والتحليل.

٢-٢٢ علة عدم بناء الظروف لتضمنها معنى الحروف. ص١٠٦.

٣-٢٢ علة تعدي الفعل اللازم إلى جميع ظروف الزمان، وعدم تعديه إلى جميع ظروف المكان. ص١٠٦.

٤-٢٢ علة تعدي الفعل اللازم إلى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان. ص١٠٦.

---

(١) أسرار العربية، ص١٠٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٣.

(٣) المراد: لحلول الأفعال فيها.

(٤) أسرار العربية، ص١٠٦.

٢٣- الباب الخامس والعشرون: باب المفعول معه. ص١٠٨ - ١٠٩.

١-٢٣ علة حذف (مع) في المفعول معه وإقامة الواو مقامها: قال ابن الأنباري: "فإن قيل: لم حذفت (مع) وأقيمت (الواو) مقامها؟ قيل: حذفت (مع) وأقيمت (الواو) مقامها توسعاً في كلامه، وطلباً للتخفيف والاختصار"[١]. وهذا النوع من التعليل ينم عن حس مرهف لإبانة الاختصار.

٢-٢٣ علة كون (الواو) أولى من غيرها من الحروف. ص١٠٩.

٢٤- الباب السادس والعشرون: باب المفعول له. ص١٠٩ - ١١١.

١-٢٤ علة تعدي الفعل اللازم إلى المفعول له كالمتعدي: "فإن قيل: فلم تعدّى إليه الفعل اللازم كالمتعدي؟ قيل: لأن العامل لما كان لا يفعل شيئاً إلا لعلة، وهي علة للفعل، وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه، فلما كان فيه دلالة عليه، تعدى إليه"[٢]. وهذا النوع من التعليل أشبه التخييل والرجم بالغيب.

٢٥- الباب السابع والعشرون: باب الحال. ص١١١ - ١١٣.

١-٢٥ علة عمل الفعل اللازم في الحال: "فإن قيل: فلم عمل الفعل اللازم في الحال؟ قيل: لأن الفاعل لما كان لا يفعل الفعل إلا في حالةٍ كان فيه دلالة على الحال، فتعدى إليها، كما تعدى إلى ظرف الزمان لمّا كان في الفعل دلالة عليه"[٣]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

٢-٢٥ علة وجوب أن تكون الحال نكرة. ص١١٢.

٢٦- الباب الثامن والعشرون: باب التمييز. ص١١٣ - ١١٥.

١-٢٦ علة وجوب أن يكون التمييز نكرة: "فإن قيل: فلم وجب أن يكون التمييز نكرة؟ قيل: لأنه يبين ما قبله، كما أن الحال يبين ما قبله، ولما أشبه الحال

---

(١) أسرار العربية، ص١٠٩.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المرجع السابق، ص١١٢.

وجب أن يكون نكرة، كما أن الحال نكرة"[1]. وهذا تعليل يقوم على التشبيه، وهو قريب المأخذ، سهل الإدراك.

٢٧- الباب التاسع والعشرون: باب الاستثناء. ص١١٥ - ١١٨.

١-٢٧ علة جواز البدل في المستثنى في النفي، وعدم جوازه في الإيجاب:"عرض ابن الأنباري هذه المسألة بسؤاله: "فإن قيل: فلم جاز البدل في النفي، ولم يجز في الإيجاب؟"[2]، وأجاب بقوله: "قيل: لأن البدل في الإيجاب يؤدي إلى محال، وذلك لأن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام، فإذا قدرنا هذا في الإيجاب صار محالاً، لأنه يصير التقدير: (جاءني إلا زيد)، وصار المعنى: إن جميع الناس جاءوني غير زيد، وهذا لا يستحيل في النفي، كما يستحيل في الإيجاب، لأنه يجوز ألا يجيئه أحد سوى زيد، فبان الفرق بينهما. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى"[3]. وهذا النوع من التعليل تظهر فيه قوة المنطق، وجودة الاستدلال وقرب المأخذ.

٢٨- الباب الثلاثون: باب ما يُجر به في الاستثناء. ص١١٨ - ١٢٠.

١-٢٨ علة إعراب (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) دون (سوى وسواء): قال: "إن قال قائل: لم أعربت (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) دون (سوى وسواء)؟ قيل: لأن (غير) لما أقيمت هاهنا مقام (إلا) وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة، ولابد لها في نفسها من إعراب، أعربت إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد (إلا) من الإعراب، ويبقى حكم الاستثناء، وأما (سوى وسواء) فلزمهما النصب، لأنهما لا يكونان إلا ظرفين، فلم يجز نقل الإعراب إليهما، كما جاز في (غير)، لأن ذلك يؤدي إلى تمكنهما، وهما لا يكونان متمكنين، فلذلك لم

---

(١) أسرار العربية، ص١١٥.

(٢) المرجع السابق، ص١١٨.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

يجز أن يعربا إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)" [1]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

٢٩- الباب الحادي والثلاثون: باب ما ينصب به في الاستثناء. ص١٢٠ - ١٢١.

١-٢٩ علة عمل (ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون) النصب في الاستثناء. ص١٢٠.

٢-٢٩ علة لزوم (ليس ولا يكون) لفظاً واحداً في التثنية والجمع والتأنيث: وقد عرض ابن الأنباري هذه المسألة بقوله: "فإن قيل: فلم لزما لفظاً واحداً في التثنية والجمع والتأنيث؟ قيل: لأنهما لما استعملا في الاستثناء قاما مقام (إلا)، و(إلا) لا يغير لفظه، فكذلك ما قام مقامه، ليدلوا على أنه قائم مقامه"[2]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

٣-٢٩ علة عدم جواز العطف على (ليس ولا يكون)، بالواو ولا. ص١٢١.

٣٠- الباب الثاني والثلاثون: باب (كم). ص١٢١ - ١٢٢.

١-٣٠ علة بناء (كم) على السكون: قال متسائلاً: "إن قال قائل: لم بنيت (كم) على السكون؟"[3] وأجاب بقوله: قيل: إنما بنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية، فإن كانت استفهامية، فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية، فهي نقيضة (رُبَّ) لأن (رُبَّ) للتقليل، و(كم) للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فبنيت (كم) حملاً على (رُبَّ)، وإنما بنيت على السكون، لأنه الأصل في البناء[4]. وهذا النوع من التعليل تظهر فيه قوة المنطق، وجودة الاستدلال، وقرب المأخذ.

٢-٣٠ علة وجوب وقوع (كم) في صدر الكلام. ص١٢١ - ١٢٢.

٣-٣٠ علة كون ما بعدها منصوباً في الاستفهام مجروراً في الخبر. ص١٢٢.

---

(١) أسرار العربية، ص١١٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٢١.

(٣) المرجع السابق، ص١٢١.

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

٣٠-٤ علة جواز النصب مع الفصل في الخبر. ص١٢٢.

٣٠-٥ علة أنها إذا كانت استفهامية لم تبين إلا بالمفرد النكرة، وإذا كانت خبرية جاز أن تبين بالمفرد والجمع. ص١٢٢.

٣١- الباب الثالث والثلاثون: باب العدد. ص١٢٣ - ١٢٦.

٣١-١ علة إدخال الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر نحو: (خمسة رجال)، وعدم إدخالها في المؤنث نحو: (خمس نسوة). ص ١٢٣.

٣١-٢ علة بناء ما زاد على العشرة، من أحد عشر إلى تسعة عشر: "قال: فإن قيل: فلم بني ما زاد على العشرة من أحد عشر إلى تسعة عشر؟ قيل: لأن الأصل في (أحد عشر: أحد وعشر)، فلما حذف حرف العطف وهي الواو، ضمنا معنى حرف العطف، فلما تضمنا معنى الحرف وجب أن يبنيا، وبنيا على حركة لأن لهما حالة تمكن قبل البناء، وكان الفتح أولى لأنه أخف الحركات، وكذلك سائرها"[1]. وهذا النوع من التعليل ينم عن حس مرهف، وذوق لغوي سليم.

٣١-٣ علة عدم بناء اثنين في (اثني عشر). ص١٢٤.

٣١-٤ علة حذف الواو من أحد عشر إلى تسعة عشر، وجعل الاسمان اسماً واحداً. ص١٢٤.

٣١-٥ علة كسر العين من (عِشرين). ص١٢٤.

٣١-٦ علة وجوب أن يكون ما بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين واحداً نكرةً منصوبة. ص١٢٤ - ١٢٥.

٣١-٧ علة إضافتها إلى الواحد عند بلوغها إلى المائة. ص١٢٥.

٣١-٨ علة قولهم (ثلاثمائة) وعدم قولهم (ثلاث مئين). ص١٢٥.

٣١-٩ علة إجراء الألف مجرى المائة في الإضافة إلى الواحد. ص١٢٥.

٣١-١٠ علة جمع الألف إذا دخل على الآحاد، وعدم إفراده معها كالمائة. ص١٢٥- ١٢٦

٣٢- الباب الرابع والثلاثون: باب النداء. ص١٢٦ - ١٣١.

---

(١) أسرار العربية، ص١٢٣.

١-٣٢ علة بناء المنادى المفرد المعرفة: "عرض ابن الأنباري هذه المسألة في صورة سؤال فقال: إن قال قائل: لم بني المنادى المفرد المعرفة؟"[١] وأجاب بقوله: "قيل لوجهين: أحدهما: أنه أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه، بني كما أن كاف الخطاب مبنية. والوجه الثاني: أنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها"[٢]. وهذا النوع من التعليل تظهر فيه قوة المنطق، وجودة الاستدلال، وقرب المأخذ.

٢-٣٢ علة بنائه على حركة. ص١٢٦.

٣-٣٢ علة كون الحركة ضمة. ص١٢٦.

٤-٣٢ علة جواز الرفع والنصب في وصفه نحو: (يا زيد الظريفُ والظريفَ). ص١٢٧.

٥-٣٢ علة جواز الحمل هاهنا على اللفظ وضمة زيد ضمة بناء، وضمة الصفة ضمة إعراب. ص١٢٧.

٦-٣٢ علة جواز الرفع والنصب في العطف أيضاً نحو: (يا زيدُ والحارثُ والحارثَ). ص١٢٧.

٧-٣٢ علة كون المنادى المضاف والنكرة منصوبين. ص١٢٧.

٨-٣٢ علة عدم الجمع بين (يا) و(الألف واللام) في النداء. ص١٢٨.

٣٣- الباب الخامس والثلاثون: باب الترخيم. ص١٣٢ - ١٣٤.

١-٣٣ علة خص الترخيم بالنداء: قال: "فإن قيل: فلم خص الترخيم بالنداء؟ قيل: لكثرة دوره في الكلام، فحذف طلباً للتخفيف، وهو باب تغيير. ألا ترى أنّه عرض فيه حذف الإعراب والتنوين، وهما من باب تغيير، والتغيير

---

(١) أسرار العربية، ص١٢٦.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

يؤنس بالتغيير"[1]. وهذا النوع من التعليل ينم عن حـــس مرهـف، وذوق لُغوي سليم.

٢-٣٣ علة جواز ترخيم ما فيه علامة التأنيث. ص١٣٢.

٣-٣٣ علة جواز بناء المرخم على الضم في أحد القولين، كما جاز أن يبقى علـى حركته وسكونه. ص١٣٤.

٣٤- الباب السادس والثلاثون: باب الندبة. ص١٣٥ - ١٣٦.

١-٣٤ علة وجوب ألا يندب إلا بأعرف أسماء المندوب وأشهـرها: قـال: "فـإن قيل: فلم وجب ألا يندب إلا بأعرف أسمائه وأشهرها؟ قيل: ليكـون ذلـك عذراً للنادب عند السامعين، لأنهم إذا عزروه شاركوه في التفجع والزريّـة، فإذا شاركوه في التفجع هانت عليه مصيبته"[2]. وهذا النوع من التعليل ينـم عن حس مرهف، وذوق لُغوي سليم.

٢-٣٤ علة لحاق ألف الندبة آخر المضاف إليه، نحو: (يا عبـد الملكـاه) وعـدم لحاقها آخر الصفة، نحو: (يا زيد الظريفاه). ص١٣٥.

٣-٣٤ علة جواز ندبة المضاف إلى المخاطب نحو: (واغلامكاه) وعـدم جـواز ندائه. ص١٣٦.

٣٥- الباب السابع والثلاثون: باب (لا). ص١٣٦ - ١٣٨.

١-٣٥ علة بناء النكرة مع (لا) على الفتح. ص١٣٦.

٢-٣٥ علة جـواز النصب على اللفظ والرفع على الموضـع إذا عُطـف علـى النكرة، والعطف على لفظ المبني لا يجوز. ص١٣٧.

٣-٣٥ علة جواز البناء في صفة النكرة، كما جاز فيها النصب والرفع. ص١٣٧.

٤-٣٥ علة جواز الرفع مع التكرار. ص١٣٧.

٥-٣٥ علة بناء (لا) مع النكرة دون المعرفة. ص١٣٧.

٦-٣٥ علة وجوب التكرير في المعرفة. ص١٣٨.

---

(١) أسرار العربية، ص١٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٥.

٣٥-٧ علة عدم بناء (لا) مع المضاف: قال: "فإن قيل: لم لا تبنى مع المضاف؟ قيل: لم يجز أن تبنى مع المضاف، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلو بنيا مع (لا) لكان يؤدي إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمنزلة واحدة، وهذا لا نظير له في كلامهم، والمشبه بالمضاف في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف إليه. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى"[١]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

٣٦- الباب الثامن والثلاثون: باب حروف الجر. ص١٣٩ - ١٤٥.

٣٦-١ علة عمل هذه الحروف الجر: عرض ابن الأنباري هذه المسألة في صورة سؤال فقال: "إن قال قائل: لم عملت هذه الحروف الجر؟"[٢] وأجاب بقوله: "قيل: إنما عملت لأنها اختصت بالأسماء، والحروف متى كانت مختصة، وجب أن تكون عاملة، وإنما وجب أن تعمل الجر لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجر، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى الرفع أيضاً في الفاعل، وإلى النصب في المفعول، لم يبق إلا الجر، فلهذا وجب أن تعمل الجر، وأجود من هذا أن تقول: إنما عملت الجر لأنها تقع وسطاً بين الاسم والفعل، والجر وقع وسطاً بين الرفع والنصب، فأعطي الأوسطُ الأوسطَ"[٣]. وهذا النوع من التعليل تظهر فيه قوة المنطق، وجودة الاستدلال، وقرب المأخذ.

٣٧- الباب التاسع والثلاثون: باب (حتى). ص ١٤٥ - ١٤٦.

٣٧-١ علة حمل (حتى) على الواو في العطف: قال: "فإن قيل: فلم حملت (حتى) على الواو؟ قيل: لأنها أشبهتها، ووجه الشبه بينهما أن أصل (حتى) أن تكون غاية، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني القومُ حتى زيدٌ) كان زيد داخلاً في المجيء، كما لو

---

(١) أسرار العربية، ص١٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٩.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

قلت: (جاءني القوم وزيدٌ) فلمّا أشبهت الواو في هذا المعنى، جاز أن تحمل عليها"[1]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

٢-٣٧ علة وجوب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها إذا كانت عاطفة، وعدم وجوب ذلك في الواو. ص١٤٥.

٣٨- الباب الأربعون: باب (مذ ومنذ). ص١٤٧ - ١٤٨.

١-٣٨ علة قول: إن الأغلب على (مذ) الاسمية، وعلى (منذ) الحرفية، وكل واحد منهما يكون اسماً ويكون حرفاً جاراً. ص١٤٧.

٢-٣٨ علة كون الاسم الذي بعدهما مرفوعاً إذا كانا اسمين: قال: "فإن قيل: فلم إذا كانا اسمين، كان الاسم بعدهما مرفوعاً، نحو: (ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان)؟ قيل: إنما كان الاسم بعدهما مرفوعاً إذا كانا اسمين لأنه خبر المبتدأ، لأن (مذ ومنذ) هما المبتدأ، وما بعدهما هو الخبر، والتقدير في قولك: (ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان): (أمد ذلك يومان، وأمد ذلك ليلتان)"[2]. وهذا النوع من التعليل تظهر فيه قوة المنطق، وجودة الاستدلال، وقرب المأخذ.

٣-٣٨ علة بناء (مذ ومنذ). ص١٤٧.

٣٩- الباب الحادي والأربعون: باب القسم. ص١٤٨ - ١٥٠.

١-٣٩ علة حذف فعل القسم: قال: "إن قال قائل: لم حُذِف فعل القسم؟ قيل: إنما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال"[3]. وهذا النوع من التعليل ينم عن حس مرهف، وذوق لُغوي سليم.

٢-٣٩ علة قول إن الباء هي الأصل في حروف القسم. ص١٤٨.

٣-٣٩ علة جعل الواو دون غيرها بدلاً من الباء. ص١٤٩.

٤-٣٩ علة جعل التاء دون غيرها بدلاً من الواو. ص١٤٩.

٥-٣٩ علة اختصاص التاء باسم واحد، وهو اسم الله تعالى. ص١٤٩.

---

(١) أسرار العربية، ص١٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٤٨.

٣٩-٦ علة جعل جواب القسم باللام، وإن، وما، ولا. ص١٤٩ - ١٥٠.

٣٩-٧ علة جواز حذف (لا) نحو قوله تعالى: (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ)[١]. ص١٥٠.

٤٠- الباب الثاني والأربعون: باب الإضافة. ص١٥٠ - ١٥١.

٤٠-١ علة حذف التنوين من المضاف وجر المضاف إليه: عرض ابن الأنباري هذه المسألة في صورة سؤال فقال: "فإن قيل: فلم حذف التنوين من المضاف وجر المضاف إليه؟"[٢] وأجاب بقوله: "أما حذف التنوين فلأنه يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال، فلم يجمعوا بينهما، ألا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه، والإضافة تدل على الاتصال، وكون الشيء متصلاً منفصلاً في حالة واحدة محال، وأما جر المضاف إليه فلأن الإضافة لما كانت على ضربين: بمعنى اللام، وبمعنى من، وحذف حرف الجر، قام المضاف مقامه، فعمل في المضاف إليه الجر كما يعمل حرف الجر"[٣]. وهذا النوع من التعليل تظهر فيه قوة المنطق، وجودة الاستدلال، وقرب المأخذ.

٤٠-٢ علة كون الإضافة إلى بعض المشتقات غير محضة. ص١٥١.

٤١- الباب الثالث والأربعون: باب التوكيد. ص١٥١ - ١٥٢.

٤١-١ علة وجوب تقديم (نفسه وعينه) على (كلهم وأجمعين). قال: "فإن قيل: فلم وجب تقديم (نفسه وعينه) على (كلهم وأجمعين)؟ قيل: لأن (النفس، والعين) يدلان على حقيقة الشيء، (وكلهم، وأجمعون) يدلان على الإحاطة والعموم، والإحاطة والعموم يدلان على محاط به فكان فيهما معنى التبع، (والنفس، والعين) ليس فيهما معنى التبع، فكان تقديمهما أولى"[٤]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

---

(١) سورة يوسف، الآية ٨٥.

(٢) أسرار العربية، ص١٥٠.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق، ص١٥٢.

٢-٤١ علة كون (أجمع، وجمعاء، وجُمع) غير مصروفة. ص١٥٢.

٤٢- الباب الرابع والأربعون: باب الوصف. ص١٥٥ - ١٥٦.

١-٤٢ علة عدم وصف المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، وكذلك سائرها: عرض ابن الأنباري هذه المسألة في صورة سؤال، فقال: "فإن قيل: فلم لم توصف المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، وكذلك سائرها؟"[١]. وأجاب بقوله: "قيل: أن المعرفة ما خص الواحد من جنسه، والنكرة ما كان شائعاً في جنسه، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون شائعاً مخصوصاً، وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، كان في وصف الواحد بالاثنين، أو الاثنين بالجمع، أشد استحالة، وكذلك سائرها"[٢]. وهذا النوع من التعليل تظهر فيه قوة الحجة، وجودة الاستدلال، وقرب المأخذ والمبتغى.

٤٣- الباب السابع والأربعون: باب العطف. ص١٥٩ - ١٦١.

١-٤٣ علة كون الواو أصل حروف العطف: قال: "فلم كان أصل حروف العطف الواو؟" قيل: "لأن الواو لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط، وأما غيرها من الحروف فيدل على الاشتراك، وعلى معنى زائد. وإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، والباقي بمنزلة المركب، والمفرد أصل للمركب"[٣]. وهذا النوع من التعليل تظهر فيه قوة المنطق، وجودة الاستدلال، وقرب المأخذ.

٢-٤٣ علة جواز استعمال (بل) بعد النفي كـ(لكن)، وعدم جواز استعمال (لكن) بعد الإثبات كـ(بل). ص١٦٠.

٤٤- الباب الثامن والأربعون: باب ما لا ينصرف. ص١٦١ - ١٦٤.

١-٤٤ علة عدم امتناع الصرف بعلة واحدة: قال ابن الأنباري: "فإن قيل: فلم لم يمتنع الصرف بعلة واحدة؟ قيل: لأن الأصل في الأسماء الصرف، ولا

---

(١) أسرار العربية، ص١٥٦.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المرجع السابق، ص١٥٩.

تمتنع من الصرف بعلة واحدة لأنها لا تقوى على نقله عن أصله، إلا أن تكون العلة تقوم مقام علتين، فحينئذٍ تمنع من الصرف بعلة واحدة، لقيام علة مقام علتين"[1]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالتخييل والرجم بالغيب.

٢-٤٤ علة منع ما لا ينصرف التنوين والجر. ص١٦٢.

٣-٤٤ علة حمل الجر على النصب في ما لا ينصرف. ص١٦٢.

٤-٤٤ علة دخول ما لا ينصرف الجر مع الألف واللام، أو الإضافة. ص١٦٤.

٤٥- الباب التاسع والأربعون: باب إعراب الأفعال وبنائها. ص١٦٤ - ١٧٠.

١-٤٥ علة كون الأفعال ثلاثة: قال: "إن قال قائل: لم كانت الأفعال ثلاثة: (ماض وحاضر ومستقبل)؟ قيل: لأن الأزمنة ثلاثة، ولما كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة: ماض، حاضر، ومستقبل"[2]. وهذا النوع من التعليل ينم عن سلامة الترتيب ودقته في بعد النظر وجلاء الفكرة.

٢-٤٥ علة بناء الفعل الماضي على حركة، وعلة كون الحركة فتحة. ص١٦٤.

٣-٤٥ علة إعراب الفعل المضارع. ص١٦٧.

٤-٤٥ علة إثباتهم الواو والياء والألف ساكنة في حالة الرفع في قولهم: (هو يغزو، ويرمي، ويخشى)، وحذفها في حالة الجزم، وفتح الواو والياء في حالة النصب، فسوّوا في (يخشى) بين النصب والرفع، ص١٦٧ - ١٦٨.

٥-٤٥ علة إعراب الخمسة الأمثلة بثبوت النون في حالة الرفع، وبحذفها في حالتي النصب والجزم. ص١٦٨.

٦-٤٥ علة استواء النصب والجزم في قولهم: (أنت تفعلين) للواحدة، وليس في الأسماء الآحاد ما حمل نصبه على جره، ص١٦٩.

٤٦- الباب الخمسون: باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل. ص١٧٠-١٧٢.

١-٤٦ علة وجوب أن تعمل (أن، ولن، وإذن، وكي) النصب: عرض ابن الأنباري هذه المسألة في صورة سؤال فقال: "إن قال قائل: لم وجب أن تعمل (أن،

---

(١) أسرار العربية، ص١٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٦٤.

ولن، وإذن، وكي) النصب؟"[1] وأجاب بقوله: "قيل: إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل، ووجب أن يكون عملها النصب لأن (أنْ) الخفيفة تشبه (أنّ) الثقيلة، و(أنّ) تنصب الاسم، فكذلك (أنْ) هذه يجب أن تنصب الفعل، وحُملت (لن، وإذن، وكي) على (أنْ)، وإنما حملت عليها لأنها تشبهها، ووجه الشبه بينهما أنّ (أنْ) الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها"[2]. وهذا النوع من التعليل في شيء من التخييل.

٢-٤٦ علة وجوب تقدير (أنْ) بعد كي، وبعد الفاء، والواو، وأو، واللام، وحتى، دون أخواتها. ص١٧١ - ١٧٢.

٤٧- الباب الحادي والخمسون: باب حروف الجزم. ص١٧٢ - ١٧٣.

١-٤٧ علة وجوب أن تعمل (لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي) في الفعل المضارع الجزم. ص١٧٢.

٢-٤٧ علة نقل الفعل الماضي إلى لفظ المضارع مع (لم) مع أن الأصل فيها الدخول على الماضي: قال: "فإن قيل: فإذا كان الأصل في (لم) أن تدخل على الماضي، فلم نقل إلى لفظ المضارع؟ قيل: لأن (لم) يجب أن تكون عاملة، فلو لزم ما بعدها الماضي لِمَا تبيّن عملها، فنقل الماضي إلى المضارع ليتبين عملها"[3]. وهذا النوع من التعليل تظهر فيه جودة الأدلة، وحسن العبارة، وقرب المؤدى.

٤٨- الباب الثاني والخمسون: باب الشرط والجزاء. ص١٧٣ - ١٧٥.

١-٤٨ علة حمل (إنْ) الجزم في الفعل المضارع: قال: "إن قال قائل: لم عملت (إن) الجزم في الفعل المضارع؟ قيل: إنما عملت لاختصاصها، وعملت الجزم لأنها تقتضي جملتين: الشرط والجزاء، فلطول ما تقتضيه اختير لها

---

(١) أسرر العربية، ص١٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٠.

(٣) المرجع السابق، ص١٧٢ - ١٧٣.

الجزم، لأنه حذف وتخفيف"[1]. وهذا النوع من التعليل ينم عن فهم تام، وإدراك لُغوي سليم.

٤٩- الباب الثالث والخمسون: باب المعرفة والنكرة. ص١٧٥ - ١٧٧.

١-٤٩ علة كون المرفوع والمنصوب ضميرين متصلاً ومنفصلاً، وعدم كون المجرور كذلك. ص١٧٦.

٢-٤٩ علة بناء الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف: قال متسائلاً كعادته: "فإن قيل: فلم بُني الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف؟"[2] وأجاب بقوله: "قيل: أما المضمر فإنما بني لأنه أشبه الحرف، لأنه جُعل دليلاً على المُظهر، فإذا جُعل علامة على غيره أشبه تاء التأنيث، فقد أشبه الحرف، وإذا أشبه الحرف فيجب أن يكون مبنياً. وأما المبهم، وهو اسم الإشارة، فإنما بني لتضمنه معنى حرف الإشارة"[3]. وهذا النوع من التعليل أشبه بالحلم والتخيل.

٥٠- الباب السابع والخمسون: باب أسماء الصلات. ص١٩٠ - ١٩٣.

١-٥٠ علة تسمية (الذي، والتي، ومن، وما، وأيّ) أسماء الصلات: قال: "إن قال قائلٌ: لم سمي (الذي، والتي، ومن، وما، وأيّ) أسماء الصلات؟" قيل: "لأنها تفتقر إلى صلات توضحها وتبينها، لأنها لا تُفهم معانيها بأنفسها، ألا ترى أنك لو ذكرتها من غير صلة، لم تُفهم معانيها، حتى تضم إلى شيء بعدها، كقولك: (الذي أبوه منطلق)، أو (الذي انطلق أبوه) وكذلك (التي أخوها ذاهب)، و(التي ذهب أخوها)، وكذلك سائرها"[4]. وهذا النوع من التعليل تظهر فيه حجية المنطق، وحسن الاستدلال، وقرب المرامي.

٢-٥٠ علة إدخال (الذي والتي) في الكلام. ص١٩١.

٣-٥٠ علة وجوب العائد من الصلة إلى الموصول. ص١٩١.

---

(١) أسرار العربية، ص١٧٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٧.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق، ص١٩١ - ١٩١.

٤-٥٠ علة حذف العائد في قوله تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً)[١]. ص١٩١.

٥-٥٠ علة بناء أسماء الصلات. ص١٩٣.

٦-٥٠ علة إعراب (أيّ) دون سائر أخواتها. ص١٩٣.

٥١- الباب الثامن والخمسون: باب حروف الاستفهام. ص١٩٣ - ١٩٥.

١-٥١ علة إقامة العرب بعض الأسماء والظروف مقام حروف الاستفهام: قال: "فإن قيل: فلم أقامت العرب هذه الأسماء والظروف مقام حروف الاستفهام؟ قيل: إنما أقاموها مقام حروف الاستفهام توسعاً في كلامهم"[٢]. وهذا النوع من التعليل ينم عن جلاء القريحة،وإعراب السليقة.

٢-٥١ علة إقامة هذه الكلم مقام حرف واحد، وهو همزة الاستفهام، وهم: يتوخون الإيجاز والاختصار في الكلام. ص١٩٤ - ١٩٥.

٣-٥١ علة كونها مبنية ما عدا (أيّ). ص١٩٥.

٥٢- الباب التاسع والخمسون: باب الحكاية. ص١٩٥ - ١٩٧.

١-٥٢ علة دخول الحكاية الكلام: قال: "إن قال قائل: لم دخلت الحكاية الكلام؟ قيل: لأنها تزيل الالتباس، وتزيد التوسع في الكلام"[٣]. وهذا النوع من التعليل ينم عن صفاء الذهن والتمكن اللّغوي.

٢-٥٢ علة خص أهل الحجاز الحكاية بالاسم والعلم والكنية. ص١٩٦.

٣-٥٢ علة رفع أهل الحجاز مع العطف والوصف. ص١٩٦.

٥٣- الباب الستون: باب الخطاب. ص١٩٧ - ١٩٩.

١-٥٣ علة تقدم المشار إليه الغائب: قال:"فإن قيل: فلم قدم المشار إليه الغائب؟ قيل: عناية بالمسؤول عنه"[٤]. وهذا النوع من التعليل فيه تكمن البراعة اللغوية.

٢-٥٣ علة كسر اللام في (ذلِك) وحدها. ص١٨٨.

---

(١) سورة الفرقان، الآية ٤١.

(٢) أسرار العربية، ص١٩٤.

(٣) المرجع السابق، ص١٩٥.

(٤) أسرار العربية، ص١٩٨.

٥٤- الباب الحادي والستون: باب الألِفات. ص١٩٩ - ٢٠٢.

١-٥٤ علة فتح الهمزة مع لام التعليل وألف (ايمن): عرض ابن الأنباري هذه المسألة في صورة سؤال قال: "فإن قيل: فلم فتحت الهمزة مع لام التعريف، وألف (ايمن)؟"[١]. وأجاب بقوله: "قيل: أما الهمزة مع لام التعريف ففتحت لثلاثة أوجه: أحدها: أن الهمزة لما دخلت على لام التعريف وهي حرف أرادوا أن يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل. والوجه الثاني: أن الحرف أثقل، فاختاروا له الفتحة لأنها أخف الحركات. والوجه الثالث: أن الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام، فاختاروا لها أخف الحركات وهو الفتح. وأما همزة (ايمن) فإنما بنيت على الفتح لوجهين: أحدهما: أن الأصل فيها أن تكون همزة قطع مفتوحة، فإذا وصلت لكثرة الاستعمال، بقيت حركتها على ما كانت عليه، والثاني: أنها فتحت لأن هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو (الواو) فلما ناب عن الحرف شبه بالحرف وهو لام التعريف، فوجب أن تفتح همزته كما فتحت مع لام التعريف"[٢]. وهذا النوع من التعليل يبدو فيه الإحساس المرهف، والملكة اللغوية.

٢-٥٤ علة فتح حرف المضارعة في الثلاثي وضمه من الرباعي. ص٢٠١.

٥٥- الباب الثاني والستون: باب الإمالة. ص٢٠٢ - ٢٠٤.

١-٥٥ علة إدخال الإمالة في الكلام: قال: "فإن قيل: فلم أدخلت الإمالة الكلام؟ قيل: طلباً للتشاكل، لئلا تختلف الأصوات فتتنافر"[٣]. وهذا النوع من التعليل ينم عن جواهر الإحساس المبدع بلغته السليمة.

٢-٥٥ علة منع حروف الاستعلاء والإطباق الإمالة. ص٢٠٣.

٣-٥٥ علة جواز الإمالة في (بلى ويا في النداء). ص٢٠٤.

٥٦- الباب الثالث والستون: باب الوقف. ص٢٠٤ - ٢٠٧.

---

(١) أسرار العربية ص٢٠٠.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المرجع السابق، ص٢٠٢.

١-٥٦ علة إبدالهم من التنوين ألفاً في حال النصب، وعدم إبدالهم منه واواً في حال الرفع ولا ياء في حال الجر: قال: "فإن قيل: فلم أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب، ولم يبدلوا من التنوين واواً في حال الرفع، ولا ياء في حال الجر؟ قيل: لوجهين: أحدهما: إنما أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب لخفة الفتحة، بخلاف الرفع والجر، فإن الضمة والكسرة ثقيلتان. والوجه الثاني: أنهم لو أبدلوا من التنوين واواً في حالة الرفع لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اسمٌ متمكن في آخره واو قبلها ضمة، وليس في كلام العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة. ولو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجر، لكان ذلك يؤدي إلى أن تلتبس بياء المتكلم، فلذلك لم يبدلوا منه ياءً"[١]. وهذا النوع من التعليل ينم عن حساسيته المرهفة ولغته الرصينة.

٢-٥٦ علة عدم جواز الإشمام في حال الجر. ص٢٠٥.

٥٧- الباب الرابع والستون: باب الإدغام. ص٢٠٧ - ٢١٢.

١-٥٧ علة جواز إدغام الباء في الميم لتقاربهما، وعدم جواز إدغام الميم في الباء: قال: "فإن قيل: فلم جاز أن تدغم الباء في الميم لتقاربهما، ولا يجوز أن تدغم الميم في الباء؟ قيل: إنما لم يجز أن تدغم الميم في الباء، نحو: (أكرم بكراً)، كما يجوز أن تدغم الباء في الميم نحو: (أصحب مطراً) لأن الميم فيها زيادة صوت وهي الغنة، فلو أدغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها، بخلاف الباء، فإنه ليس فيها غنة تذهب بالإدغام"[٢]. وهذا النوع من التعليل فيه إحساس العالم اللّغوي المتمكن.

---

(١) أسرار العربية، ص٢٠٥.

(٢) المرجع السابق، ص٢١٠.

المبحث الثاني
سرده لعلل النحويين دون ترجيح علّة منها

تطرق ابن الأنباري في عرضه لعلل النحويين في كتابه "أسرار العربيـــة" إلى آراء النحويين بأساليب أربعة أساسية: منها أن يعرض آراء عدد من النحاة في المسألة المحددة من دون أن يعقب على ذلك أو يرجح رأياً على آخر، وذلك كمـــا في تعليله لدخول التنوين في الكلام.

عرض ابن الأنباري هذه المسألة في صورة سؤال فقال: "فإن قيل: فلمـــاذا دخل التنوين الكلام؟"(١) فأجاب بقوله: "قيل: اختلف النحويون فـــي ذلـك، فذهـب سيبويه إلى أنه دخل الكلام علامةً للأخف عليهم، والأمكن عندهم. وذهب بعضـــهم إلى أنه دخل فرقاً بين الاسم والفعل. وذهب آخرون إلى أنه دخل فرقـــاً بيـــن مـــا ينصرف وما لا ينصرف"(٢).

يدخل التنوين الكلام لثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: الفرق بين المتمكن الخفيف في الأسماء، وبين الثقيل الـــذي ليس بمتمكن، كذلك قال سيبويه(٣): "فالتنوين علامةً للأمكن عندهم والأخف عليـهم، وتركه علامة لما يستثقلون"(٤). فسيبويه جعل التنوين فارقاً بين المتصـــرف مـــن الأسماء وغير المتصرف، وجعله لازماً للمتصرف لخفته.

وقد ذهب نحاة آخرون إلى هذا القول فقالوا: إنه دخل فرقاً بين ما ينصـرف وما لا ينصرف(٥).

---

(١) أسرار العربية، ص٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص٣٩ – ٤٠.

(٣) قال سيبويه: "وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هـــي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون". الكتاب، ١/٢٠ – ٢١.

(٤) الكتاب، ١/٢٢.

(٥) أسرار العربية، ص٤٠.

وقال الفراء: "التنوين فارق بين الأسماء والأفعال. فقيل له: فهلا جعل لازماً للأفعال؟ فقال: الأفعال ثقيلة، والأسماء خفيفة، فجعل لازماً للأخف"[1].

وقال بعض الكوفيين: "التنوين فاصل بين المفرد والمضاف"[2]. وهذا أحد المعاني التي يدخلها التنوين.

والمعنى الثاني الذي يدخل التنوين من أجله، هو أن يكون عوضاً عن محذوف من الكلمة. وذلك مثل التنوين اللاحق لجوارٍ وسوارٍ وغواشٍ وقواصٍ. فإنه عوض عن الياء المحذوفة في الرفع والجر، ويسمى تنوين العوض.

والمعنى الثالث: هو أن يكون فرقاً بين المعرفة والنكرة في بعض الأسماء خاصةً، وهي الأسماء المبنية التي في أواخرها زوائد من الألفاظ الأعجمية، نحو: عمرويهِ وبكرويهِ وسيبويهِ، وما أشبه ذلك، فيقولون: هذا عمرويهِ وبكرويهِ، ورأيت عمرويهِ وبكرويهِ، ومررت بعمرويهِ وبكرويهِ، بدون تنوين، فإذا أرادوا تنكيرها نونوها، فقالوا: هذا عمرويه ومررت بعمرويهٍ آخر. وهذا النوع من التنوين يسمى تنوين التنكير[3].

وأخلص في هذه المسألة إلى أن ابن الأنباري أورد في تعليله لهذه المسألة آراء عدد من النحاة دون أن يعقب عليها، أو يرجح رأياً على آخر، ولربما يرجع ذلك إلى عدم تكافؤ الأدلة أو لعدم وجود الدليل أحياناً. وتلك الآراء جميعاً تدور حول المعنى الأول الذي يدخل التنوين من أجله، وهو الفرق بين المتمكن الخفيف في الأسماء، وبين الثقيل الذي ليس بمتمكن. وهذه علة عقلية.

ومن ذلك أيضاً سرده لعلل النحويين في مسألة: هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء أو حركات البناء أصل لحركات الإعراب؟ وقد أجاب عن هذا

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ص٩٧.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص٩٧ – ٩٩، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، محمد علي الصبان، ٣٤/١ – ٣٥، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، خالد بن عبد الله الأزهري، ٣٣/١ – ٣٤، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.

السؤال بقوله: "قيل: اختلف النحويون في ذلك. فذهب بعض النحويين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل وأن حركات البناء فرع عليها، لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل، فكانت أصلاً، والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف وهي الفرع فكانت فرعاً. وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل، وحركات الإعراب فرع عليها، لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها، وحركات الإعراب تزول وتتغير، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير"[1]. وهذه علة عقلية.

ومن ذلك أيضاً ما فعل بصدد إسقاط الياء أو إثباتها من الاسم المنقوص المرفوع والمجرور في حالة الوقف. وقد عرض هذه المسألة بقوله: "فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب، كان لك فيه مذهبان: إسقاط الياء، وإثباتها"[2]. ثم يذكر لنا اختلاف النحويين في ذلك بقوله: "واختلف النحويون في الأجود منهما، فذهب سيبويه إلى أن حذف الياء أجود إجراءً للوقف على الوصل، لأن الوصل هو الأصل، وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود، لأن الياء إنما حذفت لأجل التنوين، ولا تنوين في الوقف، فوجب رد الياء. وقد قرأ بعض القراء قوله تعالى: (مَا عِنْدَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ)[3] بغير ياء، وقد قرأ بعضهم بياء"[4]. وهذه علة لغوية، إذ أنه استشهد فيها بآية من كتاب الله الكريم.

ومن ذلك أيضاً ما فعله بصدد علة دخول النون في التثنية والجمع. وقد عرض هذه المسألة كعادته متسائلاً: "فإن قيل: فلم أدخلت النون في التثنية والجمع؟"[5]. وأجاب بقوله: "قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه إلى أنها بدل من الحركة والتنوين، وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون على ثلاثة

---

(١) أسرار العربية، ص٣٢ - ٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص٤١.

(٣) سورة النحل، الآية ٩٦.

(٤) أسرار العربية، ص٤١.

(٥) المرجع السابق، ص٤٩.

أضرب: فتارة تكون بدلاً من الحركة والتنوين، وتارة بدلاً من الحركة دون التنوين، وتارة تكون بدلاً من التنوين دون الحركة، فأما كونها بدلاً من الحركة والتنوين ففي نحو: رجلان، وفرسان، وأما كونها بدلاً من الحركة دون التنوين ففي نحو: الرجلان، والفرسان، وأما كونها بدلاً من التنوين فقط ففي نحو: رحيان وعصوان. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها زيدت للفرق بين التثنية والواحد المنصوب في نحو قولك: رأيت زيداً"[1]. وهذه علة عقلية.

ومن هذا الضرب أيضاً سرده لعلل النحويين في اختلافهم في الظرف إذا كان مقدماً على المبتدأ نحو: (عندك زيد)[2]. قال: "فذهب البصريون إلى أنه في موضع الخبر كما لو كان متأخراً، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه"[3]. وهذه أيضاً علة عقلية.

ومن ذلك أيضاً ما فعل بصدد نقل المصدر وجعله مفعولاً إذا أقيم مقام الفاعل. وقد عرض هذه المسألة بقوله: "فإن قيل: فالمصدر لا يتضمن حرف الجر، فهل ينقل أو لا؟"[4]. ثم ذكر اختلاف النحويين في هذه المسألة بقوله: "قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنه لا ينقل، لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة، وذهب آخرون إلى أنه ينقل، واستدلوا على ذلك من وجهين: أحدهما: أن الفعل لابد له من الفاعل، والمصدر لو لم يذكر لكان الفعل دالاً عليه بصيغته، فصار وجوده وعدمه سواء، والفاعل لابد له منه، فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة المفعول الذي لا يستغنى بالفعل عنه. والوجه الثاني: أن المصدر إنما يذكر تأكيداً للفعل، ألا ترى أن قولك: (سرت سيراً) بمنزلة قولك: (سرت سرتُ)، فكما لا يجوز أن يقوم الفعل مقام الفاعل، فكذلك لا يجوز أن يقوم

---

(١) أسرار العربية، ص٤٩ – ٥٠.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٥١ – ٥٥.

(٣) أسرار العربية، ص٥٧.

(٤) المرجع السابق، ص٦٨.

(سرت سرتُ)، فكما لا يجوز أن يقوم الفعل مقام الفاعل، فكذلك لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلته، فلهذا وجب نقل المصدر"[1]. وهذه علة عقلية.

ومن ذلك أيضاً سرده لعللهم في اختلافهم في الغالب على حبذا أهو الاسمية أم الفعلية؟ وأجاب بقوله: "قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب أكثرهم إلى أن الغالب عليها الاسمية، وذلك لأن الاسم أقوى من الفعل، فلما رُكب أحدهما مع الآخر كان التغليب للأقوى الذي هو الاسم دون الأضعف الذي هو الفعل، وذهب بعضهم إلى أن الغالب عليها الفعلية، وذلك لأن الجزء الأول منها فعل، فغلب عليها الفعلية، لأن القوة للجزء الأول، وذهب آخرون إلى أنها لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية، بل هي جملة مركبة من فعل ماض، واسم هو فاعل، فلا يغلب أحدهما على الآخر"[2]. وهذه علة عقلية.

ومن أمثلة هذا الأسلوب أيضاً سرده لعلل النحويين في المسائل الآتية:

- هل يجوز الاقتصار في (ظن وأخواتها) على الفعل والفاعل؟ ص٩٨.
- تعريف المعرف بالألف واللام. ص١٧٦ - ١٧٧.
- اختلافهم في مراتب المعارف. ص١٧٧.
- ضم الهمزة في نحو: (اُدخل)، وكسرها في نحو: (اِضرب)، وما أشبه ذلك. ص٢٠٠ - ٢٠١.

وهي جميعها علل عقلية.

---

(١) أسرار العربية، ص٦٨ - ٦٩.

(٢) المرجع السابق، ص٧٥.

المبحث الثالث
موافقاته الضمنية مشفوعة بالتعليل

الطريقة الثانية التي اتبعها ابن الأنباري في التعليل هي أن يعرض الـــرأي مقروناً بالموافقة الضمنية مشفوعة بالتعليل. وقد سلك في موافقاته الضمنيـــة هـــذه مسلكين:

المسلك الأول: أن يعرض آراء عدد من النحويين في المسألة المحددة، ثـــم يعرض رأياً نحوياً مصحوباً بموافقته الضمنية له، وذلك كما فعل بإزاء الســـيرافي بشأن الوقف على الاسم المقصور.

وقد عرض هذه المسألة بقوله: "فإن وقفت على شيء من هذا النصب، فقـــد اختلف النحويون فيه على مذاهب"(١). ثم ذكر تلك المذاهب بدءً بمذهـــب ســـيبويه قائلاً: "فذهب سيبويه إلى أن الوقف في حالة الرفع والجر على الألف المبدلة مـــن الحرف الأصلي، وفي حالة النصب على الألف المبدلة من التنوين حملاً للمعتـــل على الصحيح"(٢). ثم ذكر مذهب أبي عثمان المازني بقوله: "وذهب أبـــو عثمـــان المازني إلى أن الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من التنوين، لأنـــهم إنما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح، لأنه يؤدي إلى الألف التـــي هـــي أخف الحروف، ولم يبدلوا في حالة الرفع والجر لأنه يفضي إلى الثقـــل واللبـــس، وهو غير موجود هنا، لأن ما قبل التنوين هاهنا لا يكون إلا مفتوحاً، فأبدلوا منـــه ألفاً، لأنه لا يجلب ثقلاً ولا يجلب لبساً"(٣). ثم ذكر مذهب أبـــي ســـعيد الســـيرافي بقوله: "وذهب أبو سعيد السيرافي بقوله إلى أن الوقف في الأحوال الثلاثـــة علـــى الألف المبدلة من الحرف الأصلي، وذلك لأن بعض القراء يميلونـــها فـــي قولـــه تعالى: (أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى)(٤) ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت هاهنـــا

---

(١) أسرار العربية، ص٤٢.

(٢) المرجع السابق، ص٤٢ – ٤٣.

(٣) المرجع السابق، ص٤٣.

(٤) سورة طه، الآية ١٠.

إمالتها"[1]. وأخيراً ذكر ابن الأنباري موافقته الضمنية لرأي أبي سعيد السيرافي مشفوعة بالتعليل وذلك بقوله: "ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو: رأيت عمراً، لكان غير جائز؟ فلما جازت الإمالة هاهنا، دل على أنها مبدلة من الحرف الأصلي لا من التنوين"[2]. وهذه علة عقلية.

المسلك الثاني: أن يعرض رأياً وتعليلاً لنحويينِ ثم يلتمس العذر لأحدهما، مما يعني ذلك أنه يوافق الرأي الآخر ضمنياً، وذلك كما فعل في التماس العذر للخليل بن أحمد في رأيه الذي خالف ما ذهب إليه كبار البصريين، وذلك في خلافه مع تلميذه سيبويه بشأن (لن) الناصبة: هل أصلها (لا أن)، أم أنها بمنزلة شيء على حرفين على الأصل؟

وقد عرض ابن الأنباري هذه المسألة بقوله: "وأما (لن) ففيها قولان، فذهب الخليل إلى أنها مركبة من كلمتين، وأصلها (لا أن)، فحذفوا الألف من (لا)، والهمزة من (أن) لكثرة الاستعمال، كقولهم: (ويل أمه، ويلمّه)، وركبوا إحداهما مع الأخرى، فصار (لن)"[3]. ثم ذكر القول الثاني، وهو قول سيبويه بقوله: وذهب سيبويه إلى أنها ليست مركبة من كلمتين، بل هي بمنزلة شيء على حرفين، ليس فيه زيادة، قال سيبويه: "ولو كانت على ما يقول الخليل، لما قلت: (أما زيداً فلن أضرب)، لأن ما بعد (أن) لا يعمل في ما قبلها"[4]. وأخيراً أتى ابن الأنباري بموافقته الضمنية لرأي سيبويه في شكل اعتذار لرأي الخليل بن أحمد، وذلك بقوله: "ويمكن أن يعتذر عن الخليل بأن يقال إن الحروف إذا رُكبت تغير حكمها بعد التركيب، عما كانت عليه قبل التركيب، ألا ترى أن (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها، وإذا ركبت مع (لا) ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها، فيقال: (زيداً هلا ضربت) فكذلك هاهنا؟ ويمكن أن

---

(١) أسرار العربية، ص٤٣.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) أسرر العربية، ص١٧٠.

(٤) الكتاب، ٣/٥.

يقال عن هذا أيضاً أن (هلّا) ذهب منها معنى الاستفهام، فجاز أن يتغير حكمها، وأما (لن) فمعنى النفي باقٍ فيها، فينبغي ألا يتغير حكمها"[1].

هذه المسألة ذكرها ابن الأنباري في (باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل)[2]، وهي (أن، ولن، وإذن، وكي)، ذكر فيها الخلاف الذي وقع بين الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه بشأن أصل (لن).

زعم الخليل بن أحمد أنها (لا أن)، ولكنهم حذفوا الألف من (لا) والهمزة من (أن)، وجعلت بمنزلة حرف واحد لكثرة الاستعمال، كما قالوا: (ويلمّه)، يريدون (وي لأمه)، وكما جعلوا (هلّا) بمنزلة حرف واحد، وإنما هي (هل) و(لا). وكذلك حكي عن الكسائي[3]. أما سيبويه فزعم أنه ليس فيها زيادة، وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين، وأنها في حروف النصب كـ(لم) في حروف الجزم، في أنه ليس في أي من الحرفين زيادة[4]. قال سيبويه: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له"[5].

وقال أبو سعيد السيرافي: "المختار قول غير الخليل والحجة فيه سوى ما ذكره سيبويه، لأنا إذا قلنا: لن أضرب زيداً كان كلاماً تاماً لا يحتاج إلى إضمار شيء، وإذا قلنا: لا أن أضرب زيداً لم يتم الكلام، لأن أن وما بعدها بمنزلة اسم واحد،

---

(١) أسرار العربية، ص١٧٠ – ١٧١.

(٢) الباب الخمسون من كتاب "أسرار العربية"، ص١٧٠ – ١٧٣.

(٣) انظر: كتاب سيبويه، ٤٠٧/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ٦٩٢/١، ط١، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، الكافية في النحو، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر، المعروف ابن الحاجب، شرحه رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، ٢٣٥/٢، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: حنا الفاخوري، ٤٦٤/١، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

(٤) انظر: كتاب سيبويه، ٤٠٧/١.

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

والاسم الواحد إذا وقع بعد لا احتاج معه إلى خبر، فليس لفظ (أن) وفقاً للفـــظ (لا أن) ولا معناها وفقاً لمعناها"[1].

وقال الفراء: "أصل (لن) و(لم) (لا)، فأبدل الألف نوناً في أحدهما، وميمـــاً في الآخر"[2]. ولا دليل على قوله هذا.

---

(١) الكافية في النحو، ٢/٢٣٥.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المبحث الرابع
التعليل بين البصريين والكوفيين
من وجهة نظر ابن الأنباري

المسلك الثالث الذي سلكه ابن الأنباري في عرضه لآراء وعلل النحويين يتمثل في تناوله لعلل البصريين والكوفيين. وقد تعرض في "أسرار العربية" لعدد من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين التي بها عدد من الآراء والعلل النحوية. وهو يهتم بشكل لافت لآراء سيبويه. وفي معظم الأحوال التي أورد فيها رأي سيبويه كان يعتبره الرأي الصحيح. أما موقفه من الكوفيين فكان سلبياً وهجومياً، وقد حرص في كل مسألة على نقض آرائهم وتفنيدها، ما عدا استثناءات نادرة لم نجد منها سوى واحدة، وهي بشأن: هل يجوز تقديم خبر (ليس) عليها؟ وقد عرض ابن الأنباري هذه المسألة كعادته متسائلاً: "فإن قيل: هل يجوز تقديم خبر (ليس) عليها"[1]. وأجاب بقوله: "قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه، لأنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها، جاز تقديم خبرها عليها نفسها"[2]. ثم يختار ابن الأنباري وللمرة الوحيدة رأي الكوفيين مصحوباً بعلته، وذلك بقوله: "والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون، لأن (ليس) فعل لا يتصرف، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه، وإذا لم يكن متصرفاً في نفسه، لم يتصرف عمله"[3]. ثم يذهب إلى فساد رأي البصريين مصحوباً بعلته أيضاً، وذلك بقوله: "وأما قولهم: إنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها، جاز تقديم خبرها عليه ففاسد، لأن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجه عن كونه متأخراً عنها، وتقديم

---

(١) أسرار العربية، ص٨٩.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

خبرها عليها يوجب كونه متقدماً عليها، وليس من ضرورة أن يعمل الفعل في ما بعده، ويجب أن يعمل في ما قبله"[1].

وقد اتبع ابن الأنباري في هذا المسلك ثلاثة أساليب بني عليها تقسيم المبحث إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

(١) أسرار العربية، ص٨٩.

أولاً: انتصاره الصريح لرأي البصريين:

وهو أن يعرض ابن الأنباري رأي البصريين والكوفيين في المسألة الواحدة، ثم يذهب إلى صحة رأي البصريين وفساد رأي الكوفيين، وذلك كما فعل في علة تسمية الاسم اسماً. وقد ذكرها في الباب الأول[1] في صورة سؤال فقال: "لم سمي الاسم اسماً؟"[2]، فأجاب بقوله: "قيل: اختلف فيه النحويون، فذهب البصريون إلى أنه سمي اسماً لوجهين: أحدهما أنه سما على مسماه، وعلا على ما تحته من معناه، فسمي اسماً لذلك. والوجه الثاني: أن هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب: فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم، نحو: (زيدٌ قائمٌ) ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو: (قام زيدٌ) ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف نحو: (هل وبل) وما أشبه ذلك". فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع"[3]. هذا التعليل العقلي المنطقي هو خلاصة رأي البصريين في ما ذكره ابن الأنباري الذي يستطرد فيذكر البنية الأصلية الصرفية لكلمة اسم وما حدث فيه من حذف وتعويض. ثم يذكر رأي الكوفيين بقوله: "وذهب الكوفيون إلى أنه سمي اسماً لأنه سمة على المسمى يعرف بها، والسمة العلامة"[4]. هكذا أوجز رأي الكوفيين في المسألة. وقبل المناقشة والترجيح شفع هذا الخلاف المنطقي العقلي في التعليل لتسمية الاسم اسماً بخلاف آخر في الصرف يتعلق بالكلمة وهو: هل المحذوف من الكلمة لامها كما يرى البصريون أو فاؤها كما يرى الكوفيون، فيكون وزن الكلمة (افع) على الأول، لأن أصلها (سمو) فحذفت الواو وهي لام الكلمة، وعوض عنها همزة الوصل في أولها فصار (اسم). وعلى الثاني وزنها (اعل)، لأن أصلها (وسم) فحذفت الواو التي هي لام الكلمة وعوض عنها كذلك همزة الوصل في أولها فصار (اسم). وبهذا يتضح أنهم متفقون على شيئين: أولهما: أن المحذوف واو، ثانيهما: أن العوض عنه هو همزة الوصل في أول الكلمة، وإنما الخلاف

---

(١) باب علم ما الكلم – وهو عنوان مأخوذ من الكتاب لسيبويه، إذ هو بنصه عنوان الباب الأول من الكتاب. ينظر في هذه المسألة: الإنصاف، ١/٤ – ١٠

(٢) أسرار العربية، ص٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص٢٣ – ٢٤.

(٤) المرجع السابق، ص٢٤.

الخلاف بينهم في موقع المحذوف من الميزان الصرفي أهو اللام أم الفاء؟ وهذا خلاف لا طائل تحته كما ترى[1].

وبعد هذا الاستطراد الصرفي الطويل الذي لا يدخل ضمن الإجابة على السؤال الذي استهل به المسألة، يرجح ابن الأنباري رأي البصريين أولاً غير مستبعد أن يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحاً من ناحية المعنى، ولكنه يراه فاسداً من ناحية التصريف، فينبري لبيان فساده من أربعة أوجه، دون أن يذكر ما يرجح أو يؤكد صحة مذهب البصريين. ولعله يرى أن إقامة الدليل على فساد رأي الكوفيين في المسألة تكفي في إثبات صحة الرأي البصري في المسألة.

والأدلة الصرفية الأربعة التي يرى أنها تبطل مذهب الكوفيين في المسألة أولها: التصغير، إذ قالوا فيه (سُمَيٌّ)، ولم يقولوا (وُسَيْمٌ)، ولا خلاف في أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. والثاني: جمع التكسير، إذ قالوا فيه (أسماء)، ولم يقولوا (أوسام)، وجمع التكسير كالتصغير يرد الأشياء إلى أصولها إجماعاً. والثالث: إسناد فعله إلى تاء المتكلم أو نحوها، إذ يقال فيه: (أَسْمَيْتُه)، ولا يقال فيه: وَسَمْتُهُ"[2]. وإسناد الفعل الناقص إلى الضمير يرده كذلك إلى أصله، كما قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - في الشاطبية:

وَتَثْنِيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وإِنْ *** رَدَدْتَ إليك الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلا[3]

الرابع: التعويض بهمزة الوصل في أول الكلمة وهذا مما هو متفق عليه بين المذهبين في المسألة كما سبق. وهذا التعويض إنما يكون فيما حذف منه اللام لا الفاء كما في نحو (ابن). ثم يستطرد ابن الأنباري في ذكر أدلة أخرى لا تبعد عما سبق، وكلها تدل على صحة رأي البصريين في المسألة كما تدل في الوقت ذاته على بطلان ما ادعاه الكوفيون أو فساده على حد تعبيره [4].

ثم يختم ابن الأنباري كلامه الطويل في هذه المسألة باستطراد آخر ذكر فيه لغات العرب في كلمة (اسم)، وقد أوصلها بعضهم إلى ثماني عشرة لغة، كما تحدث

---

(١) انظر: أسرار العربية، ص٢٤.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٢٤ - ٢٥.

(٣) متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات العشر، القاسم بن فيرة بن خلف ابن أحمد الشاطبي الرعيني، ص٤٧، د.ط، محمد علي صبيح وأولاده، مصر، د.ت.

(٤) انظر: أسرار العربية، ص٢٥ - ٢٦.

فيه عن حركة همزة الوصل وتناسقها مع حركة السين من الناحية الصوتية في اللهجات العربية الكثيرة الواردة في الكلمة[1]. هكذا عرض ابن الأنباري التعليل في تسمية الاسم اسماً بهذا الكلام المفصل، والجدل الطويل الذي يبدو لنا من خلاله أنه يقدم السؤال على العلة ثم الإجابة ثم يرجح ما يراه راجحاً إن كان في المسألة خلاف، وهو في ذلك كله كثير الاستطراد والخروج عن الموضوع إلى مسائل لها صلة بالمسألة موضع التعليل من قريب أو بعيد.

ويبدو لنا من صنيع ابن الأنباري في هذه المسألة خاصةً وكتابه "أسرار العربية" عامة مدى الترف العلمي في عصره، فالمسألة برمتها قضية فلسفية مفترضة افتراضاً، ولو لم يثرها لما انتبه إليها أكثر دارسي العربية في العصور المختلفة. ومع ذلك فهي لا تخلو من فوائد علمية إلى جانب تدريب الذهن على البحث والنظر ونفض الغبار عنه باطّراح الكسل العقلي والجمود الفكري. وقد روي عن الخليل - رحمه الله - أنه قال: "لا يصل أحد من علم النحو ما يحتاج إليه، حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه"[2].

ويخلص البحث في هذه المسألة إلى أن ما أورده ابن الأنباري لا يدع مجالاً للشك في ترجيح ما ذهب إليه. وكان يكفي إثبات ذلك بدليل واحد مما ذكره، فكثرة الأدلة وطول الجدل في إبطال مذهب الكوفيين في المسألة أشبه شيء بقتل مجرم واحد محكوم عليه بالإعدام بصاروخ مثلاً. والله تعالى أعلم بالصواب.

ومن أمثلة انتصاره لرأي البصريين أيضاً مسألة: نعم وبئس اسمان هما أم فعلان[3]؟ وقد عرض ابن الأنباري هذه المسألة بقوله: "فإن قيل: هل نعم وبئس اسمان أم فعلان؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان[4] ماضيان لا يتصرفان، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أن الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالأفعال، فإنهم قالوا: نعما رجلين، ونعموا رجالاً، كما قالوا: قاما

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص٢٦.

(٢) الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ٣٧/١ - ٣٨. د.ط، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٣) انظر في هذه المسألة: الإنصاف، ٩٧/١ - ١٢٦.

(٤) هما فعلان أيضاً عند الكسائي من الكوفيين. وهما اسمان عند باقي الكوفيين. انظر: عدة السالك، حاشية أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ٢٧٠/٣، ط٥، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

وقاموا. والوجه الثاني: أن تاء التأنيث الساكنة التي لم يقلبها أحد من العرب هاء في الوقف، تتصل بهما، كما تتصل بالأفعال، نحو: نعمت المرأة، وبئست الجارية. والوجه الثالث: أنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة. وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان، واستدلوا على ذلك من خمسة أوجه: الوجه الأول أنهم قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما، وحرف الجر يختص بالأسماء. والوجه الثاني: أن العرب تقول: (يا نعم المولى ونعم النصير)، فنداؤهم نعم يدل على أنها اسم، لأن النداء من خصائص الأسماء. والوجه الثالث أنهم قالوا: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: (نعم الرجل أمس)، ولا (بئس الرجل غداً)، فلما لم يحسن اقتران الزمن بهما، دلّ على أنّهما ليسا بفعلين. والوجه الرابع: أنهما لا يتصرّفان، ولو كانا فعلين لكانا يتصرّفان، لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا، دلّ على أنهما ليسا بفعلين. والوجه الخامس: أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: نعيم الرجل زيد، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن: فعيل، فدل على صحة ما ذهبنا إليه، والصحيح ما ذهب إليه البصريون. وأما ما استدل به الكوفيون ففاسد"[1].وهذه علة عقلية.

ومن أمثلة هذا الضرب ما فعله بصدد المسائل الآتية:

- حروف الإعراب في الأسماء الستة، ص٤٣ - ٤٥.
- (أفعل) في التعجب فعل هو أم اسم؟ ص٧٧ - ٨٠.
- هل يجوز العطف على موضع خبر (إن ولكن) قبل ذكر الخبر؟ ص٩٥.
- (عليك وعندك ودونك) في الإغراء هل يجوز تقديم معمولاتها عليها أو لا؟ ص١٠٠ - ١٠١.
- هل الفعل مشتق من المصدر، أو المصدر مشتق من الفعل؟ ص١٠٣ - ١٠٤.
- ما العامل في المستثنى من الموجب النصب؟ ص١١٦ - ١١٧.
- هل تعتبر (حاشا) حرف جر أو فعلاً؟ ص١١٨ - ١١٩.
- علة إلحاق الميم المشددة في آخر اللهمّ. ص١٣٠ - ١٣١.

---

(١) أسرار العربية، ص٦٩ - ٧٢.

ثانياً: موافقاته الضمنية لآراء البصريين:

وهو أن يعرض ابن الأنباري رأي وعلل البصريين والكوفيين في مسألة واحدة، ثم يذهب إلى فساد رأي وعلل الكوفيين دون أن يذهب إلى صحة رأي البصريين، مما يعني ويدل على تقويته وتأييده وموافقته الضمنية لرأي البصريين.

وذلك كما فعل بصدد مسألة: هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي[1]؟ وقد عرض ابن الأنباري هذه المسألة كعادته متسائلاً: فإن قيل: "فهل يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف؟"[2]، وأجاب مبتدئاً بذكر رأي البصريين: "قيل اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترخيمه، وذلك لأن الترخيم إنما دخل في الكلام لأجل التخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف، فهو على غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف، لأن الحذف منه يؤدي إلى الإجحاف به"[3]. ثم يذكر رأي الكوفيين بقوله: "وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز ترخيمه إذا كان أوسطه متحركاً، وذلك نحو قولك في عنق: (يا عنُ) وفي كتف: (يا كتِ) وما أشبه ذلك لأن في الأسماء ما يماثلها ويضاهيها، نحو: (يد وغد، ودم) والأصل فيه (يدي، وغدو، ودمو) بدليل قولهم: (دموان) وقيل: (دميان) أيضاً، فنقصوها للتخفيف، فبقيت (يد، وغد، ودم) فكذلك هاهنا"[4]. ثم يذهب إلى فساد هذا الرأي بقوله: "وهذا فاسد من وجهين"[5] ثم يذكر الوجه الأول من أوجه الفساد بقوله: "أحدهما أن الحذف في هذه الأسماء قليل في الاستعمال، بعيد عن القياس. أما قلته في الاستعمال فظاهر، لأنها كلمات يسيرة معدودة، وأما بعده عن القياس، فلأن القياس يقتضي أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب ألفاً ولا يحذف، فلما حذف

---

(١) انظر في هذه المسألة الإنصاف، ١/٣٥٦ - ٣٦٠.

(٢) أسرار العربية، ص١٣٢.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

هاهنا من (دمو) دل على أنه على خلاف القياس"[1]. وأخيراً يذكر الوجه الثاني من أوجه الفساد بقوله: "والوجه الثاني: أنهم إنما حذفوا (الياء والواو) من (يد، وغد، ودم) لاستثقال الحركات عليها، لأن الأصل فيها (يديٌ، وغدوٌ، ودموٌ)، وأما في باب الترخيم فإنما وقع الحذف فيه على خلاف القياس، لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه، ولم يوجد هاهنا لأنه في غاية الخفة، فلا حاجة هنا إلى تخفيفه بالحذف"[2].

ذهب ابن الأنباري في هذه المسألة - كما رأينا من خلال العرض - إلى فساد رأي الكوفيين من وجهين، دون أن يذكر لنا صحة رأي البصريين، وهذا يعني موافقته الضمنية للرأي البصري الذي ذهب إلى عدم جواز ترخيم الثلاثي. وهذه علة لغوية.

مذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو (زيْد) أو تحرك نحو (حكَم)[3]. وذهب إلى هذا ابن عصفور بقوله: "لم يرخم ما كان على حرفين أو ثلاثة"[4]. وذهب الفراء والأخفش إلى جواز ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط[5]. أما الثلاثي الساكن الوسط، فحكى الأخفش وبعض الكوفيين جواز ترخيمه[6].

---

(١) أسرار العربية، ص١٣٢.

(٢) أسرار العربية، ص١٣٢.

(٣) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ٣٢٧/٣، د.ط، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، د.ت، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٧٥/٣، شرح التصريح على التوضيح، ١٨٥/٢ - ١٨٦، شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، ٣٦٣/١، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، ص٤٨، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤) المقرب، أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ص٢٥٥، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٥) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٧٥/٣.

(٦) انظر: شرح كافية ابن الحاجب، ٣٦٣/١.

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما فعله بصدد مسألة: هل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، نحو: قائمٌ زيد؟ "قيل: اختلف النحويون فيه، فذهب البصريون إلى أنه جائز، وذهب الكوفيون إلى أنه غير جائز، وأنه إذا تقدم عليه الخبر، يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله، وقالوا: لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لأدى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وذلك لا يجوز. وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد، وذلك لأن..."[1]. وهذه علة عقلية.

وأمثلة هذا الضرب كثيرة ومتعددة، وجميعها علل عقلية، منها المسائل الآتية:

- العامل في المفعول معه. ص١٠٨ - ١٠٩.
- هل يجوز ترخيم المضاف إليه؟ ص١٣٣ - ١٣٤.
- هل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن، نحو أن تقول في: (سيَطْر: يا سِبَ) أو لا؟ ص١٣٤.
- (كلا) و(كلتا) مثنيان لفظاً ومعنى، أو معنى فقط؟ ص١٥٢ - ١٥٤.
- هل يجوز توكيد النكرة؟ ص١٥٤ - ١٥٥.
- علة بناء فعل الأمر على الوقف. ص١٦٥ - ١٦٧.

ومن أسلوب ابن الأنباري في الذهاب إلى فساد رأي الكوفيين، أنه كان أحياناً يعرض رأي الكوفيين فقط في المسألة المحددة، ثم يذهب إلى فساده أو عدم صحته. وذلك كما فعل في مسألة: عمل (ما) في لغة أهل الحجاز، الرفع في الاسم، والنصب في الخبر. قال: "ذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب بحذف حرف الجر، وهذا فاسد، لأن ..."[2].

ومسألة: عمل (إن) وأخواتها النصب في الاسم، والرفع في الخبر. قال: "وقد ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر، وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، لأنها فرع على الفعل في العمل، فلا تعمل عمله،

---

(١) أسرار العربية، ص٥٦ - ٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص٩٠.

لأن الفرع أبداً أضعف من الأصل، فينبغي ألا تعمل في الخبر، وهذا ليس بصحيح، لأن ..." [1].

وابن الأنباري يخص كبار الكوفيين، مثل الفراء والكسائي، بنعوت فيها شيء من القوة والعنف، كأن يقول: هذا الرأي لا ينفك من ضعف أو أنه ظاهر الفساد أو أنه ليس بشيء. من ذلك قوله في رد رأي الكسائي بأن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله. قال: "فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع، لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده، لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول النواصب، وجزمه بدخول الجوازم، دل على أن الزائد ليس هو العامل"[2]. ويتابع في نفس الموضوع: "وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع، لأنه قال: لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، والرفع قبل النصب والجزم، فلهذا كان هذا القول ضعيفاً"[3].

ومن ذلك أيضاً ما فعله في مسألة العامل في الحال. قال: "وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل سواء كان العامل فيه فعلاً أو معنى فعل، وذلك لأنه... وهذا ليس بشيء" [4].

---

(١) أسرار العربية، ص٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص٣٦.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) أسرار العربية، ص١١٢.

ثالثاً: موافقاته لرأي سيبويه:

وهو أن يعرض ابن الأنباري طائفة من الآراء في مسألة واحدة ثم يختار رأي سيبويه، كما فعل في مسألة: حرف الإعراب في التثنية والجمع. لقد اختار فيها رأي سيبويه، ثم انبرى على الآراء الأخرى بالنقد والتفنيد غير مفرق بين بصري أو كوفي منها. قال فيها: "فإن قيل: فما حرف الإعراب في التثنية والجمع؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه إلى أن الألف، والواو، والياء، هي حروف الإعراب، وذهب أبو الحسن الأخفش[١]، وأبو العباس المبرد ومن تابعهما إلى أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب، ولا حروف إعراب، وذهب أبو عمر الجرمي[٢] إلى أن انقلابها هو الإعراب، وذهب قطرب، والفراء، والزيادي[٣] إلى أنها هي الإعراب، والصحيح هو الأول"[٤] فابن الأنباري اختار هنا الرأي الأول والذي هو رأي سيبويه. وهذه علة عقلية.

ومن موافقاته لرأي سيبويه أيضاً ما فعله بصدد مسألة: هل يجوز تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف[٥]؟ قال: "اختلف النحويون في ذلك"[٦]. ثم يذكر آراء النحويين مبتدئاً برأي سيبويه قائلاً: "فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله، وذلك لأن المنصوب هاهنا هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: (تصبب زيدٌ عرقاً) كان الفعل للعرق لا لزيد؟ فلما كان هو

---

(١) هو الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة أبو الحسن، المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري، المتوفى سنة ٢١٥هـ، أخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتباً منها "تفسير معاني القرآن"، وزاد في العروض بحر الخبب، أو المتدارك، فأصبحت بحور الشعر ستة عشر، انظر: بغية الوعاة، ٢/٥٩٠ - ٥٩١.

(٢) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي بالولاء، فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، سكن بغداد، وتوفي سنة ٢٢٥هـ. انظر: بغية الوعاة، ص٨ - ٩.

(٣) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي، أبو إسحاق، من أحفاد زياد بن أبية، أديب، راوية، له من الكتب "شرح نكت كتاب سيبويه"، توفي سنة ٢٤٩هـ. انظر: بغية الوعاة، ١/٤١٤.

(٤) أسرار العربية، ص٤٨ - ٤٩.

(٥) انظر هذه المسألة في: الإنصاف، ٢/٨٢٢.

(٦) أسرار العربية، ص١١٣.

الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظاً"[1]. ثم يذكر رأي أبي عثمان المازني، وأبو العباس المبرد بقوله: "وذهب أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد ومن وافقهما، إلى أنه يجوز تقديمه على العامل فيه، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها *** وما كاد نفساً بالفراق تطيبُ[2]

ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه، كما جاز تقديم الحال على العامل فيها، نحو: (راكباً جاء زيدٌ) لأنه من فعل متصرف، فكذلك هاهنا"[3]. ثم يذهب إلى صحة رأي سيبويه، وعدم حجة ما استدل به المازني والمبرد بقوله: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وأما ما استدل به المازني والمبرد من البيت فإن الرواية الصحيحة فيه:

وما كاد نفسي بالفراق تطيب

وذلك لا حجة فيه، ولئن صحت تلك الرواية، فنقول: نصب (نفساً) بفعل مقدر، كأنه قال: أعني نفساً. وأما قولهم: إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كالحال، قلنا... وأما تقديم الحال على العامل فيها، فإنما جاز ذلك..."[4]. فابن الأنباري هنا يوافق رأي سيبويه ويذهب إلى أنه هو الصحيح، وأن أدلة المازني والمبرد لا حجة فيها. وهذا حكم عام.

ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف، وذلك بقوله: "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعوله، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً وتفقأت شحماً،... ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت"[5]. وذهب إلى ذلك أيضاً ابن جني، وذلك بقوله: "ومما

---

(١) المرجع السابق، ص١١٣ – ١١٤.

(٢) البيت للمخبل السعدي، الخصائص، ٣٨٤/٢، ولسان العرب (حبب)، وله أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوح في الدرر، ٣٦/٤، والمقاصد النحوية، ٢٣٥/٣، وبلا نسبة في الإنصاف، ٨٢٨/٢، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، ١٣٣٠/٣، وشرح ابن عقيل، ٣٤٨/١، وشرح المفصل، ٧٤/٢.

(٣) أسرار العربية، ص١١٤.

(٤) المرجع السابق الصفحة نفسها.

(٥) الكتاب، ٢٠٤/١ – ٢٠٥.

يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبه فعلاً متصرفاً. فلا نجيز شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصببت"[1]، أما ابن عصفور فيقول في ذلك: "ولا يجوز تقديم التمييز، أعني أنه لا يجوز أن يقال: أعرقاً تصبب زيدٌ؟"[2]. وكذلك ذهب إليه الأكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة[3] وابن الأنباري وذلك بقوله: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه"[4] وابن مالك، وذلك بقوله:

وعامل التمييز قدم مطلقا *** والفعل ذو التصريف نزراً سبقا[5]

جوز المازني، والكسائي، والمبرد، والجرمي، وطائفة، تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف الصريح، نحو: (طاب زيدٌ أباً)، وذلك نظراً إلى قوة العامل والذي هو الفعل[6].قال المبرد: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل"[7].

ومن موافقاته لرأي سيبويه أيضاً ما فعله في مسألة: معنى (ما) التعجبية في قولهم: (ما أحسن زيداً). وقد عرض هذه المسألة بقوله: "فإن قيل: فما معناها؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك"[8] ويبدأ بذكر رأي سيبويه قائلاً: "فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها بمعنى شيء، وهو في موضع رفع بالابتداء، و(أحسن) خبره، تقديره: شيء أحسن زيداً"[9]. ثم يذكر رأي بعض البصريين بقوله: "وذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى الذي، وهو موضع رفع بالابتداء،

---

(١) الخصائص، ٣٨٤/٢.

(٢) المقرب، ص٢٥٥.

(٣) ينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ٢٥٢/١، ط١، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٢٧هـ.

(٤) أسرار العربية، ص١١٤.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ٦٦٩/١، د.ط، دار المعارف القاهرة، د.ت.

(٦) انظر: شرح كافية ابن الحاجب، ١٠٦/٢، وهمع الهوامع، ٢٥٢/١.

(٧) المقتضب، ٣٦/٣.

(٨) أسرار العربية، ص٧٦.

(٩) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

و(أحسن) صلته، وخبره محذوف، وتقديره: الذي أحسن زيداً شـــيء"[1]. وأخـيراً يذهب إلى موافقته رأي سيبويه معللاً لذلك بقولـــه: "ومـــا ذهـــب إليـــه ســـيبويه والأكثرون أولى، لأن الكلام على قولهم مستقل بنفسه، لا يفتقر إلى تقدير شـــيء، وعلى القول الآخر يفتقر إلى تقدير شيء، وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه، مســـتغنياً عن تقدير، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير"[2]. وهذه علة عقلية.

ومن أمثلة هذا الضرب من التعليل ما فعله بصدد المسائل الآتية:

- العامل في المبتدأ. ص٥٥.
- الظرف وحرف الجر إن وقعا خبراً للمبتدأ هل يعدان من الجمـــل أو مـــن المفردات؟ ص٥٩.
- على ماذا ينتصب قولهم قعد القرفصاء؟ ص١٠٥.
- ضمة أَيُّهُمْ في قوله تعالى: (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَـنِ عِتِيًّا)[3] ضمة إعراب أم ضمة بناء؟ ص١٩٢.

---

(١) أسرار العربية، ص٧٦ – ٧٧.

(٢) المرجع السابق، ص٧٧.

(٣) سورة مريم، الآية ٦٩.

المبحث الخامس
اختياراته وآراؤه التي انفرد بها

الطريقة الرابعة التي اتخذها ابن الأنباري في التعليل هي أن يعرض طائفة من الآراء، ثم يختار أو ينفرد برأي مميز، كما فعل في مسألة: ما هو العامل في خبر المبتدأ؟[1] وقد قال فيها: "فإن قيل فما العامل في خبر المبتدأ؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك"[2]، ثم يبدأ بذكر رأي الكوفيين قائلاً: "فذهب الكوفيون إلى أن عامله المبتدأ"[3]، ثم يذكر رأي البصريين بقوله: "وأما البصريون فلختلفوا، فذهب قوم إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر، لأنه لما وجب أن يكون عاملاً في المبتدأ، وجب أن يكون عاملاً في الخبر، قياساً على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ، وهو على رأي بعضهم. وذهب قوم منهم أيضاً إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ عمل في الخبر، وذهب سيبويه وجماعة معه إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعاً، لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ، ولا يصح للخبر معنى إلا بهما، فدل على أنهما العاملان فيه"[4].

وأخيراً يذكر الرأي الذي اختاره من بين تلك الآراء مجتمعة بقوله: "والذي اختاره أن العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ، وذلك لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا ثبت أن الابتداء له تأثير في العمل، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له. والتحقيق فيه أن تقول: إن الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأن المبتدأ مشارك له في العمل"[5]. وهذه علة عقلية.

---

(١) انظر في هذه المسألة: الإنصاف، ١/٤٤ - ٥١.

(٢) أسرار العربية، ص٦٠.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان - أي أن خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ - وعلتهم في ذلك أن كلاً من المبتدأ والخبر يفتقر إلى الآخر، ويقتضيه، ولا ينفك منه، فعمل كل منهما في الآخر[١].

أما البصريون فاختلفوا في ذلك: فذهب سيبويه إلى أن الخبر يرتفع بالمبتدأ وذلك بقوله: "فأما الذي بني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"[٢]، وتابعه ابن مالك في ذلك بقوله:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

ويحكى ذلك أيضاً عن أبي علي الفارسي وأبي الفتح ابن جني[٣].

وذهب قوم من البصريين منهم ابن السراج إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء، وحجتهم في ذلك أن الابتداء رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر، لأنه مقتضٍ لهما[٤]. قال ابن السراج: "وهما مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما"[٥]. وذهب إلى ذلك ابن الأنباري وذلك بقوله: "والذي اختاره أن العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ، وذلك لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا ثبت أن الابتداء له تأثير في العمل، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له. والتحقيق فيه أن تقول: إن الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأن المبتدأ مشارك له في العمل"[٦]. وقال بذلك أيضاً المتأخرون من النحاة كالزمخشري والجزولي[٧]. وذهبت طائفة من البصريين منهم المبرد إلى أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً، وحجتهم في ذلك أن الابتداء

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح، ١٥٨/١، شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ٨٤/١ - ٨٥، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د.ت، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبي محمد جمال الدين ابن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري، ١٩٤/١، ط٥، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

(٢) الكتاب، ١٩٣/١.

(٣) انظر: الكافية في النحو، ٨٧/١.

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح، ١٥٨/١.

(٥) الأصول في النحو، ٥٨/١.

(٦) أسرار العربية، ص٦٠.

(٧) انظر: الكافية في النحو، ٨٧/١.

عامل ضعيف بسبب كونه معنوياً فقوي بالمبتدأ[1]. قال المبرد: "رفع المبتدأ بالابتداء والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[2].

ومن أمثلة هذا الأسلوب أيضاً ما فعله بصدد مسألة: ما هو العامل في جواب الشرط؟ قال: "قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب بعض النحاة إلى أن العامل فيه حرف الشرط، كما يعمل في فعل الشرط، وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط، وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف"[3]. ثم يبدأ في تفصيل تلك الآراء بقوله: "فمن قال إن حرف الشرط يعمل فيها جميعاً، قال لأن... وأما من قال إنهما جميعاً يعملان فيه، فلأن...، وأما من قال: إن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في الجواب، فقال لأن...، وأما من قال إنه مبني على الوقف، فقال: لأن... وذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم على الجوار، لأن...، وهذا ليس بصحيح، لأن..."[4].

ثم نراه يعترض على تلك المذاهب كلها بقوله: "وقد اعترض على هذه المذاهب كلها باعتراضات: فأما من قال إن حرف الشرط يعمل فيهما وحده، فاعترض عليه بأن... وأما قول من قال إن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب، فلا يخلو من ضعف، وذلك أن... وأما قول من قال: إنه مبني على الوقف لأنه لم يقع موقع الاسم ففاسد أيضا، وذلك لأن..."[5].

وأخيراً نجده يذهب إلى رأيٍ ينفرد به، وذلك بقوله: "والصحيح عندي أن يكون العامل حرف الشرط، بتوسط فعل الشرط لا أنه عامل معه لما بينا. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى"[6]. وهذه علة عقلية.

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح، ١/١٥٨.

(٢) المقتضب، ٤/١٢٦.

(٣) أسرار العربية، ص١٧٣.

(٤) المرجع السابق، ص١٧٣ - ١٧٤.

(٥) المرجع السابق، ص١٧٤ - ١٧٥.

(٦) المرجع السابق، ص١٧٥.

الخاتمة

اشتملت الصفحات السابقة من هذه الرسالة على دراسة للتعليل النحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابه "أسرار العربية"، وبعد رحلة طويلة شاقة في صحبة هذا الكتاب، أدون في هذه الخاتمة أهم ما أهتديت إليه من نتائج، وسأعرض ذلك في إيجاز واختصار.

حاولت في هذا البحث استكشاف شخصية علمية، كان لها إسهامها في مجال الدراسات النحوية، والتعريف به، ومعرفة شيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية ومذهبه النحوي، فتبين لي أن لابن الأنباري اختياراته وآراءه الخاصة التي انفرد بها. كما اهتديت إلى اهتمام ابن الأنباري الشديد بالعلة النحوية، وما ذاك إلا أثر من اهتمامه بالفلسفة والمنطق.

والنتائج التي خرجت بها بعد الدراسة ألخصها في الآتي:

١- العلة موجودة في علم العربية، عرفتها منذ صباها، وظلت مصاحبة لها، مهمة في أداء المعاني، وتطور النحو مرتبط بتطورها.

٢- "أسرار العربية" كتاب تعليمي في النحو العربي وأسراره.

٣- الغاية التعليمية جعلت المؤلف يتبع أسلوباً سهلاً واضحاً، بطريقة السؤال والجواب وتقليب المسألة الواحدة على أكثر من وجه.

٤- "أسرار العربية" كتاب تطبيقي في موضوع العلة النحوية متمم لجهود ابن الأنباري النظرية في الموضوع ذاته من خلال كتابه القيم "لمع الأدلة في أصول النحو". ولعل قيمة الكتاب الأساسية ترجع إلى هذا الأمر.

٥- الأسرار التي قصدها المؤلف هي تلك العلل أو الأسباب الخفية أو الحكمة التي جعلت العرب ينطقون لغتهم على النحو المعلوم من الظواهر الإعرابية.

٦- لا يخفي ابن الأنباري في عرضه لآراء النحاة انتماءه إلى المدرسة البصرية، وهو يهتم بشكل لافت بآراء سيبويه.

٧- العلل التي أوردها ابن الأنباري في "أسرار العربية" منها العلل العقلية.

٨- له نوع من العلل فيها قوة المنطق، وجودة الاستدلال، وقرب المـــآخذ مـــع إبانة الحجة.

٩- له نوع من العلل فيها سلامة الترتيب ودقته في بعد النظر وجلاء الفكر.

١٠- له نوع من العلل فيها سعة الخيال والتوسع والنجوز.

١١- له نوع من العلل فيها الإحساس المرهف، والتذوق اللغوي.

والله الموفق والهادي إلى الصواب. والحمد لله أولاً وأخيراً وصلـــى اللـــهم على سيدنا محمد وعلى أله وأصحابه في البدء والختام وأخر دعوانا أنِ الحمـــد لله رب العالمين.

الفهارس العامة

١- فهرس الآيات القرآنية.
٢- فهرس الأحاديث.
٣- فهرس الأشعار.
٤- فهرس الأعلام.
٥- فهرس المصادر والمراجع.
٦- فهرس الموضوعات.

١/ فهرس الآيات القرآنية

رقم	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ ...فَمَنْ جَاءهُ مَوْعِظَـةٌ مِـنْ رَبِّهِ... ﴾.	البقرة	٢٧٥	٦٤
٢	﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤا تَذْكُرُ يُوسُـفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِـنْ الْهَالِكِينَ ﴾.	يوسف	٨٥	١٠٠
٣	﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِنْـدَ اللَّـهِ بَاقٍ... ﴾.	النحل	٩٦	١١٠
٤	﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّـهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾.	مريم	٦٩	١٣٠
٥	﴿ ...أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾.	طه	١٠	١١٣
٦	﴿ ...أَهَذَا الَّـذِي بَعَـثَ اللَّـهُ رَسُولاً﴾.	الفرقان	٤١	١٠٥
٧	﴿...وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ... ﴾.	يس	٤٠	٧٠
٨	﴿...وَكَانَتْ مِنْ الْقَانِتِينَ﴾.	التحريم	١٢	٦٥
٩	﴿...سَلاسِلاً وَأَغْلالاً... ﴾ .	الإنسان	٤	٦٥

٢/ فهرس الأحاديث

رقم	الحديث	رقم الصفحة
١	(فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلة الراحلة).	٤٣
٢	(ما علتي وأنا جلد نابل).	٤٣

٣/ فهرس الأشعار

رقم	البيت	رقم الصفحة
١	أتهجرُ سلمى بالفِراقِ حبيبَها وما كادَ نفساً بالفِراقِ تطيبُ	١٢٨
٢	تَدرَّعْ بجلبابِ القناعة والياسِ وصُنْه عن الأطماعِ في أكرمِ الناسِ وكنْ راضياً بالله تحيى منعَّماً وتنجو من الضَّراء والبؤس والباسِ فلا تنس ما أوصيتُه من وصيَّةٍ أُخَيَّ وأيُّ الناس مَنْ ليس بالنـاسي	٣١
٣	العلمُ أوفى حليـة ولبـاسِ والعقـلُ أوفـى جُنَّـةِ الأكيـاسِ كُنْ طالباً للعلمِ تَحْيَى وإنَّما جهلُ الفتى كالمـوتِ في الأرمـاسِ	٣١
٤	إذا ذكرتُكَ كادَ الشَّوقُ يَقتُلني وأرَّقتْنـي أحـزانٌ وأوجـاعُ وصار كلِّي قلوباً فيك داميةً للسُّقـم فيـها وللآلامِ إسْـراعُ فإن نَطَقْتُ فكلِّي فيك ألسِنةٌ وإنْ سمعـتُ فكلِّـي فيـك أسمـاعُ	٣٢
٥	دَعِ الفؤادَ بما فيه من الحُرَقِ لَيْسَ التَّصوُّفُ بالتَّلبيس والخِرَقِ بَلِ التَّصوُّفُ صَفْوُ القلبِ مِنْ كَدَرٍ ورؤيةُ الصَّفْوِ فيه أعْظَمُ الخُرُقِ	٢٠

٤/ فهرس الأعلام المترجم لهم في البحث

العلم		رقم الصفحة
١	الأجل اللغوي: علي بن منصور بن عبد الله الخطيبي.	٢٨
٢	الأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة.	١٢٧
٣	الأصمعي: أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ابن علي الباهلي.	٥٢
٤	الأعلمي: أبو سعد عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد.	٢٨
٥	الأنباري: أبو الفوارس خليفة بن محفوظ.	٢٦
٦	الأنماطي: أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك ابن أحمد.	٢٣
٧	البغدادي: أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي ابن عمر.	٢٥
٨	ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار.	٥٥
٩	الثقفي: عيسى بن عمر الثقفي.	٥١
١٠	الجرمي: أبو عمر صالح بن إسحاق.	١٢٧
١١	الجليس الدينوري: أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري.	٦٣
١٢	ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني.	٤٨
١٣	الجواليقي: أبو منصور موهوب بن أبي طاهر أحمد ابن محمد ابن الخضر.	٢٤
١٤	الحضرمي: أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق.	٥١
١٥	أبو حيان النحوي: أثير الدين بن حيان محمد بن يوسف ابن علي بن يوسف القرناطي.	٥٨
١٦	الخباز: عبد الله بن أحمد.	٢٨

١٧	ابن الخبازة: أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد ابن حبيب العامري.	٢٣
١٨	خزعل بن عسكر بن خليل.	٢٧
١٩	ابن الخطيب الأنباري: أبو الفتح.	٢٣
٢٠	الخفاجي: أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان.	٥٧
٢١	الخليل بن أحمد الفراهيدي.	٤٧
٢٢	الخياط: أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله البغدادي.	٢٤
٢٣	ابن الدبيثي: أبو بكر محمد بن عبد الله.	٢٦
٢٤	ابن الدبيثي: أبو عبد الله محمد بن سعيد.	٢٨
٢٥	ابن راجح المقدسي: محمد بن خلف.	٢٧
٢٦	ابن الرزاز: أبو منصور سعيد بن محمد بن عمر البغدادي.	٢٤
٢٧	الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن السري.	٥٥
٢٨	الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق.	٦١
٢٩	الزيادي: أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان.	١٢٧
٣٠	ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري.	٦٦
٣١	السهروردي: ضياء الدين أبو النجيب عبد القاهر بن عبد الله بن محمد بن عمويه.	٢٥
٣٢	سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر.	٤٦
٣٣	السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد.	٥٦
٣٤	السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان.	٥٤
٣٥	ابن شبيب: أبو الخير مصدق بن شبيب بن الحسين الصلحي.	٢٧

٣٦	ابن شبّه: مكي بن ريان بن صالح.	٢٦
٣٧	ابن الشجري: الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد ابن حمزة.	٢٥
٣٨	الشهرزوري: أبو بكر محمد بن القاسم بن المظفر.	٢٤
٣٩	ابن طاهر البغدادي: أبو منصور محمد بن عبد الملك ابن الحسن بن خيرون بن إبراهيم الدباس.	٢٤
٤٠	ابن العبرتي: أبو منصور الأديب أسعد بن نصر ابن أسعد.	٢٦
٤١	ابن أبي عثمان: أبو بكر زين العابدين محمد بن عثمان ابن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي.	٢٦
٤٢	ابن عطاف: أبو الفضل محمد بن محمد بن محمد.	٢٣
٤٣	العكبري: محي الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين ابن عبد الله الضرير النحوي الحنبلي البغدادي.	٧٢
٤٤	أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار.	٥٥
٤٥	أبو عمرو بن العلاء: زبان بن عمار التميمي.	٥١
٤٦	الفخر الموصلي: أبو المعالي محمد بن أبي الفرج ابن معالي الشافعي.	٢٧
٤٧	الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي.	٥٤
٤٨	ابن الفلاح النحوي: تقي الدين أبو الخير منصور ابن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني.	٧٢
٤٩	الكسائي: أبو الحسن علي بن حمزة.	٤٩
٥٠	ابن اللبادة: موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف بن محمد ابن علي بن سعد.	

٥١	ابن مالك: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن عبد الله بن مالك الطائي الجياتي الشافعي.	٦٨
٥٢	المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر.	٥٤
٥٣	أبو المحاسن: عمر بن علي بن الخضر بن عبد الله ابن علي.	٢٨
٥٤	ابن مضاء: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن سعيد اللخمي القرطبي.	٥٧
٥٥	المقتفي لأمر الله: محمد بن أحمد المقتفي بن المستظهر ابن المقتدي العباسي.	٨
٥٦	ابن مكتوم: تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر ابن أحمد القيسي الحنفي.	٦٤
٥٧	ابن ملكشاة: أبو الفتح مسعود بن محمد.	٨
٥٨	المنتجب: أبو المرجي سالم بن أحمد بن سالم التميمي.	٢٧
٥٩	الميهني: أبو الفضل أحمد طاهر الميهني.	٢٥
٦٠	الناصر لدين الله: أبو العباس أحمد بن المستضئ بأمر الله الحسن بن المستنجد.	٩
٦١	نظام الملك: قوام الدين أبو علي الحسن بن علي ابن إسحاق الطوسي.	٢٥
٦٢	ابن هبيرة: أبو المظفر عون الدين بن يحيى.	٨
٦٣	الهمداني: أبو المحاسن محمد بن عبد الملك.	٢٨
٦٤	الواسطي: أبو شجاع محمد بن أحمد بن علي بن محمد ابن علي العنبري ابن دواس القنا.	٢٧
٦٥	الوجيه: أبو بكر الضرير المبارك بن المبارك بن سعيد بن الدهان.	٢٧

٦٦	ابن الوراق: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس.	٦١
٦٧	أبو الوفاء: محمد بن عبد الله النحوي.	٢٣
٦٨	يونس بن حبيب: أبو عبد الرحمن الضبي.	٥٢

٥/ فهرس المصادر والمراجع

رقم	المصدر
	القرآن الكريم.
١	أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: محمد بن أبي بكر المقدسي، ط٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م.
٢	إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، د.ط، مطبعة هندية بالموسكي، مصر، ١٩٢٨م.
٣	أساس البلاغة: جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ط١، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
٤	أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٥	الأشباه والنظائر: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٥م.
٦	الأصول: تمام حسان، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.
٧	أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، د.ط، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٩٧٣م.
٨	أصول الفقه: محمد أبو زهرة، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
٩	الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٠	أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، د.ط، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٨٣م.
١١	أصول النحو العربي: محمد عيد، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.
١٢	الأعلام:قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.
١٣	الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
١٤	الاقتراح في علم أصول النحو: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، ط٢، دار المعارف، سوريا، حلب، ١٣٥٩م.
١٥	إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٦	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ط٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
١٧	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد بن عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ط٥، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٨	ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق: طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٩	الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط٤، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٠	إيضاح المكنون عن أسامي الكتب والفنون: إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي، د.ط، وكالة المعارف الجليلة، إستانبول، ١٩٤٧م.
٢١	البداية والنهاية: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٢٢	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٢٣	البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: أبو البركات كمال الدين الأنباري، تحقيق: رمضان عبد التواب، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م.
٢٤	البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، د.ط، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٩م.
٢٥	تأويل الشعر: مصطفى السعدي، د.ط، توزيع المعارف، جلال حزي وشركاه، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
٢٦	تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي: حسن إبراهيم حسن، ط١٣، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٢٧	تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٨	تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢٩	تاريخ التصوف في الإسلام: قاسم غني، ترجمه: صادق نشأت، راجعه: أحمد ناجي القيسي ومحمد مصطفى حلمي، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م.

٣٠	تاريخ الخلفاء: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، د.ط، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٣١	تاريخ دولة آل سلجوق: عماد الدين محمد بن محمد بن حامد البنداري الأصفهاني، د.ط، مطبعة الموسوعات، مصر، ١٢١٨هـ - ١٩٠٠م.
٣٢	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، د.ط، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٣٣	تطور الدرس النحوي: حسن عون، د.ط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.
٣٤	تلخيص أخبار النحويين: أحمد بن عبد القادر بن مكتوم، د.ط، دار الكتب المصرية، مصر، تاريخ تيمور.
٣٥	جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، حققه وقدم له: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
٣٦	حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: محمد علي الصبان، ط١، دار الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.
٣٧	الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي: مريزن سعيد مريزن عسيري، ط١، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٨	الحيوان: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، د.ط، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٩	الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
٤٠	الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علوم العربية: أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤١	دولة السلاجقة: عبد المنعم حسنين: د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ١٩٧٥م.
٤٢	ذيل تاريخ بغداد: أبو عبيد الله محمد بن سعيد بن الدبيثي، اختصره: الإمام الذهبي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٤٣	ذيل الروضتين: أبو شامة المقدسي، د.ط، نشره عزة العطار الحسيني، القاهرة، ١٣٣٦هـ.
٤٤	رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية: عباس حسن، د.ط، مطبعة العالم العربي، القاهرة، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م.
٤٥	رحلة ابن جبير: أبو الحسين محمد بن أحمد، تحقيق: حسين نصار، د.ط، دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٤٦	الرد على النحاة: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي ابن مضاء، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤٧	الروضتين في أخبار الدولتين: أبو شامة المقدسي، د.ط، مطبعة وادي النيل، ١٢٨٨هـ.
٤٨	سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، صححه وعلق عليه: عبد المتعال الصعيدي، د.ط، مكتبة علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.
٤٩	سلاجقة إيران والعراق: عبد المنعم حسنين، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٨٠هـ - ١٩٧٠م.
٥٠	سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، د.ط، مكتبة نهضة مصر، مصر، ١٩٥٣م.
٥١	سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب أرناؤوط، ط٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥٢	الشافي في العروض والقوافي: هاشم صالح مناع، ط٣، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٥م.
٥٣	الشاهد وأصول النحو من كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، د.ط، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٧٤م.
٥٤	شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، د.ط، مكتبة القدس، مصر، ١٣٥٠هـ.
٥٥	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن محمد بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
٥٦	شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى الأشموني، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، د.ط، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، د.ت.
٥٧	شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك: خالد بن عبد الله الأزهري، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، د.ت.
٥٨	شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٥٩	شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٦٠	شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، د.ط، عالم الكتب، مكتبة المتنبي، بيروت، القاهرة، د.ت.
٦١	الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٢	صحيح مسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢١هـ - ١٩٩١م.
٦٣	طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
٦٤	طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، د.ط، دار المعارف، مصر، ١٩٥٢م.
٦٥	طبقات النحاة واللغويين: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شهبة، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٨٨م.
٦٦	طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
٦٧	ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: أحمد سليمان ياقوت، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.
٦٨	العبر في خبر من غبر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي، حققه وضبطه على مخطوطتين: أبو هاجر محمد ابن السعيد بن بسيوني زغلول، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٦٩	عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: محمد محي الدين عبد الحميد، حاشية أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ط٥، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٧٠	عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: الحافظ نور الدين العيني، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت.

٧١	العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ط، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.
٧٢	غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.
٧٣	فوات الوفيات: محمد بن شاكر أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر الكتبي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٢٨٣هـ.
٧٤	في أصول اللغة والنحو: فؤاد ترزي، د.ط، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩م.
٧٥	القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
٧٦	القياس في النحو: منى الياس، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٧٧	الكافية في النحو: جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، شرح رضي الدين محمد بن الحسن، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٧٨	الكامل في التاريخ: عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد بن الأثير، د.ط، دار صادر، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٧٩	الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "سيبويه"، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر، ١٣١٧هـ.
٨٠	الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "سيبويه"، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

٨١	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة، د.ط، مطبعة وكالة المعارف الجليلة، إستانبول، ١٩٤٣م.
٨٢	الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، جمال الدين الأسنوي، تحقيق: محمد حسن عواد، ط١، دار عمار، الأردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٨٣	لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ط١، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٨٤	لسان الميزان: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط١، دائرة المعارف الإسلامية، الهند، ١٣٣٠هـ.
٨٥	لمع الأدلة في أصول النحو: عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٨٦	متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات العشر: القاسم بن فيرّه بن خلف بن أحمد الشاطبي، د.ط، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر، د.ت.
٨٧	المحصول في علم أصول الفقه: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٨٨	مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، د.ط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١م.
٨٩	المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: عبد العال سالم مكرم، ط٢، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٩٠	مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: اليافعي، ط٣، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٩١	مرآة الزمان في تاريخ الأعيان: شمس الدين أبو المظفر يوسف ابن قراوغلي سبط ابن الجوزي، د.ط، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الركن، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
٩٢	معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٤٥٥م.
٩٣	معجم البلدان: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، د.ط، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٩٤	معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٩٥	المستفاد من ذيل تاريخ بغداد: للحافظ بن النجار البغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٩٦	معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٩٧	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الفاخوري، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٩٨	المفصل في تاريخ النحو: محمد خير حلواني، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٠م.
٩٩	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: الإمام العيني محمود، بهامش خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي، ط١، دار صادر، بيروت، د.ت.
١٠٠	المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٠١	مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، ط٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
١٠٢	المقرّب: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، المعروف بابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١٠٣	المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: عبد الرحمن بن أبي الحسن بن علي أبو الفرج بن الجوزي، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حديرآباد الركن، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.
١٠٤	منثور الفوائد: كمال الدين أبو البركات الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٠٥	منطق أرسطو: حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
١٠٦	منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيان النحوي، تحقيق: سدني كلازر، د.ط، المطبعة الأمريكية، نيوهافن، ١٩٤٧م.
١٠٧	موجز علوم العربية: محمد قاسم وأحمد الحمصي، ط١، طرابلس، لبنان، ١٩٩٤م.
١٠٨	النحو العربي – العلة النحوية نشأتها وتطورها: مازن المبارك، ط٣، دار الفكر، بيروت، القاهرة، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م.
١٠٩	نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١١٠	النكت في تفسير كتاب سيبويه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١١١	النهاية في غريب الحديث والأثر: الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
١١٢	هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي، د.ط، وكالة المعارف الجليلة، إستانبول، ١٩٥١م.
١١٣	همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط١، دار المعرفة، بيبروت، لبنان، ١٣٢٧هـ.
١١٤	الوافي بالوفيات: صلاح الدين بن أبيك الصفدي، د.ط، مطبعة وزارة المعارف، إستانبول، ١٩٢٢م.
١١٥	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: محمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، د.ط، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٢٩٩هـ.

٦/ فهرس الموضوعات

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	الاستهلال.	أ
٢	الإهداء.	ب
٣	شكر وعرفان.	ج
٤	المقدمة.	١
٥	الفصل الأول: التعريف بابن الأنباري.	٥
٦	المبحث الأول: عصره ونشأته وثقافته ووفاته.	٦
٧	عصره.	٦
٨	اسمه ولقبه وكنيته ومولده وأسرته.	١٤
٩	نشأته وطلبه للعلم.	١٨
١٠	أخلاقه وثقافته.	١٩
١١	شيوخه وتلاميذه.	٢٣
١٢	وفاته.	٣٠
١٣	المبحث الثاني: تراثه الأدبي والعلمي.	٣١
١٤	شعره.	٣١
١٥	مصنفاته.	٣٣
١٦	المبحث الثالث: وصف كتاب "أسرار العربية" لابن الأنباري.	٣٨
١٧	الفصل الثاني: العلة النحوية.	٤٢
١٨	المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً.	٤٣
١٩	المبحث الثاني: حقيقة العلة النحوية وأهميتها وأسباب نشأتها.	٤٦
٢٠	المبحث الثالث: جهود العلماء في العلة النحوية وأهم مؤلفاتهم.	٥١
٢١	المبحث الرابع: أنواع العلل النحوية.	٦٢
٢٢	المبحث الخامس: شروط العلة النحوية.	٦٨

٢٣	المبحث السادس: مسالك العلة النحوية.	٧٠
٢٤	المبحث السابع: قوادح العلة النحوية.	٧٥
٢٥	الفصل الثالث: التعليل في كتاب "أسرار العربية" لابن الأنباري.	٧٨
٢٦	توطئه.	٧٩
٢٧	المبحث الأول: طريقة ابن الأنباري في عرض العلة النحوية في كتابه "أسرار العربية".	٨٠
٢٨	المبحث الثاني: سرده لعلل النحويين دون ترجيح علة منها.	١٠٨
٢٩	المبحث الثالث: موافقاته الضمنية مشفوعة بالتعليل.	١١٣
٣٠	المبحث الرابع: التعليل بين البصريين والكوفيين من وجهة نظر ابن الأنباري.	١١٧
٣١	انتصاره لرأي البصريين.	١١٩
٣٢	موافقاته الضمنية لآراء البصريين.	١٢٣
٣٣	موافقاته لرأي سيبويه.	١٢٧
٣٤	المبحث الخامس: اختياراته وآراؤه التي انفرد بها.	١٣١
٣٥	الخاتمة.	١٣٤
٣٦	الفهارس العامة.	١٣٦
٣٧	فهرس الآيات القرآنية.	١٣٧
٣٨	فهرس الأحاديث.	١٣٧
٣٩	فهرس الأشعار.	١٣٨
٤٠	فهرس الأعلام المترجم لهم في البحث.	١٣٩
٤١	فهرس المصادر والمراجع.	١٤٤
٤٢	فهرس الموضوعات.	١٥٦